جامعـــة الشهيد حمه لخضر–الوادي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور صندوق النقد و البنك الدوليين في تنمية دول العالم الثالث

مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالب:
علي شتيـوي

تحت إشراف الأستاذ:
الصادق جرايــة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاستاذ	الجامعة	الصفة
عبد الحميد فـرج	جامعــة الشهيد حمه لخضر–الوادي	رئيســـــا
الصــادق جرايــة	جامعــة الشهيد حمه لخضر–الوادي	مقرر و مشرفا
سلـــيم دحـــه	جامعــة الشهيد حمه لخضر–الوادي	مناقشـــــــا

الموسم الجامعي: 2016/2015 م*1437/1436هـ

الإهـــــــــــــــــــداء

إلى وطني الغالي الجزائر حفضها الله .

إلى روح أبي رحمه الله.

إلى والدتي العزيزة.

إلى زوجتي الغالية وابني العزيزين :رياض و آمنة.

إلى أخي وأخواتي وسائر أفراد أسرتي الكبيرة.

إلى توأم ورفيق الدرب في الدراسة يحي مجيدي .

إلى كل الأساتذة بقسم العلوم السياسية.

إلى كل الأصدقاء وطلبة العلوم السياسية .

لكل هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد العلمي.

كلمة شكر

من لا يشكر الله لا يشكر الناس

احمد الله واشكره على أن من علينا بنعمة الإسلام والعلم وأشكره على ان وفقني في إتمام هذه الرسالة .

كما اتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف السيد الصادق جراية على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ودعمه وتوجيهه الذي لم يفارقني طيلة البحث.

والشكر موصول الى رئيس القسم السيد عبد الحميد فرج .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه.

كما اشكر كل الأساتذة الذين اشرفوا اعلى تكويني طيلة مساري في العلوم السياسية .

كما أقدم شكري إلى كل الأصدقاء.

وأخيرا أتوجه بتشكراتي إلى كل عمال مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية .

علي شيوي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــدمة

مقدمـــــــة

إن مسالة التنمية هدف تنشده كل دول العالم، خاصة دول العالم الثالث والتي تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة وكانت اغلب هذه الدول تحت نير الاستعمار والاستنزاف الذي تركها تعاني من ظروف تنموية متدهورة، حيث نالت معظم هذه الدول استقلالها في الستينيات من القرن الماضي، وحاولت الخروج من أزمتها التنموية، فاحتاج هذا الأمر إلى تمويل خارجي معتبر للنهوض، وكانت الوجهة مؤسسات بروتن وودز –صندوق النقد والبنك الدوليين – والتي كانت نتاج القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وقد أسندت لهذه المؤسسات مهام معينة في مجال إدارة الشؤون المالية والاقتصادية الدولية. وكان من مهام صندوق النقد الدولي، تثبيت الأوضاع النقدية وبناء اقتصاد مفتوح عالميا، بينما كانت مهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تمويل المشاريع التنموية عبر العالم وكثيرا ما رفع شعار "نحو عالم خالي من الفقر" وتعتبران من أولى المؤسسات اللتين نادت بما يسمى بالحكم الراشد واعتبرت التنمية من أهم محاور عملهما.

قام كل من الصندوق والبنك بتقديم تمويل كبير وقدما برامج وسياسات جاهزة بشروط لتطبيقها في كل دول العالم الثالث بنفس الكيفية ونفس الوصفة، رغم اختلاف الظروف والمشاكل من دولة إلى أخرى وهذا رغبة من البنك والصندوق كمؤسستين متكاملتين في الوظيفة والدور في إحداث نقلة نوعية في مجال التنمية، رغم اختلاف نمط الاقتصاد والتوجهات فسياسات البنك والصندوق ذات نهج رأسمالي، في حين كانت دول العالم الثالث في اغلبها ذات نهج اشتراكي أو تقليدي.

الأهمية العلمية والعملية:

يكتسي هذا البحث أهمية علمية لما يضيفه الى حقل البحث العلمي عموما وحقل العلوم السياسية خصوصا، من ترابط وثيق بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية وكيف يتأثر ويوثر الاقتصاد على صناع القرار والساسة وكيف يمكن أن تتحول الأداة الاقتصادية إلى ذراع سياسية.

أما من الناحية العملية فهو يسهم في تنوير أصحاب القرار في دول العالم الثالث، ونحن جزء منه في كيفية التعامل والاستفادة من النظام المالي العالمي، لاسيما النقدي في تطوير الاقتصاديات الناشئة وفهم طريقة وعمل المنظمات المالية والنقدية، بالإضافة إلى إمكانية تقديم اقتراحات لإصلاح تلك المنظمات في حال وجود خلل، والتقليل من اخطاء التعامل مع مؤسسات بروتن وودز.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب الذاتية، إلى ميلي للدراسات السياسية ذات البعد الاقتصادي بالإضافة رغبتي في رؤية اقتصاد جزائري مزدهر بعيد عن الاضطرابات وهذا مرهون بالعلم والإرادة السياسية .

أما الأسباب الموضوعية: تتمثل في الوقوف على موضوع التنمية في العالم الثالث ومستوى التقدم، وحجم التنمية ،الذي وصلت إليه الدول بمساعدة مؤسسات بروتن وودز.

الدراسات السابقة:

- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية سنة 2006 بعنوان: "**إشكالية الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**" للمترشحة فضيلة جنوحات والتي عالجت الإشكالية التالية:

✓ ما هي آثار وانعكاسات الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية للدول العربية المدينة؟

وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

- ازدياد أعباء خدمات هذه الديون بشكل كبير جدا، يفوق معدلات نمو صادرات تلك الدول وبذلك أصبحت أعباء هذه الديون تستحوذ على جزء هام من حصيلة الصادرات.

- انفجار أزمة المديونية الدولية في شهر أوت عام1982 ، حينما أعلنت المكسيك عجزها عن دفع أعباء ديونها الخارجية، ثم تبعتها كل من البرازيل والأرجنتين ودول أخرى وهذا ما أوقع النظام المصرفي الدولي وبخاصة المصارف التجارية الأمريكية في مأزق كبير.

- تبني البلدان المدينة برامج إصلاح اقتصادي قاسية انعكس سلبيا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خصوصا في العديد من البلدان النامية، قد أدى إلى ظهور العديد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

ما يؤخذ على هذه الدراسة هو أن الدول العربية تبنت برامج الإصلاح، لكن في الأصل أن هذه الدول لم تتبنى الإصلاحات وإنما فرضت عليها كذلك خلصت الدراسة إلى أن سوء استعمال تلك الأموال من طرف الدول العربية هو ما أوقعها في مأزق المديونية لكن الاصلاحات الهيكلية وكيفية تسيير تلك الأموال كان تحت إشراف دقيق ومشروط من الصندوق والبنك، أي لم يكن هناك أي حرية في استغلال تلك الاموال.

- رسالة ماجيستير للطالب برباص الطاهر الموسومة بـ "**أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر**" عن كلية العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة للموسم الجامعي 2009/2008 والتي طرحت الإشكالية التالية: ما هو أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد؟ وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

✓ سمحت برامج الإصلاح الاقتصادي لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين بتحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية.

✓ لا زالت إدارة كل من البنك وصندوق النقد الدوليين تتأثر بنفوذ الدول الخمس الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن جميع قراراتها لا تخرج عن مصالح هذه الدول.

✓ أسفرت تجارب التنمية في البلدان النامية التي مولتها مجموعة البنك العالمي عن نتائج سلبية، أهمها ارتفاع في مديونيتها الخارجية، واختلالات في مؤشراتها الاقتصادية الكلية، وبهدف تجاوز ذلك شرعت هذه الدول في تطبيق إصلاحات هيكلية بدعم من الصندوق والبنك.

- رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية للطالبة إيمان حملاوي، بعنوان:

"**دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2012-1990**" عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2014، والتي عالجت الإشكالية التالية:

كيف ساهمت المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

وخلصت الدراسة الى ما يلي:

– اعتبار صندوق النقد والبنك الدوليين، أهم المؤسسات الفاعلة على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال الدور الذي يلعبه كل منهما، في مجال الحفاظ على استقرار مستويات أسعار الصرف وتوفير القروض للدول النامية، بهدف دفع عجلة النمو بهذه البلدان من أجل الوصول إلى استقرار اقتصادي يضمن لها تحقيق التنمية.

– تدخل المؤسسات المالية الدولية في اقتصاديات الدول النامية من خلال السياسات الاقتصادية التي يتبناها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك من خلال التأثير على السياسة النقدية والمالية والسياسة التجارية لهذه الدول والتي تسمح بإعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

– بالرغم من النتائج الإيجابية لسياسات الإصلاح المطبقة في الدول النامية إلا أن هذه المؤسسات تستغل

فرصة حاجة الدول للتمويل لتفرض عليها شروطا قاسية تكون سببا في زيادة تدهور الاقتصاد على المدى الطويل مما يعمق أكثر التخلف والتبعية لهذه المؤسسات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة إنها دراسة سياسية واقتصادية بعكس الدراسات السابقة والتي كانت ذات بعد اقتصادي بحت ،حيث ركزت اغلب الدراسات السابقة على مفاهيم أخرى مثل الاستقرار والنمو الاقتصادي بالإضافة الى عدم التعرض إلى الجانب الاجتماعي من التنمية وما يميز هذه الدراسة هو الأثر الاجتماعي والسياسي الذي لا ينفك عن مفهوم التنمية لأنه من الممكن ان نرى نمو ولكن لا نرى تنمية والدراسات السابقة اختزلت التنمية في النمو كذلك الكثير من الدراسات تهمل الدور السياسي الذي تلعبه مؤسسات بروتن وودز وقصره على الدور الاقتصادي فقط، وتنطلق هذه الدراسة من طرح الإشكالية الآتية:

الإشكـــالية:

إلى أي مدى ساهم كل من صندوق النقد، والبنك الدوليين في تنمية دول العالم الثالث؟

هذه الإشكالية تثير مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالتنمية؟
- ما المقصود بالتمويل؟
- ما هي ظروف نشاءه كل من صندوق النقد والبنك الدوليين؟
- ما هو دور صندوق النقد والبنك الدوليين؟
- من يملك صناعة القرار داخل صندوق النقد والبنك الدوليين؟
- ما هي أهم برامج وسياسات الصندوق والبنك الدوليين؟
- كيف تؤثر مشروطية الصندوق والبنك الدوليين في التنمية؟
- ما هي أهم آثار سياسات وبرامج الإقراض على دول العالم الثالث؟

يقتضي البحث العلمي طرح فرضيات لجملة التساؤلات.

الفرضية الرئيسية:

- تعتبر مساهمة صندوق النقد والبنك الدوليين في تنمية العالم الثالث ضعيفة .

الفرضيات الفرعية:

- للصندوق والبنك دور مهم في النظام الاقتصادي والنقدي العالمي.

- صناعة القرار داخل البنك والصندوق يصنعها أصحاب القوة التصويتية الكبيرة.
- تأثر سياسية المشروطية بشكل سلبي، على تنمية دول العالم الثالث.
- تركت سياسات وبرامج صندوق النقد والبنك الدوليين آثار سيئة على التنمية في دول العالم الثالث.

تغطي الدراسة حقبة زمنية معينة تمتد من:

الإطار الزمني:

من الستينات(1960) إلى غاية 2016 وهذا لان اغلب دول العالم الثالث استقلت في الستينيات من القرن الماضي.

الإطار المكاني:

دول العالم الثالث كمتلقي للتمويل، ومقرا الصندوق والبنك بواشنطن أين يتم رسم البرامج ومتابعة السياسات، وصنع القرار.

المناهج المستخدمة:

تم استعمال مجموعة من المناهج بالإضافة الى نظرية التبعية، بغرض الإحاطة بموضوع الدراسة تمثلت في ما يلي:

المنهج التاريخي: للوقوف على ظروف ونشاءه، وتطور هاتين المؤسستين صندوق النقد والبنك الدوليين وأهم المحطات التاريخية التي مر بها كل منهما، بالإضافة إلى الرصيد التاريخي والسجل الحافل لدول العالم الثالث مع هاتين المؤسستين الدولتين.

المنهج الوصفي: لوصف الأحداث والنشاطات بين دول العالم الثالث ومؤسسات بروتن وودز ووصف حال التنمية، بعد الحصول على القروض والتمويل اللازم لإحداث تنمية.

المنهج التحليلي: لتحليل الأرقام والإحصائيات والتقارير الصادرة عن الدول والبنك والصندوق الدوليين وللحصول على نتائج حول التنمية.

المنهج المقارن: لتتبع مسار التنمية صعودا ونزولا، ووضع الدول قبل تطبيق برامج البنك والصندوق وبعده وأثره على التنمية واثر التمويل المقدم من طرف الصندوق والبنك.

منهج تحليل المضمون: وهذا للوقوف على اهم الشهادات الحية، من خبراء ورجال اقتصاد وتقييمهم لمسار مؤسسات بروتن وودز.

نظرية التبعية:

تم الاعتماد على نظرية التبعية لدراسة العلاقة بين الدول النامية ومؤسسات بروتن وودز المنتمية ايدولوجيا إلى المنظومة الرأسمالية الغربية، وتعتبر نظرية التبعية، احد أهم النظريات البديلة لدراسة مواضيع التنمية والتخلف نظرا لعجز الاقترابات السلوكية والتنموية التي سادت منتصف الستينيات من القرن الماضي في تفسير ظاهرة التخلف. بالإضافة إلى عدم قدرة المنظور الماركسي في تفسير التطورات الحاصلة في الأنظمة الرأسمالية والمجتمعات التي خرجت من حقبة الاستعمار حديثا .كما يركز اقتراب التبعية على تفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدراسة النظامية للتنمية[1].

محاور الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، وثلاث فصول، وخاتمة.

حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى مفهوم كل من التنمية وأهم النظريات المفسرة لعملية التنمية ثم الانتقال إلى مفهوم التمويل ومصادره.

أما الفصل الثاني فتناول مؤسسات بروتن وودز الممثلة في الصندوق والبنك وطريقة عمل وبنية كل منها والعلاقة بينهما.

أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى أهم السياسات والبرامج، وآثارها على التنمية وتقييم لدور كل من الصندوق والبنك والوقوف على أهم الشهادات الحية حول سياسة بروتن وودز ونماذج من حالات بعض الدول المقترضة.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات المعترضة هو عامل الوقت باعتبار الدراسة تحتاج إلى وقت أطول والاعتماد على تقارير البنك والصندوق كان مضلل في بعض الأحيان لواقع التنمية حيث لاحظنا تضارب بين أرقام البنك والصندوق وبعض الأرقام والتقارير الصادرة عن جهات أخرى نقص المراجع السياسية التي تتناول مؤسسات بروتن وودز بعكس المراجع الاقتصادية التي كانت متوفرة بكثرة.

[1] بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، **أصول منهجية البحث في علم السياسة**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014، ص216.

الفصـــل الأول

مفـهوم التنمية والتمويل

تمهيد

تعتبر التنمية من أهم المفاهيم التي احتلت حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية والسياسية أيضا، وتطورت البحوث بشأنها بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بحل المشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعل هذه الأخيرة إلى وقت قريب مرادفه لمعنى التقدم الاقتصادي. إلا أن موجات التحرر السياسي التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من انقسام العالم إلى دول صناعية متقدمة، وأخرى وزراعية بدائية متخلفة بينهما فروق شاسعة في شتى المجالات كالدخل الوطني ونصيب الفرد منه، ومعدلات البطالة والتضخم...الخ.

وعملية التنمية تحتاج إلى تمويل قد يكون تمويلا داخليا أو خارجيا وهذا الأخير قد يكون اضطراريا أو اختياريا، حيث يركز هذا الفصل على العناصر التالية:

- مفهوم التنمية.
- التمييز بين النمو والتنمية.
- أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها.
- نظريات التنمية الاقتصادية.
- مفهوم التمويل ومصادره.

المبحث الأول: التنمية والنمو

يختلط الأمر عندما تتشابه المفاهيم، فهناك تداخل بين مفهوم التنمية والنمو ويحتاج الأمر إلى تسليط الضوء على كلا المفهومين، وهذا ما سوف يتطرق له المبحث الأول بالوقوف على المفهوم اللغوي والاصطلاحي.

المطلب الأول: تعريف التنمية

أ- لغة:

تنمية: (اسم)، مصدر نَمَّى.

نمَّى ينمِّي، نَمِّ، تنميةً، فهو مُنمٍّ، والمفعول مُنمَّى.

التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر.

سَعى إلَى تَنْمِيَةِ تِجَارَتِهِ: أَي الرَّفْعِ وَالزِّيَادَةِ فِي أَرْبَاحِهَا وَرَأْسَمَالِهَا[1].

"تنمية، إنماء، إنعاش "بلد في طريق التنمية، تنمية اقتصادية، رفع مستوى الدخل القومي بزيادة الإنتاج وتحسينه"[2].

ب- اصطلاحا: هناك عدة جوانب وأشكال للتنمية فمنها التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وهذه الأخيرة هي موضوع بحثنا حيث سوف نتطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية.

اختلفت التعاريف حول التنمية باختلاف العلماء والباحثين بالإضافة إلى اختلاف المرجعية الايدولوجية والفكرية للباحثين فهناك أصحاب النزعة الليبرالية يختلف مفهومهم للتنمية عن أصحاب النزعة الاشتراكية وهناك اختلاف حتى في المدرسة الواحدة لكنها تتفق في العديد من النقاط وللوقوف على تعريف التنمية نذكر منها:

تعريف **كنيد ليبرج:** "بأنها الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية هي سنة مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو تلك التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد".

---

[1] قاموس المعاني الالكتروني: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-a

[2] المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، بيروت: دار المشرق، 2003، ص 1054.

ويعرف الاقتصادي **بول باران** التنمية الاقتصادية بأّنها: "الزيادات على مر ّالزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد"[1].

يعرفها جيرالدرماير "Gérald Maier" بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة

حيث يرى **ماير** بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن.

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن **ماير** يضع ثلاث مؤشرات أساسية لإحداث التنمية هي:

- ارتفاع الدخل الوطني.
- استمرارية هذا الارتفاع.
- مواصلة هذا الارتفاع لفترة زمنية طويلة.

وفي تعريف ثان يعرف **ماير** التنمية فيقول: "إن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة".

يضيف **بالدوين** "**Baldwin**" على تعريف ماير: "أن تحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية في النمو بقطاعات اقتصادية وسياسية أخرى تكمل صورة التقدم".

كما يعرف **نوركس** "**NURKSE**" التنمية الاقتصادية على أنها: "التي ترتبط إلى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية والعوارض التاريخية"[2].

أما **واجل** "**Wagel**" وهو اقتصادي أمريكي يرى بأن التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها، أو التي يمكن تحقيقها. وهي موازنة قد تكون ذات طابع وطني بين فترات زمنية أو

[1] سيدي أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر : السنة الجامعية 2013/2012، ص 20.

[2] مصطفى حسين ومحمد شفيق وأمية بدران، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**، عمان: دار المستقبل للنشر، 1995، ص 119.

دولية، وتتعلق بنفس الفترة الزمنية الواحدة، كذلك قد تتضمن الموازنة بين النظم والأشخاص وبذلك حسب واجل هناك أربعة معايير أساسية يمكن تقدير التنمية الاقتصادية على أساسها:

أولا: النمو الذي يتم بين فترة وأخرى، مما يدل على الارتفاع الزمني في متوسط الاستهلاك الفردي، وينبغي أن يكون الارتفاع مستمرا أو متصلا بما ترغب فيه الجماعة.

ثانيا: التقييم المبني على الموازنة بين الأشخاص، بحيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى تقليل الفوارق في الاستهلاك بين مختلف الجهات أو الفئات داخل الجماعة.

ثالثا: المقارنة الدولية التي تحدث عموما في نفس الوقت الواحد فالتنمية يدل عليها تحول صعود في مستويات المعيشة على نحو يؤدي إلى تقليل الْتفاوت بين الدول من ناحية متوسط استهلاك الفرد.

رابعا: التقييم على أساس الموازنة بين الأنظمة، وفيه تكون التنمية مُتصلة بالطاقة الكاملة التي يمكن الوصول إليها عن طريق استخدام جميع ما يتوّفر من المعرفة والتكنولوجيا استخداما تاما[1].

أعطوا الاقتصاديون العرب تعريفات عديدة ومتنوعة لمصطلح التنمية الاقتصادية، منها:

تعريف صلاح الدين نامق في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية يعرفها كالتالي هي عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط .إنّها عملية تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي يؤدي في النهاية إلى تغييرات كلية في المجتمع.

يرى **عبد الحميد محمد القاضي** في كتابه التنمية والتخطيط الاقتصادي يحدد التنمية الاقتصادية بأنها: تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد[2].

[1] نوال جمعون، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005/2004، ص 56.

[2] عبد الحميد محمد القاضي، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (د.م.ن)، (د.س.ن)، ص 83.

ويعرف **فؤاد مرسي** في كتابه المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يعرف التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلّفة "بأنّها عملية النمو المعجل الذي يجري في إطار تاريخي محدد والتي تتمثّل في التركيز على التصنيع وسيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية والقومية"[1].

وحدّد **عبد الرّحيم بوداقجي** مفهوم التنمية في مؤلفه التنمية الاقتصادية بأنّها "مجموعة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة من الزمن"[2].

كما جاء **مدحت محمد العقاد** بتعريف للتنمية الاقتصادية حيث يقول: "التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة. دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه"[3].

هناك تعريف شامل للتنمية الاقتصادية جاء **به ولنسكي** بالإضافة إلى التفريق بين التنمية والنمو فيقول: "التنمية الاقتصادية تعني قبل كلّ شيء النمو الاقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان، فالنمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها إلا أن النمو وإن كان أساسيا فإنّه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها".

تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية:

هناك تعريف اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1956 ينصّ على أنّ: "التنمية هي العمليات التي بمقتضاها تُوجّه الجهود لكلٍّ من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحليّة؛ لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدّمها بأفضل ما يمكن".[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج انها تشترك في جملة من العناصر وهي:

- ✓ إن التنمية عملية مقصودة ومخططة ومدروسة.
- ✓ إن التنمية عملية ايجابية فهي تعني الزيادة والنمو المضطرد في الاقتصاد ومعيشة الفرد.

---

[1] فؤاد مرسي، **المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية**، بغداد: (د.د.ن)، 1977، ص70.

[2] عبد الرحيم بوداقجي، **التنمية الاقتصادية**، سوريا: (د.د.ن)، 1977، ص14.

[3] مدحت محمد العقاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، بيروت: دار النهضة العربية، 1980، **ص19 .**

[4] http://mawdoo3.com بتاريخ: 2016/02/29

- ✓ إن التنمية عملية تغيير الهيكل الاقتصادي التقليدي ذو الإنتاجية الضعيفة إلى هيكل حديث يستجيب ويلبى حاجات الأفراد.
- ✓ إن التنمية هي تحسين مستوى الدخل الوطني والدخل الفردي.

التعريف الإجرائي للتنمية:

"**التنمية هي عملية مقصودة ومنظمة، تهدف إلى الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وإحداث تغيرات في هيكل الإنتاج، ونوعية السلع والخدمات المنتجة، مع تغيير في هيكلة توزيع الدخل لصالح الفقراء، كما يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم الاقتصادي**".

وبشكل عام التنمية هي نمو منظم وسريع في الدخل الوطني والفردي ينعكس إيجابا على مستوى معيشة الأفراد وكمحصلة اقتصاد وطني قوي على فترات زمنية طويلة.

ومن خلال التعاريف نلاحظ هناك ارتباط وثيق بين النمو والتنمية، لكن وهل النمو هو التنمية أم أن لكل منهم مفهومه الخاص؟

المطلب الثاني: التمييز بين التنمية والنمو

يفرق **كندلبرجر** بين النمو والتنمية فيقول: "يعني النمو إنتاجا أكثر، عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلي زيادة الإنتاجية، أما التنمية فتعني تغيرات في هيكل الإنتاج وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية".

أما **كوسوف** فيقول: "أن النمو هو التغير في حجم النشاط الاقتصادي، بينما تعني التنمية بالإضافة للتغير في حجم النشاط في هيكل المقتصد لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره على المدى الطويل أو لصالح أكثر القطاعات حيوية".

وتؤكد **أورسولا هيكس** على "أن مفهوم النمو ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصاديا والتي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استغلالا شبه كامل أما مفهوم التنمية فينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها ".[1]

ويرى **بونيه** "أن النُّمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرًا فعالا وواعيا، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة".

ويقول **هيرشامان** "إن التغيرات الهيكلية التي تحول الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد حديث لم تعد ضرورية بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، والنمو هو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لآليات السوق، أما التنمية فهي حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لخطط متعمدة من الدولة "[2].

أما الدكتور **محمد زكي الشافعي** فيرى أن "النُّمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النُّمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لابد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان والهيكل الاقتصادي"[3].

كل التعريفات تكاد تجمع، أن النمو هو جزء من عملية التنمية وأن التنمية تستهدف تغيير الهيكل والبنية الاجتماعية بما فيها الاقتصاد.

وإذا كان النُّمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنُّمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النُّمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي –حتى يضمن استمراره– فإن التنمية الاقتصادية تعرفّ بأنها "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النُّمو"، كما تعرف أيضًا بأنها: "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

---

[1] إيمان نور اليقين خلادي، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص 14.

[2] المرجع نفسه، ص 15.

[3] محمد زكي الشافعي، **التنمية الاقتصادية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1970، ص68.

ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية".[1]

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل والتنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن –بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها– إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

– إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

– ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار[2].

جدول رقم(01): يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[3]

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

[1] محمد زكي الشافعي، المرجع السابق، ص69.

[2] فتيحة بناني، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص 4.

[3] المرجع نفسه، ص5.

المبحث الثاني: خصائص التنمية وأهدافها

إن عملية التنمية تتميز بجملة من الخصائص تعرفها عن غيرها من المفاهيم الأخرى المتصلة بها، كما تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف.

المطلب الأول: خصائص التنمية

وعليه يمكن استنتاج أهم خصائص التنمية وهي كالآتي[1]:

1- التنمية هي عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تدريجيا تعبر عن احتياجات المجتمع.

2- التنمية عملية مجتمعة تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.

3- التنمية عملية واعية، ومقصودة فهي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.

4- التنمية عملية موجهة من خلال إدارة للتنمية وتلزم بتحقيقها.

5- تحول هيكلي في بنية الاقتصاد، وهذه التحولات بالضرورة هي تحول في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

6- بناء قاعدة إنتاجية ذاتية،لا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.

7- تحقيق تزايد نمو منتظم عبر فترات زمنية طويلة.

8- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد، أي هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

9- تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

10- نظام حوافز قائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة.

الطلب الثاني: أهداف التنمية

إن أهداف التنمية يختلف من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية غير أن هناك أهدافا أساسية ومشتركة تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تحقيق تقدم اقتصادي يتمّثل في:
  - زيادة الدخل القومي.
  - عدالة التوزيع في الدخل القومي لتقليل التفاوت بين الدخول.

[1] مصطفى حسين ومحمد شفيق وأمية بدران، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**، عمان: دار المستقبل للنشر، الأردن، 1995، ص122.

- بناء قاعدة صناعية متينة واستخدام التكنولوجيا المناسبة.
- رفع مستوى المعيشة.
- القضاء على التبعية بكل أشكالها.
- توفير الخدمات الاجتماعية والصحة، الْتعليم، السكن...الخ.
- تعميق الشعور بالانتماء والاهتمام بالمصلحة العامة.
- إطلاق جميع الطاقات الكامنة في المجتمع.
- التوسع في الهيكل الإنتاجي.
- الإسهام في الحضارة الإنسانية وأخذ المكان اللائق بين الأمم[1].

المطلب الثالث: قياس التنمية

قامت منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامجها بإصدار مقياس للتنمية والمتمثل في "دليل التنمية البشرية (PNUD) المتحدة للتنمية والذي ظهر سنة1990، ويشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي (HDI) المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل[2] .

1- دليل التنمية البشرية المعدل للجنس "GDI":

يشمل هذا الدليل بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة (أي المستوى الصحي، المستوى التعليمي، والمستوى المعيشي) عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث.[3]

2- دليل مؤشر الفقر التنموي:

يرجع استعماله إلى التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة1997، ويهتم هذا المؤشر أساسا بالاختلالات والنقائص في مكونات أو عناصر التنمية، حيث أن الفقر التنموي يتمثل في حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في رعاية صحية جيدة ومستوى تعليمي مرضي ومستوى معيشي عام مقبول لحد ما".

[1] مصطفى حسين ومحمد شفيق وأمية بدران، المرجع السابق، ص123.

[2] صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص4.

[3] المرجع نفسه، ص41.

3- دليل مستوى المعيشة:

قسمت دراسة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية 66 مجال مستوى المعيشة إلى مكونات من الحاجات الأساسية، التي يشكل إشباعها إسهاما في المستوى العام للرضى المعبر عنه في مستوى المعيشة وهذه الحاجات أما فيزيائية كالتغذية والسكن والصحة أو ثقافية كالتعليم والترويح وإضافة إلى مكونات أخرى أعلى من الحاجات الأساسية[1].

4- دليل نوعية الحياة:

اعتبر **ليي** معد هذا الدليل إن نوعية الحياة هي مخرج لنوعين من المدخلات مادية وروحية وتتكون المدخلات المادية من أشياء يمكن قياسها من سلع وخدمات بعكس المخرجات الروحية لا يمكن قياسها مثل الانتماء إلى جماعة ،الاحترام، الحب والعاطفة...الخ وقد استعمل ليي تسعة مؤشرات حيث يمثل كل مؤشر بجملة من المتغيرات القابلة للقياس حيث تجاوزت 100 متغير.

هناك الكثير من النماذج التي حاولت قياس التنمية رغم قصورها في جوانب معينة وعدم المامها بكل حيثيات التنمية ورغم ذلك حاولت، اعطاء صورة عن التنمية التي تقاس بجملة مؤشرات وتستند إلى خلفيات نظرية لأصحابها[2].

[1] نصيب رجم، **ظاهرة الفقر وأثارها على التنمية الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد04، جامعة تلمسان، الجزائر، مارس2005، ص192.

[2] Morris, D.M, ***Measuring the condition of the world's poor: The physical quality of life index***. New York: Pergamon Press, 1979. p212.

المبحث الثالث: أهم النظريات المفسرة لعملية التنمية

سوف نحاول التطرق لأهم النظريات التي بحثت في موضوع التنمية على سبيل الأهمية رغم ورود الكثير من النظريات المفسرة لعملية التنمية والنمو.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسكيين (أدم سميث، ريكاردو، مالتوس)، الا انهم متفقون عليها فيما بينهم ،ومن أبرز أفكارهم[1]:

يعتقد الكلاسكيون أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل منها:

العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها واعتبروا أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، ولهذا فإن عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة.

وترى النظرية الكلاسيكية بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأسمال (الاستثمار)، وأن تكوين رأسمال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأسمال، وعليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

أكد الكلاسيكيون على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد والمواقف والخرافات.

والخلاصة هي أن الاقتصاديين الكلاسكيين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي، هو السبب الرئيسي للتنمية، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، الأردن: دار وائل للنشر، 2007، ص62.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

يرى كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي، ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة، والفن التكنولوجي السائد وحجم معين لرأس المال، وكما يرى أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه. هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك.

ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة .فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات[1].

المطلب الثالث: نظرية المراحل الخطية لرستو

اعتمد **روستو** على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يرى أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يتم على شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول حيث إذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم بها المواطن بالاستهلاك والتوفير للسلع والخدمات، وهو يشير إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله: "إنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث"، وتمثل خمسة مراحل هي[2]:

مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الإقلاع، مرحلة الإقلاع، مرحلة الاندفاع نحو النضوج، مرحلة الاستهلاك الوفير.

[1] Alain Samuelson, **Les Grands Courants de la pensée économique, Concepts de Base et Questions Essentielles**, quatrième edition, France: Presses Universitaires de Grenoble, 1995, p508.
[2] Rostow,W.W, **les étapes de la Croissance économique**, France: Edition du Seuil, 1963, p: 13-14

وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المراحل الخمسة:

أ - مرحلة المجتمع التقليدي[1]: تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويؤدي فيها نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي.

أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد قدم مثالا لدول اجتازت هذه المرحلة مثل الصين دول شرق الأوسط، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، وبعض الدول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.

ب - مرحلة ما قبل الإقلاع[2]: وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها، والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها، وتتميز بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة، التجارة، مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية.

ويشير روستو إلى الدور المحرك الذي يؤديه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية، وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الأساسية للتنمية الصناعية .كما يشير روستو إلى الدور الهام الذي يؤديه قطاع النقل ووسائل الاتصالات، وأيضا التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ والانطلاق هي ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير.

ج- مرحلة الإقلاع[3]: وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد، تحدث تغيرات جذرية في الطرائق الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع.

يرى روستو أن التكنولوجيا هي العامل الهام في الإقلاع، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وتزداد المراكز الحضرية. حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، وقدم روستو جدولا يتضمن تواريخ تقريبية لمرحلة الانطلاق في بعض الدول، وحسب روستو فإن هناك ثلاثة شروط أساسية للانطلاق:

---

[1] Ibid, p14.
[2] Ibid, p15.
[3] Ibid, p16.

- ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.
- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية بمعدل نمو مرتفع.
- تكوين أداة سياسية واجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية، أي أن يرافق الإقلاع نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يقوم على تحديث الاقتصاد.

د- مرحلة الاندفاع نحو النضج[1]:

وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة حوالي (60 سنة)، وفيها يمتلك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا، والتوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي، ومن مظاهر هذه المرحلة:

- قيام العديد من الصناعات الأساسية مثل صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات، الصناعة الكهربائية... الخ.
- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
- النضج الفكري للمجتمع.
- زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 20% من الناتج الوطني.
- تنامي ظاهرة التحديث في اليد العاملة.

و- مرحلة الاستهلاك الوفير[2]:

وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد درجة كبيرة من التقدم حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة ويعيش السكان في سعة من العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة كالسيارات.
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.

[1] Ibid, p23.
[2] Ibid, p24.

يعتقد **روستو** أن نهاية هذه المرحلة يصل فيها الأفراد إلى أعلى مراتب الرفاهية المادية التي ستكون مصحوبة باهتمامهم بالجانب الروحي والعقائدي والبحث فيما وراء الطبيعة.

إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية أن هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا وفي عدم إمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث[1].

عرفت مرحلة الانطلاق (المرحلة الثالثة) انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها(مرحلة ما قبل الإقلاع).

كما لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض، حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية على أنها كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر المراحل المختلفة.

وتضع هذه النظرية الدول المتخلفة اليوم أمام حتمية المرور بالمشاكل المختلفة التي عرفتها البلدان المتقدمة في مسيرتها التنموية، لذلك انتقد **ميردال** بشدة هذه النظرية معتبرا إياها غير علمية من الوجهة المنهجية، وأن المبدأ الأساسي لها يخدم الاعتراف بتشابه التطور في مختلف البلدان وفي مراحل تاريخية مختلفة.

المطلب الرابع: نظرية التبعية

يضم تيار التبعية عددا من المداخل أو المنظورات التي يختلف فيها النظر إلى التنمية، والأدوات التحليلية التي تستخدم لتشخيص حالة التخلف وتصور طريق التنمية، والحقبة التاريخية التي يشير إليها مصطلح التبعية نفسه.

هل هي كل حقب السيطرة الامبريالية؟ أم هي حقبة الاستعمار الجديدة؟ كما أنهم يختلفون حول تحديد المرحلة الاستعمارية التي تم فيها احتواء الدول المتخلفة في إطار النظام الرأسمالي، وحول إمكانية تحقيق تنمية في حالة التبعية، وطبيعة تلك التنمية إن كانت ممكنة.[2]

يقول الدكتور "**ريمون حداد**": "أن أسباب تخلف الدول النامية ليست في بنيتها الداخلية وأنظمتها الاقتصادية وإنما في وجودها داخل منظومة عالمية واحدة يحكمها استغلال دول المركز لدول الأطراف. فالمركز يضم

[1] عادل مختار الهواري، **التنمية الاقتصادية**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص120.

[2] إبراهيم سعد الدين، "**حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية**"، المستقبل العربي، 17يوليو1980، ص 7-8.

النواة الأساسية في النظام الرأسمالي، بحيث تتحدد مصالح الدول الصناعية المتطورة والشركات عبر الوطنية أما الأطراف فهي تشكل الدول والشعوب المستغلة في العالم.

تقوم مدرسة التبعية على محاولات تفسير العلاقة غير المتكافئة بين دول المركز الغنية المتقدمة، ودول المحيط أو الأطراف في إطار العلاقة بين الشمال والجنوب، من باب التأكيد على الاستعمار الجديد القائم على السيطرة غير المباشرة عبر تأكيد وتدعيم المصالح والتحكم في الروابط التي تقوم عليها الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دول المحيط.

يقول **أندريه قندر فرانك** وهو أحد الكتاب البارزين في التبعية، بأن عدم النمو والتخلف كان ولا يزال مصدره نفس العملية التاريخية التي أنتجت ايضًا التطور والنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية الغربية.

يؤكد الأستاذ الدكتور **سمير أمين** على أن كل المجتمعات المعاصرة تم احتواؤها في النظام العالمي، ولا يمكن فهم طبيعة أي بنية اجتماعية واقتصادية كوحدة في حد ذاتها معزولة عن النظام العالمي وعليه فان كل الدول الطرفية والمركزية هي أجزاء من نفس النظام رغم التداخل فيما بينها[1].

وعلى الرغم من كل الاختلافات، فإن أنصار التبعية يشتركون جميعا في سعيهم نحو تحليل واقعة التخلف وإمكانيات التنمية في ضوء سياقاتها التاريخية، وفي أخذهم بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية للعلاقات الاقتصادية، كما أنهم ينطلقون جميعا من فكرة جوهرية مشتركة هي أن التنمية والتخلف هيكلان جزئيان من نظام واحد هو النظام الرأسمالي العالمي الذي تحتل الدول المتقدمة مكان المركز فيه، وتمارس منه السيطرة، بينما يتحدد مكان الدول المتخلفة على تخوم أو هوامش هذا النظام، حيث تفتقد هذه الدول القدرة الذاتية على النمو والتغيير، ولذلك فإن نهج أنصار تيار التبعية في تشخيصهم لحالة التخلف ينهض على تفسيرهم لطبيعة العلاقة بين الهياكل المتقدمة في المركز والهياكل المتخلفة في التخوم، وطبيعة نظام تقسيم العمل الدولي القائم على عدم المساواة.

[1] هند بن عمار، **المسئولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، رسالة دكتورا، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2004، ص 61-62.

المطلب الخامس: النظرية النيوكلاسيكية المعاكسة

بعكس نظرية التبعية، فقد ظهر تيار فكري استطاع أن يبسط نفوذه وسيطرته على أكبر مؤسستين ماليتين في العالم، هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من خلال نظريته المضادة للسياسات الاقتصادية في عقد الثمانينيات، والتي تركز على سياسات الاقتصاد الكلي المبنية على جانب العرض، ونظريات التوقعات الرشيدة وتحويل شركات خاصة في البلدان المتقدمة .أما في البلدان النامية فقد ركزت على تحرير الأسواق، وقيام الحكومة بتنظيم النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة وانتهاجها أسلوب التخطيط.

ويعتقد رواد هذه المدرسة أمثال (Lord Peter Bauer، Deepak.Lal، Bela Balassa، Harry Johnson) أن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد، بسبب السياسات السعرية التي تقود إلى اختلال الأسعار في أسواق عوامل الإنتاج والسلع والمال، وكذا التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية، والتخلف لا يرجع أبدا إلى التصرفات الوحشية التي تقوم بها البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها، كما يعتقد رواد مدرسة التبعية، وبالتالي يجب على حكومات العالم المتخلف أن تعمل على إنعاش الأسواق الحرة، وخوصصة المشروعات المملوكة للدولة، وتشجيع حرية[1] التجارة والتصدير وتهيئة الاستثمار الأجنبي، وتقليل صور التدخل الحكومي وتحاول هذه النظرية تفسير التنمية من خلال منهج السوق الحر، يعتمد هذا المنهج على الفرضية القائلة بأن الأسواق بمفردها تتسم بالكفاءة، فأسواق السلع تعطي أفضل الاستثمار في الأنشطة الجديدة، وأسواق العمل تستجيب لنشأة هذه الصناعات الجديدة بالطريقة المناسبة ويعرف المنتجون ماذا ينتجون بالكفاءة المناسبة، حيث تكون أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج خاضعة لقانون الندرة، وبالتالي تكون المنافسة فعالة.

ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخوصصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة، وتقليل صدور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال من شانه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي.

---

[1] مبروك ساحلي، **أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتورا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، السنة الجامعية 2015/2014، ص52.

هنا يظهر وجه الاختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يراه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية[1].

المطلب السادس: التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي

أشار الكاتب "**عبد الحميد ابراهيمي**" من أن المقاربة الإسلامية للتنمية تتميز بوجوب أن تكون التنمية شاملة ومتوازنة متعددة الأبعاد تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آن واحد، فلا تعارض بين هذين المفهومين، عكس ما عليه الحال في النظام الرأسمالي حيث يتحقق التقدم الاقتصادي على حساب المآسي الناجمة عن الفقر والتوزيع غير العادل للمداخيل، وعلى قاعدة مادية تقصي البعد الروحي، وعلى أنانية فردية تسمح باستحواذ أقلية على ثروات طائلة، في حين يهدف الطابع الشمولي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي إلى إقامة نظام اجتماعي يتسم بقدر أكبر من الإنسانية والعدالة والتوازن.

تعتبر الملكية محور الإشكال بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، والأساس الهام في الإجابة على سؤال: على من تقع مسؤولية إنجاز التنمية الدولة أم الفرد؟ لأن نوع الملكية يحدد المسئول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بأوجه استخدام وسائل الإنتاج وكيفياته وإذا كان النظام الرأسمالي قد قدس الملكية الفردية على حساب الملكية الجماعية، والنظام الاشتراكي بعكس ذلك، فإن النظام الاقتصاد الإسلامي يقر بازدواجية الملكية، أي إقرار كلا من الملكية الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة التي تمثل الملك المشاع لأفراد المجتمع، مع تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة معا ما لم يحصل تعارض فإذا حصل قدمت مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد. [2]

جعل الاسلام ضوابط في التعاملات بين الناس وينسحب ذلك على الدول من خلال ما يلي:

- أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعًا حيث جعل الإسلام مساحة الحلال في الاقتصاد واسعة وليس مطلقة الحرية، حيث حدد بالتفصيل موارد الحرام التي تجعل الأنشطة غير مشروعة ومنها:

[1] مبروك ساحلي، المرجع السابق، ص 53.

[2] عبد الحميد ابراهيم، **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص178.

- الربا: لما له من أضرار اقتصادية واجتماعية بالغة باعتباره وسيلة غير سليمة للكسب وقد تأكد ذلك جليا في الأزمة المالية العالمية الراهنة حيث كان الربا أول سبب أرجع إليه ظهور هذه الأزمة وأول جوانب الحل في معدل الفائدة الصفري أي دون فوائد.

- الغرر: وهو السبب الجوهري الثاني من أسباب الأزمة المذكورة.

- القمار والميسر ويتخذ صورا عدة كأوراق اليانصيب، والمراهنة وغيرهما...

- تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع ومثالها:

- ما فعلة النبي(ﷺ) حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.

- بيع الخليفة عمر بن الخطاب، السلع المحتكرة جبرًا من محتكريها بسعر المثل.

- تحديد الأسعار منعًا لاستغلال الناس والإضرار بهم.

- نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة.

- انشاء منظومة الزكاة لحماية حقوق الفقراء وتسيير شؤون المجتمع.
- اشتراط كتابة الدين الى اجل معين متفق عليه بين الطرفين بسعر فائدة منعدم حماية للمتعاقدين.
- تشريع الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.
- منح الدولة صلاحية التدخل للأخذ من فضول أموال الأغنياء وردها على الفقراء في حال عدم كفاية الموارد.
- تربية الفرد على أن يؤثر مصلحة غيره فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر بالآخرين.[1]

ان المنظور الاسلامي للتنمية جعل من المجتمع محور العملية التنموية، ربما يتبادر للأذهان اننا امام مقاربة مثالية لا تلامس الواقع، لكن ذلك حصل في التاريخ الاسلامي في زمن احد الخلفاء، حيث انعدم الفقراء ولم يجدوا لمن يعطوا زكاة اموالهم.

[1] مسفر بن علي القحطاني، **النظام الاقتصادي في الاسلام**، (د.م.ن)، (د.هـ.ن)، 2002، ص6.

فالإسلام اعلى من شأن الانسان وجعل المال خادم له وليس العكس كما هو حاصل في المنظور الغربي الذي قدس المادة وجعلها غاية وحول التنافس الى تناحر وحروب من اجل التملك والسيطرة.

المبحث الرابع: متطلبات وعوائق التنمية

تقتضي التنمية جملة الإمكانات والمتطلبات حتى تحقق أهدافها كما تواجهها تحديات وعوائق لابد للوقوف عندها.

المطلب الأول: متطلبات التنمية

هناك شروط معينة يجب توفرها لتحقيق التنمية، التي تمس كلّ من الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية السياسة كافة مع التركيز على الجانب الاقتصادي بشكل خاص كونه المحور الأساسي للتنمية ومن أهم متطلبات التنمية ما يلي[1]:

1- تجميع رأس المال:

يؤكد معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية وجود رأسمال معتبر يتناسب وحجم التنمية المراد تحقيقها، هذه العملية يتطلب وجود حجم مناسب من الادخارات الحقيقية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، وكذلك وجود قدر ممكن من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات ذلك أنّ عملية توفير الموارد المالية ووجود ادخارات وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى ذلك الإقامة الاستثمارات، وفي حالة عدم توفر ذلك فإنّ التوسع النقدي سيكون قد خلق حالة التضخم النقدي بدلا من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد إذا من المهم أن تقاس وتعبر عن الموارد التي ينبغي استخدامها في إطار برامج التنمية.

2- الموارد الطبيعية:

هناك اختلاف بين الاقتصاديين حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأنّ الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل : انجلترا، فرنسا، ألمانيا، أمريكا، ووفرة الموارد الطبيعية لا تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية رغم أنّها يمكن أن تساعد على ذلك، وهناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية مثل حالة اليابان، وعلى كلّ حال يمكن القول بأنّ الموارد الطبيعية مهمة للتنمية وخصوصا في المرحلة الأولية.

[1] حسن خلف فليح، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان: عالم الكتاب الحديث، 2006، ص188.

3- الموارد البشرية:

إنّ ما يعيشه الإنسان هو أعراف وتقاليد وقيم وأفكار ومؤسسات وأنظمة وعلاقات اجتماعية كلّ ذلك إنّما يمارس آثاره الجذرية والتكوينية على تفكيره ووجدانه وشتى جهوده حيث أنّ المشروعات الإنمائية الإنتاجية كانت أم خدمية هي في النهاية جهد إنساني فإنّ معنى ذلك كله أنّ يتصدر قيام تنمية حقيقية للإنسان.

4- التكنولوجيا:

يجري تعريف التكنولوجيا على أساس أنّها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية، وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنّها أجدى للمجتمع وتبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تساهم في[1]:

1- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية.

2- إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد، أو زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي منها.

3- زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، في تحقيق الاقتصاد للاستخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية.

4- اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسسن النوعية وتقليل الكلف وما إلى ذلك ورغم أهمية التكنولوجيا في إطار عملية التطور، إلاّ أنّ هناك تفاوتا واضحا في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول حيث تستحوذ الدول المتقدمة على معظم مضامين هذا التطور ومعطياته، في حين لا تملك الدول النامية مثل ذلك، وكنتيجة لذلك أصبحت الدول المتقدمة هي المصدر أساسي للتكنولوجيا.

المطلب الثاني: عوائق التنمية

هناك مجموعة من العوائق تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها وهي تنقسم إلى ثلاث أقسام هي: العوائق الاقتصادية، العوائق السياسية والاجتماعية، العوائق التكنولوجية.

أولا: العوائق الاقتصادية: وتتمثل في ما يلي:

[1] حسن خلف فليح، المرجع السابق، ص 244.

- ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان بسبب انتشار الفقر والمرض والجهل، وقلّة ومحدودية الموارد الطبيعية في بعض البلدان النامية لان نقص الموارد الطبيعية المتاحة يقلل من فرص حصول تنمية على وجه عام.
- وجود الاقتصاد المزدوج: (قطاع أجنبي وقطاع محلي وطني) مما يؤثر سلبا على نمو القطاع الوطني.
- ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية وإشكالية تصريف المنتوج.
- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج (طرق، مباني، طاقة...) أي بنية قاعدية تساهم في دفع التنمية.
- قُلة الادخار إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار الوطني[1].

ثانيا: العوائق السياسية والاجتماعية: وتتمثل في ما يلي:

- عدم توّفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية، وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطّلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل وتحقيق التنمية.

أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية تتمثل في ما يلي[2]:

- الانفجار السكاني الظاهرة التي تعاني منها البلدان النامية مقارنة بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية حيث يصعب على الحكومة توفير المتطّلبات الأساسية، الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة، رغم أن العدد الهائل للسكان كان عامل تنمية في الصين نظرا لنوعية السكان في حين كان عالة في دول أخرى.
- ضعف التعليم والتدريب، وندرة المهارات الفنية والإدارية، وكذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالّتوجه نحو الّنشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي، عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لتسيير العملية التنموية.
- بالإضافة إلى عدم عدالة توزيع الدخل القومي.

ثالثا: العوائق التكنولوجية[3]

تحتاج الدول النامية إلى نقل تكنولوجيا أو تطوير وسائل إنتاجها لإحداث قفزات نوعية في الكمية والكيفية وبذلك تغطي الطلب الداخلي وتصدر إلى الخارج وهذا لا يمكن إلا بواسطة وسائل تكنولوجية تحقق الفارق

[1] أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص58.
[2] المرجع نفسه، ص 59.
[3] المرجع نفسه، ص 62.

مع عمالة مدربة على استعمال هذه التقانة فعلى سبيل المثال اعتماد دول العالم الثالث في العمل الزراعي على المجهودات العضلية والوسائل التقليدية بالكاد يحقق كفاف لأفراده بعكس الوسائل التكنولوجية يحقق فائض في الإنتاج الزراعي، وينسحب الأمر على كل المجالات.

المبحث الخامس: التمويل الأجنبي للتنمية في البلدان النامية

يعتبر التمويل بشكل عام احد أهم العناصر التي تحتاجها التنمية، ولعملية التمويل عدة مصادر يمثل التمويل الأجنبي احد المصادر الأكثر تداولا واستعمالا.

المطلب الأول: تعريف التمويل

التعريف الأول: إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو عبارة عن البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية.

التعريف الثاني: يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.

التعريف الثالث: يعبر التمويل عن كافة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها الأفراد والمشروعات للحصول على الأموال اللازمة برأس المال أو بالاقتراض واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء القيمة المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول عليه، اي هي تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع[1].

إذن التمويل هو الموارد المالية اللازمة التي تحصل عليها الدولة من اجل إنعاش اقتصادها إن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية هي التمويل، فنمو اقتصاد البلد مرتبط بتمويله.

تعتبر مشكلة التمويل مسألة أساسية كون أن وفرة أو ندرة الموارد ونوعيتها يحدد هامش اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي، وذلك يؤثر بالضرورة على نجاح السياسة المتبعة .إلا أن القدرة على اتخاذ القرارات ليست وحدها كفيلة بإيقاف التراجع الاقتصادي، بل يجب تجنيد وسائل التمويل اللازمة والمحققة للإطار المسطر.

[1] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، الأردن: دار الفكر، 2000، ص77.

المشكلة الأولى التي تعيق عملية التنمية في البلدان هي افتقار هذه الأخيرة إلى الموارد المالية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال ونظرا لعدم كفاية المصادر المحلية تلجأ هذه البلدان إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية.

إن التمويل الخارجي يتمثل في الموارد الأجنبية التي يمكن أن يأخذ الأشكال الرئيسية التالية [1]:

1- التدفقات والتحويلات المالية من المؤسسات والمنظمات الدولية.

2- المنح والمعونات من الدول الأجنبية.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر الذي تقوم به الهيئات الأجنبية.

فإن أي اقتصاد سيكون في إحدى الوضعيات التالية:

حيث I: يمثل الاستثمار، و S: يمثل التمويل.

الوضعية الأولى: $S > I$ هذا يعني أن هناك قدرة على التمويل تفوق الاستثمار.

الوضعية الثانية: $S = I$ وهو يعني توازن في ميزان رأس المال، القدرة التمويلية تكفي بالكاد تمويل الاستثمار.

الوضعية الثالثة: $S < I$ هذا يعني وجود نقص في التمويل، وبالتالي حاجة البلد إلى دخول صافي لرأس المال الأجنبي والوضعية الأخيرة هي الوضعية التي سادت، في أغلب الحالات، في البلدان النامية، أي لابد من طلب قروض لدعم التنمية.

والمقصود بالقرض هو كل مبلغ مالي خاضع لشروط خاصة للتسديد ويشمل المصطلح القروض والتحويلات الأخرى المقيدة بشرط خاص للتسديد، خلال فترة معينة مع تسديد الفوائد عادة، كما يمكن أن يشمل التزاما يتعلق بمنح هبة شريطة أن يستند إلى "قروض المساعدة المقيدة" على النحو الذي حدده اتفاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول القروض الخاصة بالتصدير التي تستفيد من دعم عمومي.

[1] هيثم محمد الزغبي، المرجع السابق، ص78.

إن اللجوء إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على إمكانيات تمويلية يتم على العموم لأحدى السببين التاليين:[1]

- السبب الأول: يتمثل في حدوث صدمة غير منتظرة.

- السبب الثاني: عبارة عن الرغبة في تحقيق التنمية السريعة.

على ضوء هذين السببين، وحسب الظروف القائمة يمكن تصنيف الاقتراض الخارجي إلى نوعين وهما: الأول يكون فيه الاقتراض خارجي إجباريا، والثاني يكون فيه الاقتراض اختياريا.

المطلب الثاني: مصادر التمويل

هناك العديد من المصادر للحصول على التمويل لكن يمكن إجمالها في قسمين، قسم المصادر الداخلية للتمويل وعادة ما تكون محدودة وقسم المصادر الخارجية وباعتبار الدراسة تعنى بالتمويل الخارجي وأثره على التنمية فسيتم التركيز على المصادر الخارجية فقط.

أولا: حالة الاقتراض الخارجي إجباري

يكون عندما تواجه البلد صدمة غير منتظرة، خارجية كانت أم داخلية، وقد تكون الصدمة متعددة الأبعاد كالانخفاض المفاجئ لعائداتها التصديرية، أو الارتفاع الشديد لوارداتها لسبب من الأسباب، وفي هذه الحالة تكون الاستعانة بالاقتراض الخارجي، هي المخرج الوحيد للتخفيف من حدة الصدمة.

ثانيا: حالة الاقتراض الخارجي اختياري

قد تكون الموارد المالية المحلية غير كافية فيلجأ البلد من تلقائي نفسه إلى الاستعانة بالاقتراض الخارجي بهدف تحقيق تنمية سريعة بهدف تغير الوضع القائم، أن الاستعانة بمصادر تمويل خارجية يزيد فعلا من طاقات الاستثمار، إلا أن الاعتماد عليها، له عدة اعتبارات .ويترتب عن هذه الديون أعباء تتحملها الدولة المدينة، وهي تتمثل في مدفوعات الفائدة على القرض وأقساط استهلاك أصل القرض[2].

[1] هيثم محمد الزغبي، المرجع السابق، ص79.

[2] فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية "حالة بعض الدول المدينة"**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 29.

وتتوقف قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته على تحقيق فائض في الميزان التجاري، وأيضا على كيفية تخصيص واستخدام الموارد المالية الأجنبية التي تم اقتراضها، وهنا يكمن الدور الأساسي للاقتراض الخارجي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛ وذلك من خلال معرفة مدى فعالية استخدام هذه الديون في تمويل عملية التنمية، وكذلك قدرة الدولة المدينة على خدمة ديونها الخارجية.

القروض المتعددة الأطراف:

وهي القروض التي تمنحها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الاقتراض، وتختلف شروط الاقتراض من منظمة إلى أخرى، وذلك حسب الغرض من القرض ونوع المنظمة التي تمنحه، فهناك قروض لتمويل مشاريع اجتماعية، بينما تختص منظمات أخرى في تمويل مشاريع البنية الأساسية، وبعض المنظمات تقوم بتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى سبيل الذكر البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، هيئة التنمية الدولية... الخ[1]

[1] فضيلة جنوحات، المرجع السابق، ص 30.

خلاصة الفصل:

إن التنمية هدف تنشده كل المجتمعات والدول وخاصة تلك التي تعيش ظروف اقتصادية صعبة لهذا اهتم العلماء والباحثين بمفهوم التنمية الذي اختلفوا حوله وقدمت النظريات التي حاولت تفسير التخلف وانطلقوا منه للوصول إلى صياغة نظريات تنموية تسعى إلى تقديم طريقة احدث التنمية، حيث حاولت الدراسة في هذا الفصل أبراز مفهوم للتنمية قابل للقياس والتطبيق وكشف الفارق بين التنمية التي تسعى إلى الكيف والنوع والنمو الذي يعد عنصر من عناصر التنمية ولكنه يتجه نحو الكم والزيادة ثم سعت الدراسة إلى تبيان النظريات المفسرة لعملية التنمية، ومتطلبات التنمية والتي يعد التمويل احد أهم عناصر الانطلاق في تحقيقها، حيث تسعى الدول السائرة في طريق النمو إلى طلب التمويل الخارجي خاصة من تلك المؤسسات النقدية والتي تعرف بمؤسسات بروتن وودز حيث سيتم التطرق لها في الفصل الثاني.

الفصـــل الثانـي

ظروف نشأة الصندوق النقد والبنك الدوليين وآليات العمل

تمهيد:

كثيرا ما تلجأ دول العالم الثالث إلى طلب التمويل الخارجي عند عدم كفاية التمويل الداخلي حيث يحضى التمويل الخارجي باهتمام الدول والحكومات، نظرا لضخامته وخاصة مع ظهور مؤسسات بروتن وودز الممثلة في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، بعد الحرب العالمية الثانية ومساهمة دول العالم في تمويل كل من الصندوق والبنك اللذين يقومان بدور كبير في الاقتصاد العالمي والمنظومة النقدية العالمية بالإضافة إلى حجم القروض والمساعدات التي تقدم لدول العالم عموما ودول العالم الثالث خصوصا، وهذا ما سوف يتطرق له الفصل الثاني من خلال الوقوف على العناصر التالية:

- نشأة صندوق النقد والبنك الدوليين (مؤتمر بروتن وودز).
- هيكلة الصندوق والبنك.
- كيفية اتخاذ القرار في الصندوق والبنك.
- دور وأهمية الصندوق والبنك
- مصادر رأسمال الصندوق والبنك.
- العلاقة بين الصندوق والبنك.

المبحث الأول: بنية الصندوق النقد الدولي

إن الكلام عن صندوق النقد الدولي كطرف ممول لدول العالم الثالث يقتضي الأمر الوقوف على ظروف وبذور نشأته وكيف تشكلت أجهزته.

المطلب الأول: مؤتمر بروتن وودز

بعد الحرب العالمية الثانية تم تنظيم مؤتمر بروتن وودز Bretton Woods، بولاية نيوهامشير الأمريكية سنة 1944 وهذا بعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات وتنافس بين مشروعين كبيرين، هما مشروع هويت الأمريكي نسبة إلى المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزينة هاري ديكستر هوايت ومشروع كينز الانجليزي نسبة إلى واضعه اللورد جون مينارد كينز وتمثل مشروع هوايت في ما يلي[1]:

التعبير عن الرؤية الأمريكية القائلة تحرير المبادلات وبعث التجارة العالمية وتفكيك الإجراءات الحمائية وتقليص الحقوق الجمركية التعاون الدولي في ميدان النقد واقتراح إنشاء صندوق يعمل على سياسة نقدية مبنية على التعاون ومنح القروض للدول الأعضاء ومساعدتها على حماية عملاتها.

إنشاء مؤسسة أخرى إلى جانب الصندوق للإنشاء والتعمير والتي عرفت في ما بعد بالبنك الدولي أما مشروع كينز البريطاني والذي أسسه على منطق اقتصادي، يراعي الظروف البريطانية في تلك الفترة، بعد الحرب العالمية الثانية حيث تميزت بعدم قابلية الجنيه الإسترليني للتحويل ونفاذ الاحتياطات من الذهب ومديونية بريطانيا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اقترح إنشاء اتحاد دولي تشترك فيه الدول ويعمل بعملة موحدة تسمى البانكور مع الإبقاء على تسوية المعاملات بالذهب إلى جانب البانكور، واستبعاد جميع العملات الأخرى.

كان مخططا هوايت وكينز متفقين على هدف العمل على استقرار معدلات الصرف وحرية تحويل العملات والمساهمة في تمويل الدول التي تعيش صعوبات مالية، لكنهما يختلفان حول طرق التمويل والهيكلة في انجاز هذا النظام النقدي العالمي، فالإنجليز يرون ان مبلغ التمويل في المشروع الأمريكي غير كافي

[1] عبد العزيز قادري، **دراسات في القانون الدولي الاقتصادي صندوق النقد الدولي الـ"صندوق F.M.I"(الآليات والسياسات)**، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2002، ص 5.

ويؤدي إلى إحداث ندرة في الدولارات، أما الأمريكان يرون في المشروع الإنجليزي يؤدي إلى مديونية كبيرة من طرف الدول التي يعاني ميزان مدفوعاتها من العجز والمديونية في نظرهم تهدد استقرار النظام النقدي العالمي.

أما من زاوية الهيكلة فيرى كينز ان تتحمل الدول التي لديها فائض في ميزان المدفوعات من رفع حجم وارداتها وهذا ما ينطبق على الو.م.أ، أما هوايت يقول بتحميل البلدان التي تعاني العجز في ميزان المدفوعات عبء الهيكلة، من خلال تقليص الاستيراد وتطبيق برامج الاستقرار[1].

توصل الطرفين الأمريكي والبريطاني إلى التقريب في وجهات النظر، وهذا بعد سلسلة لقاءات وصلت إلى تسع مرات بين ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا توجت بمشروع مشرك رجحت كفة الأمريكان نظرا لموقع الاقتصاد الأمريكي القوي الذي لم يتأثر بالحرب، بعكس وضع بريطانيا حيث كان وضعها منهك ويحتاج للدعم الأمريكي وفي مقابل تخلي الانجليز عن مخططهم قبل الأمريكان رفع الرأسمال المخصص للصندوق من 5 إلى 9 مليار دولار، وبعد ما تم حبك المشروع بين الطرفين تمت دعوت حوالي 10 دول من الحلفاء إلى حضور لقاء بولاية نيو جيرزي لاقتراح ميثاق لمنظمة دولية أصبحت تعرف بصندوق النقد الدولي (الصند/FMI) ثم توج كل ذلك في مؤتمر بروتن وودز الشهير في جويلية 1944 والذي شاركت فيه 45 دولة (730 ممثل دولة) وتمت المصادقة على ميثاق النقد العالمي، في ظل غياب دول العالم الثالث والتي كانت اغلبها مستعمرة من طرف دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

ترأس هوايت اللجنة الأولى المخصصة للصندوق، واللجنة الثانية كانت من نصيب كينز والمخصصة لإنشاء البنك الدولي(WB) .

الجدير بالذكر هو اكتفاء الدول الأعضاء بمجرد التعاون الدولي في مجال النقد ودخلت الاتفاقية الخاصة بصندوق النقد الدولي حيز التنفيذ 27 ديسمبر 1945، بعد أن تحقق الشرط الذي تضمنته المادة العاشرة من ذلك الاتفاق من الملحق (أ) في التوقيع عليه من طرف عدد من الدول الأعضاء يمتلك مجملها 65% من حصص الصندوق وإيداع تلك الدول أدوات التوقيع لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] عبد العزيز قادري، المرجع السابق، ص6.

الشيء الملاحظ أن نظام نقدي عالمي بهذا الحجم تم حبكه بصورة انفرادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة اقل بريطانيا في ظل غياب دول العالم الثالث فإذ سلمنا أن عدد دول العالم اليوم 200 دولة وحضر اجتماع بروتن وودز 45 دولة أي 1/4 أي ربع دول العالم فهذا يعني أن4/3 دول العالم لم تساهم بشكل جماعي بالإضافة إلى المعسكر الشرقي الذي نأى بنفسه عن هذا الاتفاق نظرا للاختلاف الايدولوجي الذي بدأت معالمه تتشكل بعد الحرب العالمية الثانية.

وهكذا أصبح للعالم نظام نقدي بداء يتشكل في الأفق وظهور أهم مؤسساته ممثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين[1].

المطلب الثاني: تعريف الصندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي: هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، حيث يقع مقره في واشنطن ويديره أعضائه اللذين يشملون جميع دول العالم تقريبا البالغ عددهم 188 بلدا عضوا[2].

وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، فهو يشرف على هذا النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي، الذي تتعاون من خلاله الدول في القضايا والشؤون النقدية الدولية.

كما يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم كما يسعى لتيسير التجارة الدولية، وزيادة معدلات توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم.

لا يشترط للعضوية فيه أن تكون الدولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة ويضم الصندوق للأعضاء الأصليين وهي الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز والتي أودعت الوثائق الخاصة بالانضمام حتى آخر ديسمبر من العام 1946، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر 1946، فلا تعتبر أعضاء أصليين وقد صدر قبول عضويتها قرارات من قبل مجلس محافظي الصندوق ولا يوجد فرق في الحقوق والالتزامات بين كل من الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق وذلك بعد إبلاغه أو إذا

[1] عبد العزيز قادري، المرجع السابق، ص 8.

[2] www.imf.org

ما عجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في اتفاق فإنه يمكن أن يحرم من الحقوق في السحب من موارد الصندوق أما إذا استمر عجزه بعد فترة معينة فإنه يرجى منه الانسحاب من الصندوق[1].

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلد ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا ويضم الصندوق 22 إدارة ومكتبا، يرأسها مديرون يراعي في انتقاءهم أقصى درجات الكفاءة والتخصص الفني، مع توسيع القاعدة التي يختار من بين مواطنيها هؤلاء الموظفين، يكونون الهيئة العاملة بالصندوق وهم موظفون مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق وليس أمام سلطاتهم الوطنية ومسئولون أمام المدير العام للصندوق[2].

يتكون صندوق النقد الدولي من نوعين من الأجهزة، أجهزة مسيرة وأخرى استشارية:

1- الأجهزة المسيرة:

أ- **مجلس المحافظين:** هو جهاز موسع يضم ممثلي الدول الأعضاء في الصندوق ويتشكل هذا المجلس من محافظين يعين كل واحد منهم من طرف الدولة التي يمثلها في الصندوق بالإضافة إلى محافظا احتياطي، ويختار المحافظين من بينهم رئيسا للمجلس.

ويتمتع المجلس بكل السلطات والتي منها قبول انضمام الأعضاء وتحديد الحصص ومراجعتها وإسقاط العضوية ويتخذ قرارات إنشاء أو إلغاء حقوق السحب الخاصة واتخاذ القرارات الداخلية مثل تغيير عدد المديرين التنفيذيين أو تشكيل مجموعات المستشارين وتعديل نظام الصندوق كما يمكن أن يوكل بعض صلاحياته إلى مجلس الإدارة ويجتمع مجلس المحافظين مرة على الأقل في السنة بطلب من أعضائه أو بطلب من مجلس الإدارة أو بطلب من 15 دولة عضو أو من دول أعضاء لها 4/1 الأصوات[3].

---

[1] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999، ص 156.

[2] www.imf.org

[3] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 157.

ب- المجلس التنفيذي(مجلس الإدارة):

يعتبر مجلس الإدارة الجهاز الدائم والمضيق في الصندوق ويقوم بمهام تسيير العمليات النقدية ويحدد سياسة الاستفادة من موارد الصندوق من مبالغ مالية وآليات قروض ومضامين المشروطية ...الخ

كما يشرف على المشاورات بين الدول الأعضاء ومصالح الصندوق لتبرير سياستها الاقتصادية والمالية وهو الذي يختار المدير العام لمدة خمس سنوات ولا يجب أن يكون محافظا أو من المديرين التنفيذيين ويكون المدير العام من نصيب الدول الأعضاء التي تمتلك الحصص الخمس الأكبر في رأسمال الصندوق هي التي لها الحق في تعيين مدير تنفيذي عنها أما بقية المديرين التنفيذيين فيوزعون، حسب المناطق الجغرافية وينتخبون كل سنتين، والجدير بالذكر هو أنه من المحتمل ان تفقد الدول دائمة العضوية منصبها الدائم في مجلس الإدارة إذا انخفضت حصتها في رأسمال الصندوق بشكل يجعلها لا تحتل إحدى المراتب الخمسة المذكورة، وهذا ما كاد يحدث لفرنسا سنة 1978 عندما انخفضت حصتها وتداركت الوضع بزيادة حصتها وتحولت فرنسا وبريطانيا متعادلتين إلى الصف الرابع بعد قفز كل من ألمانيا واليابان متعادلتين إلى الصف الثاني.

وهذا يشير إلى وضع قلق ومنافسة حادة بين القوى الكبرى التي تريد الهيمنة على هذا الصندوق ويدلل على أن المنافسة مقدمة على التعاون، ومن طريقة تعيين المديرين التنفيذيين نستنتج إن الدول الغنية تهمين على بنية الصندوق ويعد مجلس الإدارة 24 مديرا تنفيذيا منهم 5 معينون قانونا يمثلون كل من (الو.م.أ، بريطانيا، ألمانيا واليابان، فرنسا)، إلى جانب 3 آخرين يعينون بشكل واقعي يمثلون روسيا والصين والمملكة العربية السعودية، إما المديرون التنفيذيون الـ16 المتبقون فيتم انتخابهم من طرف مجموعات مقسمة جغرافيا عبر العالم، ويجتمع مجلس الإدارة في مقر الصندوق بواشنطن كلما اقتضى الأمر وبحضور عدد من المديرين التنفيذيين يتمتعون بنصف عدد الأصوات على الأقل[1].

ج- المدير العام[2]:

ويتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، ويعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق وذلك بنص اتفاق الصندوق وهو يرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوتا فيه وذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة

[1] زينب حسن عوض الله، المرجع السابق، ص 158.

[2] المرجع نفسه، ص 163.

انقسام عدد الأصوات داخل المجلس ومدة عقده خمس سنوات قابلة للتجديد، وعادة ما يتم تعيين مديرا للصندوق رجل ذو خبرة واسعة في مجال النقد والائتمان والمال ويساعده في عمله نائب أو نائبان آخران.

2- الأجهزة الاستشارية:

وهي أجهزة داخلية أنشأها مجلس المحافظين وهي اللجنة النقدية والمالية، ولجنة التنمية.

أ- اللجنة النقدية والمالية:

أنشئت سنة1974 (وكانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999)، وتتشكل من 24 عضو ويتم تعيينهم أو انتخابهم من طرف الدول أو مجموعات الدول وتقوم بتقديم آراء وتقارير إلى مجلس المحافظين بهدف مساعدته على الإشراف على تسيير النظام النقدي الدولي وتكييفه واتخاذ الإجراءات الضرورية في فترة الأزمات المالية. وأخذت اللجنة هذا الاسم بعد التعديل الثاني لنظام الصندوق في سبتمبر 1999.

ب- لجنـــة التنميـــة:

وهي لجنة مشتركة بين الصندوق والبنك أي بين مجلس محافظي الصندوق ومجلس محافظي البنك الدولي ويتداول على تعيين أعضائها أطراف الصندوق وأطراف البنك ويعين أو ينتخب بنفس الطريقة التي يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

توكل للجنة التنمية مهمة دراسة ومراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية ، وتقديم المشورات حول الإجراءات التي تحسن من عمليات تلك الموارد، بالإضافة إلى الأجهزة سالفة الذكر هناك أجهزة أخرى تعمل خارج مقر الصندوق نذكر منها :

مجموعة الخمسة: وتضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الخمسة (الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا اليابان).

مجموعة السبعة: وتظم مجموعة الخمسة + كند وايطاليا وهي الدول الأكثر تصنيعا في العالم، وأصبحت تشارك فيها روسيا (7+1).

مجموعة الإحدى عشر: وكانت عند إنشائها في سنة 1962 تضم عشر دول وهي مشكلة من وزراء مالية التعاون والتنمية الاقتصادية وهي تضم مجموعة السبعة + وزراء مالية كل من بلجيكا وهولندا[1]، بالإضافة إلى السويد وسويسرا وتقوم هذه المجموعة بدور الناطق الرسمي باسم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدي الصندوق[2].

مجموعة "24": وهي التي أنشأتها مجموعة "77" السبعة والسبعين فهي ناطقة باسم الدول النامية تشكل في سنة 1952.

مجموعة الثلاثين: شكلها مدير صندوق النقد الدولي سنة 1979 وتضم قادة بنوك وشركات وموظفين دوليين ساميين وجامعيين متخصصين بهدف استشارتهم حول تطوير صندوق النقد الدولي[3]، والشكل (1) التالي يوضح طريقة عمل الصندوق.

الشكل رقم (1): يوضح طريقة عمل الصندوق

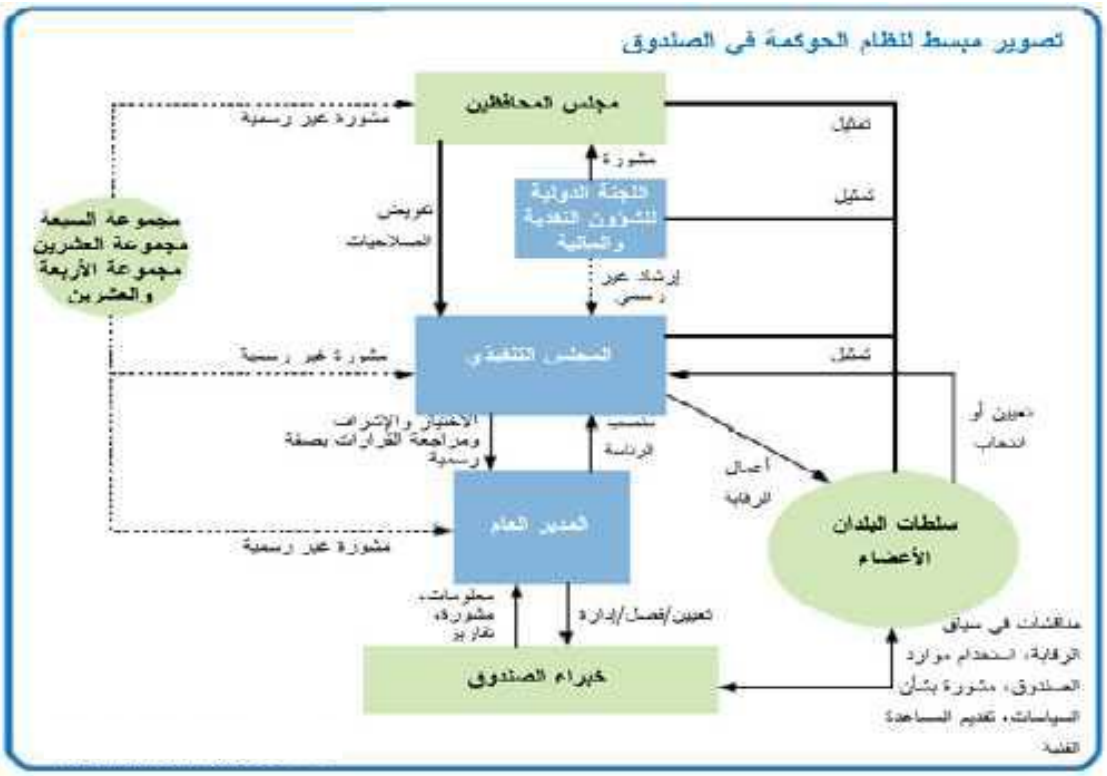

المصدر:Martines-Diaz.2008

[1] عبد العزيز قادري، المرجع السابق، ص 9.

[2] المرجع نفسه، ص39.

[3] عبد العزيز زايدي، **تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي من"1989-2005"**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009، ص9.

المبحث الثاني: أهداف ودور صندوق النقد الدولي

يضطلع الصندوق بعدة أهداف على المستوى العالمي كمنظمة نقدية تسعى للعب ادوار نصت عليها الاتفاقية المنشئة للصندوق والتي منها مساعدة الدول الأعضاء.

المطلب الأول: أهداف الصندوق

نصت المادة الأولى من اتفاقية الصندوق على الأهداف التالية[1]:

1- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون، بشأن المشكلات النقدية الدولية.

2- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهداف أساسية للسياسية الاقتصادية.

3- العمل على تحقيق أسعر الصرف، والحفاظ على ترتيبات منظمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.

4- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية.

5- توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطائها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير من شانها الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي.

6- تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته ويتمثل دور الصندوق في العمليات التالية:

- التمويل والإقراض: تمويل أعضائه بالعملات الصعبة لدعم سياستهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.

[1] اتفاقية صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2011، ص2.

– يمارس صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق أهدافه دورين أساسيين: الأول تنظيمي رقابي بحيث يقوم الصندوق بمراقبة سلوك الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات واستقرار أسعار الصرف وتنشيط التبادل الدولي أما الدور الثاني فهو تمويلي ويحتفظ الصندوق بمجموعة كبيرة من العملات لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية[1].

المطلب الثاني: دور الصندوق

ويتمثل دور صندوق النقد الدولي في مجموعة العناصر التالية:

- تقديم قروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من إختلالات في موازين مدفوعاتها بشرط أن تعمل هذه الدول على إصلاح تلك الاختلالات.
- تقديم الاستشارة في المجال النقدي والمالي لجميع الدول، حيث تسترشد جميعها بالسياسات والنصائح التي يقدمها الصندوق سنويا من خلال تقريره السنوي.
- يسمح نظام الصندوق لدولة أن تقترض بالعملات الصعبة من الصندوق ففي العام 2001 قدم الصندوق قروضا بقيمة 50 مليار دولار منها 18 مليار لتركيا و13.1 للبرازيل و20 مليار دولار لدول أخرى ومع زيادة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة الصندوق وجد نفسه هذا الأخير في وضع يؤهله للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تتقدم منه لطلب المساعدة.
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجب للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- يركز الصندوق في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت[2].
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة[3].

---

[1] بسام حجاز، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص179-180.

[2] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003، ص 344-345.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005، ص259.

ويمارس الصندوق دوره الرقابي بطرق متعددة يمكن إدراجها من خلال تقسيمين تقسيم أول من حيث نوعية الرقابة وتقسيم ثاني من حيث الأطراف التي تجري هذه الرقابة.

1- التقسيم حسب نوعية الرقابة:

أ- الرقابة القطرية:

تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة تعقد مع البلدان الأعضاء بشكل فردي حول سياساتها الاقتصادية ويطلق على هذه المشاورات اسم**" مشاورات المادة الرابعة"**، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق، كما تسمى أيضاً مشاورات" ثنائية"، حيث يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسئولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية، للبلد المعني في سياق آخر التطورات، ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد.

يقدم الفريق بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج، بعد الحصول على موافقة الإدارة يقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير، ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس، بحيث تقوم بعثات الصندوق تجوب الأقطار للمراقبة والتفتيش والمحاسبة والإطلاع على كل برامج اقتصاد البلد ودراسة التقارير عن النفقات والمداخيل لميزانيات تلك الأقطار، فصندوق النقد الدولي هو عبارة عن شرطي الاقتصاد العالمي، ويشارك بعثات الصندوق أعضاء من موظفي البنك للتنسيق والتعاون بينهما[1].

ب- الرقابة العالمية:

وهي قيام المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية، وتستند إلى تقارير "**آفاق الاقتصاد العالمي**" التي يعدها خبراء الصندوق.

وتتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

تنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس

[1] http://www.imf.org/external/index.htm.(what is imf ?)

المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضاً .كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق.

ج – الرقابة الإقليمية:

وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيات إقليمية .ويشمل ذلك ، على سبيل المثال مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي[1].

2– التقسيم حسب أطراف الرقابة:

إن الرقابة على حسب هذا التقسيم تتم على أساسين:

أ- **الرقابة الثنائية:**

تكون بين الصندوق والدولة العضو، حيث تقوم بينهما مناقشات تتسم بالسرية التامة يجري فيها خبراء صندوق النقد الدولي وفنيوه على تحليل ودراسة سياسات الدولة العضو الاقتصادية وأوضاعها المالية وتبرر هذه السرية بالحرص على سلامة القرارات الاقتصادية التي تتخذ بشأن الدولة، وهذا في حقيقته يضع الصندوق في موضع الاتهام بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العضو، وفرض كثير من القرارات المالية والاقتصادية وإخضاعها للشروط في ظل هذه السرية ، وخاصة وأن الصندوق يباشر المناقشات الثنائية بصفة دورية.

يمكننا أن نذكر في هذا الإطار اتفاق التثبيت 30 ماي 1989 أو الإستعدادي الائتماني الأول والاتفاق الإستعدادي الائتماني (Stand-by crédit) الثاني والذي أبرمته الحكومة الجزائرية بتاريخ 13 جوان 1991 فكلاهما تما في سرية تامة وهذا مناقض لروح الشفافية كأحد عناصر الحكم الراشد التي ينادي بها الصندوق والبنك.[2]

---

[1] نفس الموقع السابق:

http://www.imf.org/external/index.htm.

[2] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، الجزائر: دار هومة، 1996، ص195.

ب- الرقابة الجماعية:

تكون على شكل تنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى ، ووضع المعالم والموجهات التي تحكم سير النظام النقدي الدولي، وبالتالي تكون هذه الرقابة خالية من الفحص الذي يتم لاقتصاد الدول النامية، ولا تخضع الدول الصناعية الكبرى لأية مساءلة من جانب الصندوق[1].

المطلب الثالث: آلية صنع القرار في الصندوق

يوجد بالصندوق نوعين من العضوية، أصلية وهي خاصة بالدول التي انظمت قبل 31 سبتمبر 1945 وعضوية متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت والشروط التي يقررها مجلس المحافظين، وتستند هذه الشروط إلى الوضعية المتعلقة بالاشتراكات، واحترام المبادئ المطبقة على البلدان لأخرى الأعضاء بالفعل في الصندوق[2].

تتم عملية اتخاذ القرار عن طريق التصويت الذي يقوم على أساس حصة الدولة العضو في موارد الصندوق لكل عضو 250 صوت مستحق مضاف إليها صوت واحد مقابل كل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة كما تحصل كل دولة عضو على صوت عن كل قسط من استعمال عملتها يتجاوز 100 إلف وحدة من حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها عند بيع عملتها إلى دولة أخرى ،كما قد يحصل العكس إن يخصم منها صوت عند الاقتراض عن كل قسط يساوي 400 الف وحدة من حقوق السحب الخاصة يقترضها من الصندوق.

تتميز عملية اتخاذ القرار بالتدرج فيما يتعلق بنسبة الأصوات وتختلف حسب القضايا، ففي القضايا العادية يتخذ القرار بالأغلبية البسيطة وبنسبة 70% بالنسبة للقرارات ذات الطبيعة العملياتية، وبأغلبية 85% في المسائل المتعلقة بهيكلة الصندوق أو تعديل الحصص ومنه فقد سعت الو.م.أ بربط التعامل بالدولار في عملية تحويله إلى ذهب عند نشأة الصندوق وهذا أهلها لامتلاك 26% من الحصص، فتستحوذ 5 دول (أمريكا 17% واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا بـ22%.) على أكثر من 39% من الحصص والأصوات[3].

---

[1] الهادي خالدي، المرجع السابق، ص 196.

[2] اتفاقية الصندوق، حسب تعديل، 2011، ص 3.

[3] عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص 43.

وإذا أضفنا مجموعة أخرى من دول الإتحاد الأوربي نجد بأن 12 دولة تستحوذ على أكثر من 52% من الأصوات، ومن الحصص في حين لا تمتلك بقية الدول وعددها 178 دولة سوى على أقل من 48% من الحصص للأصوات وهذه الوضعية تجعل الصندوق في قبضة الدول القوية المهيمنة.

إن نظام التصويت الحالي لا يتيح للدول الكبرى التحكم في سياسات الصندوق فحسب، وإنما يتعدى ذلك الى التحكم في مصير الدول الأعضاء، فقرارات الانسحاب الإجباري للدول الضعيفة والتي تتطلب الحصول علي80% من أصوات الأعضاء يمكن بلورته بسهولة بواسطة الدول العظمى التي يحق لها التصويت، وأمام هذه الوضعية تطالب الدول النامية بمساهمة أكبر في اتخاذ القرار في الصندوق على قدم المساواة ولإسماع صوتها وتأثيرها في عملية اتخاذ القرار.

وهذا ما أشار إليه معهد الأمم المتحدة للتكوين والبحث (UNITAR) حيث يقول "إن الاتخاذ الحقيقي للقرارات قد ألقى بنوع من القوة الطاردة خارج الصندوق وبين أيدي مجموعة العشرة – الذين أصبحوا إحدى عشرة – منذ إنشائها عند إبرام اتفاق القرض العام في بداية الستينات، بشكل جعل البلدان النامية والوزن القليل الذي تتمتع به تبتعد كليا عن المسار الحقيقي لاتخاذ القرارات، فالقضايا ذات المصلحة العامة تدرس داخل مجموعة العشرة التي تتخذ القرارات فعندما يعرض قرار لمجموعة العشرة على أجهزة الصندوق لا يمكن لهذه الأخيرة إلا الموافقة عليه أو إقراره إي أنها تلعب دور مجرد غرفة التسجيل بالتعرف رسميا على قرار سبق اتخاذه"[1].

ومن الملاحظ أن القرارات الهامة المتعلقة بالنظام النقدي يتم اتخاذها خارج أروقة الصندوق ومن طرف مجموعة صغيرة من الدول، وفي حالات بشكل انفرادي من الو.م.أ وهذا ما حدث بالنسبة لإلغاء تحويل الدولار إلى ذهب الأمر الذي أدى إلى اقتطاعات معتبرة في الاحتياطات النقدية للبلدان النامية، وهذا يتنافى مع روح معايير الرشادة والمساواة والمشاركة، التي ينادي بها البنك الدولي المؤسسة التوأم للصندوق، وهذا ما يوضحه الرسم البياني الآتي:

[1] عبد العزيز قادري، المرجع السابق، ص44.

الشكل رقم (02): يوضح الدول الأقوى تصويتا في الصندوق في 21 مارس 2014

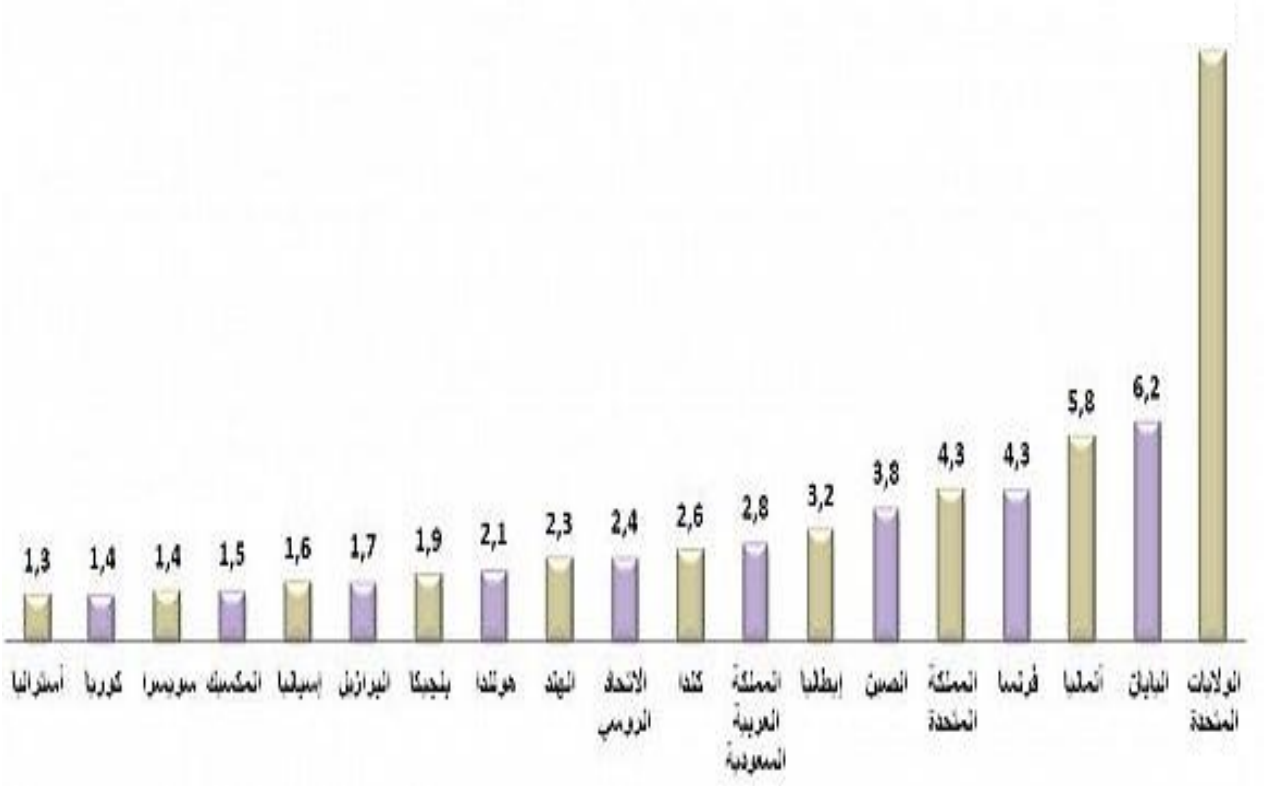

المصدر: الصندوق النقد الدولي (www.alriyadh.com)

المبحث الثالث: موارد الصندوق وكيفية الاستفادة منها

باعتبار الصندوق هيئة تمويلية كبرى، وهذا يتطلب معرفة مصادر موارده وطريقة الحصول على تلك الموارد، في تمويل التنمية.

المطلب الأول: موارد الصندوق

أ- **اشتراكات الدول الأعضاء:** يستمد الصندوق موارده المالية من مصدر رئيسي هو حصص بلدانه أي عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي وهذه الاشتراكات تكون من مجمل الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية بحيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس مال الصندوق[1].

وتعكس الحصة بشكل عام وزن البلد العضو في الاقتصاد العالمي وتتألف الحصة من 25% ذهبا و75% من عملة البلد العضو، وفي حال عدم توافر كمية الذهب والدولارات المطلوبة، فإنها لا تلتزم إلا بدفع 10% من قيمة الحصة ذهبا وتدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية، ونظام الحصص هو من أهم السمات البارزة للصندوق، و تتمثل أهمية نظام الحصص فيما يلي:

- فهي تحدد مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق.
- تحدد حق البلد العضو في الاستفادة من موارد الصندوق.
- بموجبها تحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو.
- على أساسها توزع **حقوق السحب الخاصة*** التي ينظمها الصندوق مع الأعضاء[2].

ب – بيع الذهب: قد يلجأ الصندوق إلى بيع جزء من أصوله من ذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية وهذا ما حدث فعلا في إطار إصلاح نظام" بريتن وودز " الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978.

---

[1] ضياء مجيد، **اقتصاديات أسواق المال**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص305- 308.

[2] بسام حجاز، المرجع السابق، ص180.

* وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR)، هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية. وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطيات بالدولار الأمريكي. وتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي "تخصيصه" للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة. كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة.

ج- الاقتراض: يلجأ الصندوق إلى الاقتراض، بصفة مؤقتة لتكميل موارده المستمدة من الحصص لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تحدي للنظام النقدي الدولي، وهناك مجموعتان من اتفاقات الإقراض الدائمة:

- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 ويساهم فيها أحد عشر مشتركا (حكومات البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية).

- الاتفاقات الجديدة للإقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام 1997 ويشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة[1].

وبموجب هاتين الاتفاقيتين، يتاح لصندوق النقد الدولي إقراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 46 بليون دولار أمريكي).

وقد زادت الحصص في صندوق النقد الدولي منذ العام 1990 بمقدار 45% تقريبا لتبلغ في عام 1999 حوالي 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 بليون دولار أمريكي)[2].

وفي عام 2011 تمت إتاحة موارد مكملة تصل إلى 321 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 585 مليار دولار أمريكي).

وفي منتصف 2012 تعهدت البلدان الأعضاء أيضا بزيادة موارد الصندوق عن طريق الاتفاقات الثنائية للإقراض، وسوف تزداد موارد الصندوق من حصص العضوية بمقدار الضِعف عند دخول المراجعة الرابعة عشرة للحصص حيز التنفيذ.

وقد نص اتفاق صندوق النقد الدولي على إعادة النظر في حصص الأعضاء كل خمس سنوات وتعديلها إن وجد مبرر لذلك ويتعلق الأمر هنا بتعديل شامل لكافة حصص الأعضاء ويلزم أن توافق الدولة على تعديل حصتها حتى يتم التعديل فعلا[3].

---

[1] عبد العزيز قادري، ص 53-54.

[2] www.imf.org

[3] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص160.

وأمام هذا الحجم الهائل من الموارد التي يتمتع بها الصندوق فانه بإمكان الدول الأعضاء الحصول على قروض ومساعدات بأشكال وطرق مختلفة.

المطلب الثاني: القروض والمساعدات التي يقدمها الصندوق

يعتبر لجوء الدولة العضو إلى موارد الصندوق اقتراضا منه، غير أن أحكام ميثاق صندوق النقد قد تحاشت لفظ الاقتراض واستخدمت بدلا منه عبارة: يحق لكل عضو أن يشتري من الصندوق عملات أعضاء آخرين مقابل مقدار معادل بقيمته الوطنية، وبالتالي تستبدل لفظة سحب بمصطلح شراء العملة[1].

ومن بين أهم أشكال القروض المقدمة من طرف الصندوق إلى الدول الأعضاء نذكر ما يلي:

- **اتفاقات الاستعداد الائتماني:** (stand by anangements) وتعتبر هذه الاتفاقيات جوهر سياسات الاقتراض في الصندوق ، حيث يستطيع للعضو السحب من موارد الصندوق إلى حد معين وعلى مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهرا ، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

- **تسهيل الصندوق الممدد:** (Extended Fund Facility) حيث يستطيع البلد العضو السحب من موارد الصندوق إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين 3 أشهر إلى 4 سنوات لمساعدته على معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

- **تسهيل النمو والحد من الفقر:** (Poverty Reduction and Growth Facility) **وهو** تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات لكن يفترض ان لا يكون سعر فائدة أصلا باعتباره موجه إلى دول فقيرة لان سعر الفائدة هذا يعمق من الفقر ،كما أن المدة غير كافية لانتشال بلدان فقيرة، فضلا عن تنميتها.

- **تسهيل الاحتياطي التكميلي:** (Supplemental Reserve Facility) وهو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ، ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب هذا التسهيل رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

[1] بسام حجاز، المرجع السابق، ص 182.

- **خطوط الائتمان الطارئ:** (Contingent Credit Lines) وهي خطوط دفاعية وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب القادمة من بلدان أخرى بسبب تشابك الاقتصاديات بين الدول.

- **مساعدات الطوارئ:** (Emergency Assistance) وهو مخصص لمساعدة البلدان التي تواجه مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها وقد تم تطوير هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها[1].

[1] www.imf.org

المبحث الرابع: بنية البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي المؤسسة الثانية لبروتن وودز والتوأم للصندوق ويعملان جنب إلى جنب، حيث لا يمكن تناول احدهما بالدراسة دون الأخر، وتتشكل بنية البنك من أجهزة تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض.

المطلب الأول: تعريف البنك الدولي

البنك الدولي: هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية" بريتن وودز" عام 1945وبدأ أعماله بتاريخ 25 جوا 1946، ويعتبر مكمل لأهداف صندوق النقد الدولي ويعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي ويهدف إلى تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ويعتبر البنك الدولي أحد أكبر ممول للتنمية في العالم.[1]

وقد كان الهدف من إنشائه هو تعمير وتنمية اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتشجيع ومساعدة الاستثمارات الخاصة والمساعدة في تنمية التجارة الدولية، ويشترط في تقديمه القروض ألا تكون لأغراض سياسية أو لعلاج أزمة مالية وإنما للقيام بمشروعات محددة تستهدف التعمير والإنشاء والتنمية وباتساع نطاق عضويته أصبح البنك الدولي يوجه اهتمامه نحو تخفيض أعداد الفقراء وتحسين مستويات المعيشة في العالم [2].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك

تألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات[3]:

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRB)

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يقدم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، أي القدرة على السداد.

---

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2009، ص83.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص218 .

[3] http://www.albankaldawli.org/ar/about. يوم: 2016/03/24

2- المؤسسة الدولية للتنمية(IDA)

تمثل المؤسسة الدولية للتنمية ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشدّ بلدان العالم فقراً وتهدف المؤسسة، التي أُنشئت عام 1960، إلى تخفيض نسبة الفقر، من خلال تقديم اعتمادات بدون فوائد ومنح لبرامج تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

يشكل كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير **(IBRB)**، والمؤسسة الدولية للتنمية**(IDA)** ما يعرف بـ "البنك الدولي"(WB).

3- مؤسسة التمويل الدولية

تقدِّم قروضا، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لتحفيز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

4- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.

5- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، الذي يقدِّم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

والمؤسسات الثلاثة الأخير هي مؤسسات مستقلة لكنها مرتبطة ارتباط وثيق مع البنك وتشكل ما يسمى "مجموعة البنك الدولي" أما ما يعرف بالبنك الدولي فيتكون من الهيكل التالي[1]:

1- مجلس المحافظين:

يشرف على إدارة البنك وتقوم كل دولة عضو في البنك بتعيين محافظ ونائب محافظ لمدة خمسة سنوات ليمثل العضو في اجتماعات المجلس، الذي يجتمع مرة كل سنة، خلال شهر سبتمبر بمقر البنك في واشنطن

[1] علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2012، ص423.

كما يقوم مجلس المحافظين برسم السياسة العامة للبنك، وله كل سلطات البنك الدول المنصوص عليها في القانون التأسيسي للبنك، ومع ذلك بإمكان مجلس المديرين أن ينوب عنه في الشؤون التالية:

- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط العضوية
- زيادة أو تخفيض رأسمال البنك.
- وقف الأعضاء
- توزيع الدخل الصافي للبنك.
- إبرام الاتفاقيات مع المنظمات الدولية.

2- مجلس الإدارة:

تكون أول مجالس للمديرين التنفيذيين من 12 مديراً تنفيذياً كما هو مبين في اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المادة الخامسة، البند 4(ب)، وتتطلب زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين قراراً من مجالس المحافظين بأغلبية 80 في المائة من المجموع الكلي للأصوات (مجموع قوة التصويت)، وقبل الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 1992، كان هناك 22 مديراً تنفيذياً، 17 منهم كانوا منتخبين. وفي عام 1992 ونظراً للارتفاع الكبير في أعداد الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى البنك، تمت زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين إلى 20 مديراً، ثم ارتفع العدد الكلي للمديرين التنفيذيين إلى 24 مع إضافة مقعدين جديدين لكل من روسيا ومجموعة جديدة من البلدان حول سويسرا. ومع بدء ولايته الجديدة في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2010، انضم عضو جديد ممثل عن أفريقيا جنوب الصحراء إلى المديرين التنفيذيين ليرتفع بذلك مجموعهم إلى 25 مديراً.[1]

حيث يمثل الدول الخمسة صاحبة اكبر الحصص في البنك (الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر المساهمين بنصيب16%، يليها كل من اليابان7%، وألمانيا 4%، والمملكة المتحدة 4% وفرنسا 4%) ويكون المدير عادة من جنسية الدولة التي تعينه لكن ليس ما يمنع الدولة من تعيين مدير لا يحمل اسمها، والباقون ينتخبون على أساس جغرافي غالبا وتنقسم بدورها إلى خمسة عشر مجموعة فرعية تنتخب كل مجموعة فرعية مدير تنفيذيا يمثلها، ويتم انتخاب المدير التنفيذي داخل كل مجموعة فرعية عن طريق أصوات المحافظين المعينين، وقد فوض مجلس المحافظين الكثير من سلطاته إلى مجلس الإدارة، ويجتمع مرة في كل شهر

[1] http:// web.worldbank.org

بواشنطن وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك من بلد أكبر المساهمين في البنك الدولي، أي الولايات المتحدة حيث يقوم المدير التنفيذي الممثل لها بترشيحه، ويتم انتخاب رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المحافظين، في حين يكون المدير العام لصندوق النقد الدولي من بلد أوروبي وهو اتفاق غير رسمي منذ أمد طويل.

3- اللجنة الاستشارية

وتضم مجموعة الخبراء يتم اختيارهم من طرف مجلس المحافظين وذلك بهدف دراسة الملفات وطلبات القروض وأوضاع الدول صاحبة القرض وكافة القضايا الاقتصادية والسياسية والإدارية للبنك وعادة ما تكون هذه اللجنة الحكم في حال الخلاف بين المحافظين ومجلس الإدارة، ويبلغ عدد أعضاء اللجنة الاستشارية 7 أعضاء يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة في المجال المالي والنقدي ، لتقديم الاستشارات المالية والمصرفية والنقدية لمجلس المحافظين.

4- الموظفين:

يعمل بالبنك حوالي 9300 موظف من مختلف التخصصات، مثل خبراء الاقتصاد والتربية وعلماء البيئة والمحللين الماليين والإداريين ينتمون إلى نحو 160 بلد ويعمل ما يزيد عن 3000 شخص بالمكاتب القطرية[1] وطريقة عمل مجموعة البنك تكون بالتنسيق مع بعضها البعض حسب ما يوضحه الشكل التالي:

[1] http://web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichom

الشكل رقم (03): يوضح مجموعة عمل البنك.

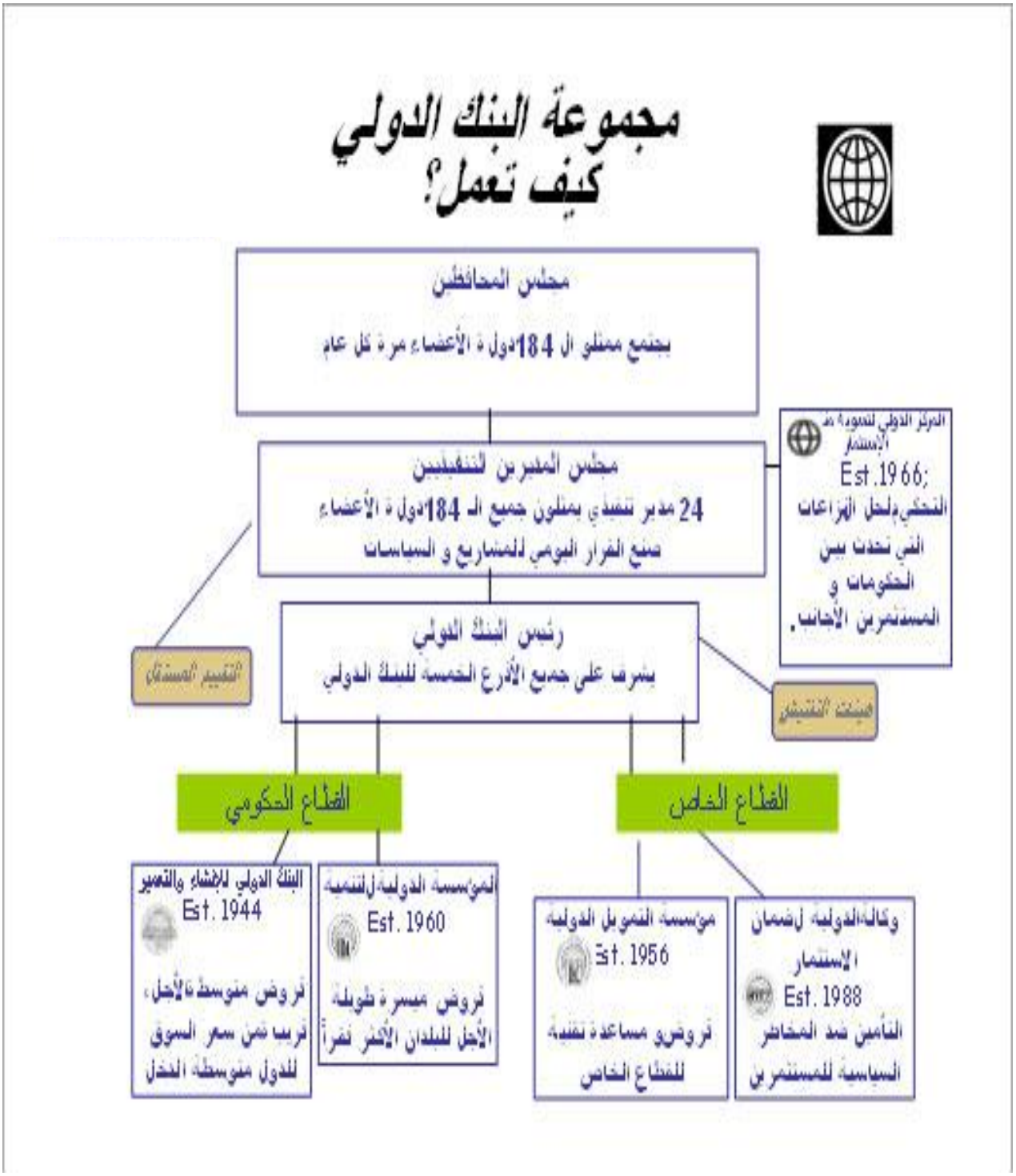

المصدر: البنك الدولي http://web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichom

المبحث الخامس: أهداف البنك وآلية صنع القرار

يسعى البنك للقيام بعدة أهداف حول العالم، ويشترك مع غيره من المؤسسات المالية والدولية في إطلاق العديد من المشاريع التنموية، ويعتمد صنع القرار داخل البنك لحصص الدول الأعضاء.

المطلب الأول: أهداف البنك الدولي

يهدف البنك الدولي حسب الاتفاقية المنشئة (المعدلة بتاريخ 16 فبراير 1989) إلى ما يلي:[1]

1- المساعدة في إعمار وتنمية أراضي الدول الأعضاء فيه بتيسير استثمار رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية، بما في ذلك إحياء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب، وإعادة تحويل مرافق الإنتاج للوفاء باحتياجات السلم وتشجيع تنمية المرافق، والموارد الإنتاجية في الدول الأقل تقدماً.

2- تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبية عن طريق الضمانات أو المساهمات في القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها مستثمرون من القطاع الخاص، وعندما لا تتوفر رؤوس الأموال من القطاع الخاص بشروط معقولة، تكميل استثمارات القطاع الخاص عن طريق تقديم التمويل، بالشروط المناسبة ولأغراض إنتاجية، وذلك من رأس ماله الذاتي ومن الموارد المالية التي يقوم بتعبئتها ومن موارده الأخرى.

3- تشجيع نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً طويل الأمد والحفاظ على التوازن في موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية من أجل تنمية الموارد الإنتاجية في الدول الأعضاء، مما يساعد في زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة وتحسين شروط العمل في أراضيها.

4- عقد ترتيبات القروض التي يقدّمها أو يضمنها فيما يتعلق بالقروض الدولية من خلال قنوات أخرى بما يضمن التعامل مع المشروعات الأجدى وأكثر إلحاحاً في المقام الأول، الصغير والكبير منها على السواء.

5- إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية

[1] http://web.worldbank.org

6- ومع مرور السنوات واتساع عضويته أصبح البنك الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى أهمها محاربة الفقر في العالم وذلك بالعمل على رفع إنتاجية الشعوب الفقيرة ومحاولة إعطاءها دوار نشيطا في سيرورة التنمية الاقتصادية.

هذا إلى جانب هدفا آخر للبنك الدولي، وهو حماية مصالح وأموال الدول الأعضاء الرئيسيين أي الدول الصناعية الغنية.[1]

المطلب الثاني: وظائف البنك الدولي

بالإضافة إلى عمليات الإقراض فإن البنك الدولي يقوم بالعديد من الوظائف منها:[2]

1- تقديم المساعدة الفنية لاختيار المشروعات التنموية وطريقة إعدادها وتقديم الدارسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها ويتم ذلك عن طريق البعثات العامة، التي ترسل إلى الدول الأعضاء ويستعين البنك بالصندوق ومنظمات دولية وإقليمية كمنظمة الأغذية والزارعة ومنظمة الصحة العالمية،... الخ.

2- تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة.

3- الاهتمام بمجال البحث العلمي حيث يخصص 3 % من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية ويتم نشر نتائج البحوث في المجلات المتخصصة.

4- اجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.

إجراء بحوث اقتصادية بشأن القضايا العامة، مثل البيئة والفقر والتجارة للدول الأعضاء، حيث يقوم بتقييم الآفاق الاقتصادية لكل بلد من خلال دارسة أنظمته المصرفية وأسواقه المالية.

---

[1] إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دارسة حالة الجزائر(1990-2012)**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص21.

[2] مدني بن شهرة ، المرجع السابق، ص 89-90.

المطلب الثالث: آلية صنع القرار في البنك

عضوية البنك مفتوحة لجميع البلدان الأعضاء بصندوق النقد الدولي، ويشترط على أي بلد يتقدم بطلب عضوية في الصندوق وأن يقدم بيانات عن اقتصاده، تتم مقارنتها مع بيانات البلدان الأعضاء الأخرى التي تتماثل اقتصادياتها معه من حيث الحجم، ثم تُخصص حصة لهذا البلد تعادل نسبة اكتتابه في الصندوق ويحدد ذلك قوته التصويتية في الصندوق.

اعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نظام التصويت المرجح وبموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يُخصص لكل بلد عضو 250 صوتاً يضاف إليها صوت واحد عن كل سهم يملكه من أسهم رأس مال البنك، وتُستخدم الحصة التي خصصها الصندوق لهذا البلد في تحديد عدد الأسهم المخصصة لكل بلد عضو جديد بالبنك ويتفاوت توزيع القوة التصويتية من مؤسسة إلى أخرى داخل مجموعة البنك الدولي [1].

الجدول رقم (02): يبين القوة التصويتية للدول في مجموعة البنك الدولي

	الدوله	القوة التصويتيه	عدد المقاعد
1	الولايات المتحدة الامريكية	16.5	1
2	دول مجموعة ال7 الأخرى	26.6	6
3	الدول الأخرى غير المقترضه	18.2	7
4	الدول الناميه المقترضه	38.7	10

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر، العلاقات الاقتصادية الدولية العربية، بيروت: الدار الجامعية، د.س، ص29 .

[1] مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص 90.

المبحث السادس: موارد البنك وشكل الاستفادة منها

يملك البنك موارد مالية مثل الصندوق، يحصل عليها عن طريق مصادر متعددة لوضعها في خدمة أعضائه من الدول ويضع الطريقة التي تتم بها عملية التمويل.

المطلب الأول: موارد البنك الدولي

يحصل البنك على موارده عن طريق: [1]

1- حساب الاكتتاب:

للدول الأعضاء في رأس المال البنك حيث يضم البنك الدولي مجموعة واسعة من الدول بلغت 185 دولة ورأسمال البنك مقسم إلى أسهم يحدد لكل دولة نصيب منها أو حصة على أساس قريب من توزيع حصص صندوق النقد الدولي تقسم حصة كل عضو إلى ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول (2%) من الحصة تدفع للبنك مباشرة ذهبا أو دولارات أمريكية وهذه تكون قابلة للإقراض.
- الجزء الثاني (18%) من الحصة تدفع في شكل عمولات محلية للدولة العضو وهذه لا تكون قابلة للإقراض إلا بموافقة العضو وهذا الجزء لا يتم الطلب عليه نظرا لعدم قابليته للتحويل لعملات أخرى.
- الجزء الثالث (80%) من الحصة غير قابلا للإقراض ويخصص لضمان التزامات البنك وما يضمنه من قروض.

2- الاقتراض:

أن الجزء المخصص من رأسمال البنك للإقراض جزء صغير ولذلك فإن البنك يعتمد بصفة أساسية على الاقتراض ويعد من أهم المصادر التي يحصل البنك منها على موارده أو على ضمان قروض الدول لتمويل العمليات التي يساهم فيها فالبنك قد يتدخل ضمانا للدولة الراغبة في الاقتراض من سوق رأس المال، ولكن بشرط أن يحصل أولا على موافقة العضو الذي يقترض من أسواقه وثانيا على موافقة العضو الذي يقوم القرض بعملته وذلك على أن تتضمن الموافقة في الحالتين قابلية القرض للتحويل إلى أية عملة أخرى.

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر، العلاقات الاقتصادية الدولية العربية**، بيروت: الدار الجامعية، (د.س.ن)، ص29 .

3- الفائض:

ويتجمع لدى البنك نتيجة لما يحصل عليه من عمولات على ما يقدمه أو يضمنه من قروض بمعدلات تتراوح ما بين 1% إلى 1.5% من قيمة القرض وكذلك من فوائد القروض التي يمنحها والتي تتراوح ما بين 3.5% و5% سنويا بحسب مدة القرض، بالإضافة إلى الفوائد والعمولات توجد الأرباح المحتجزة ، فالبنك لم يوزع حتى الآن أرباحا على أصحابه.

4- مصادر أخرى:

ويقصد بها المبالغ التي تسدد للبنك فتتاح لتوظيفات أخرى كما نقصد بها ما يحصل عليه البنك نتيجة لتحويل حقوقه إلى شتى المؤسسات المالية (بيع أقساط ديون) كذلك تتضمن إصدار سندات بالعملات الرئيسية إما مباشرة أو عن طريق مجموعات مصرفية.

المطلب الثاني: القروض والتسهيلات التي يقدمها البنك

تطور تقديم القروض في البنك، حيث كان في المراحل الأولى الإقراض المشروعي وخاصة مشروعات البنية الأساسية، ثم في مرحلة لاحقة لاسيما منذ الثمانينات التمويل البرامجي وبوجه خاص برامج التكييف الهيكلي حيث لا يمول البنك مشروعا محددا وإنما يمول حزمة من السياسات خاصة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

كانت الفترة الأولى من حياة البنك مخصصة أساسا لتمويل عمليات إعادة إنشاء وتعمير الدول الأوربية الخارجة من الحرب خلال السنوات العشر الأولى من حياته وبعد منتصف الخمسينات تحولت عمليات البنك إلى التنمية فأصبحت دول العالم الثالث هي الأكثر استفادة من قروضه وتقوم الفكرة الأساسية من وراء القروض التي يقدمها، توفير مصدر لتمويل الدول غير قادرة على الالتجاء إلى الأسواق المالية الدولية، ومتى تحسنت الأوضاع الاقتصادية للدولة وأصبحت قادرة على الالتجاء إلى السوق المالية فإنا قروض البنك تتوقف عنها ويقال أن الدولة تعافت[1].

[1] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص 161.

وأصبحت قادرة على الاقتراض التجاري، وتتم قروض البنك بضمان من الحكومات في الدول المعنية، أي أن قروض البنك دائما قروض سيادية، ومنذ نهاية الستينات، وخاصة في أثناء رئاسة **روبرت ماكنمارا** تحول الاهتمام إلى قضايا التوزيع والعدالة، ولم يعد النمو وحده كافيا، وساد وقتها شعار "النمو مع إعادة التوزيع" ومع ظهور أزمة التنمية والمديونية في الثمانينيات اتجه الاهتمام الأكبر تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وأخيرا مع بزوغ أهمية تحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، احتلت خصخصة المشروعات أهمية كبيرة في النشاط التمويلي للبنك.

أهم القروض التي يقدمها البنك[1]:

1- قروض المشروعات: تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء...الخ وتستحوذ هذه القروض على مساحة واسعة من النشاط الاقراضي، وعادة ما تخضع هذه المشاريع إلى مشروطية ترتبط بالمشروع ذاته.

2- قروض البرامج: وتمنح هذه القروض لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يتناول عدة مشروعات، أو لتخفيف الاختناقات في العملة الأجنبية أو تمويل الواردات من المواد الأولية والسلع اللازمة لصناعة معينة أو عدة صناعات، وتقضي اتفاقية البنك إن هذه القروض لا تمنح إلا في الحالات الاستثنائية وجرى العمل في البنك الدولي على حصر هذا النوع من القروض في أضيق نطاق ممكن بحيث لا يزيد عن 10% من مجموع القروض التي يقدمها البنك، وهي قروض كان يقدمها البنك طوال خدمته وحتى مطلع الثمانينيات.

3- قروض التصحيح الهيكلي: بدأ العمل بها عام 1980، وتختلف هذه القروض على قروض البرامج من حيث أنها تحتوي على درجة عالية من المشروطية تتضمن سياسات اقتصادية كلية وتصحيحات هيكلية ولذا فهي تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعداديه أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي، أي انها تخضع لشروط الصندوق والبنك او ما يطلق عليها "بالمشروطية المتقاطعة".

4- قروض التصحيح القطاعي: ترتبط بتمويل قطاع معين وبالتالي فان مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالنطاق المستهدف تمويله، وبما أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات.

[1] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص 161 .

مراحل تمويل المشروعات من خلال مؤسسات البنك الدولي:

تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي بعدة مراحل تأخذ الكثير من الوقت والجهد من قبل خبراء البنك للتعرف على مدى نفع المشروع للاقتصاد القومي ومدى توافقه مع السياسة الاقراضية للبنك وهذه المراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي[1]:

1- مرحلة اختيار المشروعات:

في هذه المرحلة تكون نقطة البداية، في الدولة الراغبة في الاقتراض نفسها التي تكون قد فكرت في مشروعات مختلفة وتعتقد إن إسهام البنك فيها سيؤدي إلى تحقيق المشروع لأهدافه وتتقدم حكومة الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونته وتمويله للمشروع ويرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهديه لتتبين معالم المشروع وتحصل على بياناته ودراسة الجدوى المبدئية التي تكون في أغلب الأحيان قد تمت وتتطلب بيانات إضافية.

2- مرحلة إعداد المشروعات:

حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم اختياره مع ملاحظة أن البنك لا يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تكون عادة قد تمت بالفعل.

3- مرحلة تحاليل المشروعات وتقييمها:

حيث يتم تحليل كامل المشروع كي لمعرفة مدى نفعه للاقتصاد القومي وبالتالي ما إذا كان صالحا لتمويل البنك أم غير صالح وفي ضوء ما توفر من معلومات يقوم خبراء البنك بحساب عائد المشروع أي النفع الصافي الذي يدره المشروع والبنك الدولي عادة لا يمول أي مشروع يقل عائده الاقتصادي عن حوالي (12-15%).

4- مرحلة المفاوضات:

بعد اقتناع البنك بجوى وجدارة المشروع يبدأ الاتفاق على تمويله وتجرى مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع حيث يضع البنك أثناء تلك المفاوضات شروط التمويل أو ما تعرف بالمشروطية، ويتأكد من جدية

[1] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص168.

الحكومة المعنية في تنفيذ المشروع وسرعة انجازه وقد تتضمن الشروط بعض الالتزامات الأخرى المشروطة والتي تختلف من مشروع إلى أخر، إي إن الشروط هي محل تفاوض بين الدولة والبنك.

5- مرحلة التنفيذ والإشراف:

حيث يرسل البنك في تلك المرحلة بعثات متعددة تشرف على تنفيذ المشروع في مراحله المختلفة التي قد تستغرق خمس سنوات أو أكثر وبعد إتمام بناء المشروع يصر البنك على إعادة تقيم المشروع من جديد بدراسة يطلق عليها "تقرير الإكمال" ويهدف هذا التقرير إلى التعرف على النواحي الضعف في التنفيذ ومقارنة اقتصاديات المشروع بعد انتهاء بنائه.

المطلب الثالث: العلاقة بين الصندوق والبنك

إن العلاقة وطيدة بين الصندوق والبنك، وبينهم ارتباط عضوي وهذا ما عبرت عنه المادة الثانية، من نظام البنك التي تنص على أن العضوية في الصندوق شرط مسبق للعضوية في البنك، ويكن رصد العلاقة في النقاط التالية[1]:

1- تبادل المعلومات من خلال لجنة مشتركة من المديرين التنفيذيين بين الطرفين قبل عرضها للتصويت.

2- حضور المديرين التنفيذيين اجتماعات نظرائهم من المنظمة الأخرى دون الحق في التصويت.

3- يحرص خبراء المؤسسيتين على التعاون الوثيق في المجالات المشتركة المتعلقة بالمساعدات القطرية وقضايا السياسيات الاقتصادية.

4- كثيرا ما توفد المؤسستان بعثات متوازية إلى البلدان الأعضاء ويشارك خبراء كل منهما في بعثات المؤسسة الأخرى.

5- تمثل التقييمات التي يجريها الصندوق للموقف الاقتصادي العام في البلدان الأعضاء عنصر مساهما في تقييمات البنك الدولي لمشروعات التنمية أو الإصلاحات المحتملة.

6- يتعاون خبراء المؤسستين في تحديد المشروطية التي تصاحب برامج الإقراض في كل منهما.

وقد خلصت المراجعة الخارجية لحالة التعاون بين البنك والصندوق في عام 2009 إلى وضع خطة عمل مشتركة بين إدارتي المؤسستين حول التعاون فيما بينهما (JMAP)، وذلك لتحسين المنهج المستخدم في عمل

[1] http://www.Imf.org.

المؤسستين معا، وبموجب هذه الخطة تناقش أفرقة الخبراء القطرية في الصندوق والبنك الدولي برنامج عملها على المستوى القطري، والتي تحدد القضايا القطاعية الحاسمة بالنسبة للاقتصاد الكلي، وتقسيم المهام بين المؤسستين، والعمل المطلوب في العام القادم، وقد أكدت مراجعة حالة التعاون بين البنك والصندوق على أهمية هذه المشاورات بين أفرقة الخبراء القطرية في توثيق التعاون بين المؤسستين[1].

إذن مما سبق لا يمكن الكلام عن الصندوق دون التعرض للبنك والعكس صحيح، فنحن أمام منظمة نقدية تمويلية برأسين، والجدول التالي يوضح مدى التداخل والتعاون بين الصندوق والبنك.

الجدول رقم (03): يبين مهام ودور كل من الصندوق والبنك.

صندوق النقد الدولي	البنك الدولي
الإشراف على النظام المالي الدولي	السعي للترويج للتنمية الاقتصادية للدول الأفقر في العالم
يعزز الاستقرار في أسعار الصرف وينظم تبادل العلاقات بين الدول الأعضاء	يساعد البلدان النامية من خلال تمويل طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية
يساعد جميع الأعضاء -كلا من البلدان الصناعية والنامية- الذين يواجهون صعوبات مؤقتة في ميزان المدفوعات عن طريق توفير اعتمادات قصيرة إلى متوسطة الأجل	يوفر المساعدة المالية الاستثنائية عبر المؤسسة الدولية للتنمية للدول النامية الأفقر التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أقل من 865$ في العام
يكمل احتياطيات العملة لأعضائه من خلال تخصيص حقوق السحب الخاصة؛ حتى الآن فقد أصدر 21.4 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء بما يتناسب مع حصصهم	يشجع مؤسسات القطاع الخاص في البلدان النامية من خلال الشركات التابعة له ومؤسسة التمويل الدولية
يستمد موارده المالية أساسًا من اشتراكات الدول الأعضاء فيه	يستمد معظم موارده المالية عن طريق الاقتراض من سوق السندات الدولية
تبلغ المخصصات المالية المدفوعة منه حتى الآن 145 مليار دولار (135 مليار جنيه إسترليني)	يبلغ رأسماله المصرح به 184 مليار دولار يسدد الأعضاء منها نسبة 10%
يبلغ عدد موظفيه 2300 من 182 من البلدان الأعضاء	يبلغ عدد موظفيه 7000 من 180 من البلدان الأعضاء

المصدر: http://www.sasapost.com/imf-wb

[1] http://www. Imf.org. يوم: 2016/03/25

خلاصة الفصل:

إن نشأة كل من الصندوق والبنك كأكبر مؤسستين تمويليتين كانت ظروف تكوينهم صعبة وقاسية ومراطونية استمرت سنوات نظرا لأنها جاءت بعد حرب عالمية ثانية مدمرة خاصة للقارة الأوربية وساهم نظام بروتن وودز في إعادة إعمار أوربا وتحقيق استقرار نقدي في العالم ولعب الصندوق بمعية البنك دور كبير في صياغة نظام اقتصادي عالمي، لكن ظروف النشأة وسيطرة الدول المنتصرة في الحرب خيم على صناعة القرار في نظام بروتن ودوز حيث تحظى الولايات المتحدة وحلفائها على كتلة تصويتية كبيرة، رجحت الكفة لصالحهم رغم أن الصندوق والبنك قاما بدور كبيرة في مساعدة أوربا واسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير مزال شاهد على الدور الذي لعبه هذا الأخير وقد حدث هذا بعد حرب، وفي صور مماثلة خرجت أغلب دول العالم الثالث في الستينيات من القرن الماضي، مدمرة ومنهكة بعد استعمار دام لسنوات، حيث لجئت هذه الدول مرغمة إلى الصندوق والبنك طلبا للتمويل وتحقيق التنمية المنشودة، وهذا ما سوف يتطرق له الفصل الثالث من الدراسة.

الفصـــل الثالث

آثار سياسات وبرامج الصندوق النقد والبنك الدوليين على العالم الثالث

تمهيد

إن استخدام موارد الصندوق والبنك وإتاحتها للدول الأعضاء بما فيها دول العالم الثالث تخضع إلى جملة من السياسات والبرامج وأكثر من ذلك إلى شروط يجب الالتزام بها حتى تحصل الدول على التمويل اللازم وأكيد أن لكل عملية آثار تترتب عن ذلك حيث سيحاول الفصل الثالث من الدراسة الوقوف على الآثار المترتبة عن البرامج والسياسات على التنمية في العالم الثالث، حيث يتناول هذا الفصل ما يلي:

- سياسات وبرامج الصندوق والبنك على التنمية.
- آثار السياسات والبرامج على العالم الثالث.
- نماذج من دول العالم الثالث.
- شهادات حية من ذوي الاختصاص.

المبحث الأول: سياسات وبرامج الصندوق والبنك

يرسم الصندوق والبنك حزمة من البرامج والسياسات المترابطة ايدولوجيا بالرأسمالية العالمية واقتصاد السوق والحد من تدخل الدولة، تكون موجهة إلى العالم الثالث بغرض إحداث تنمية.

المطلب الأول: برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي

يوجد تنسيق كامل وفعال بين برامج التثبيت للصندوق، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك، يعرف التثبيت والتكيف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، على أنه مجموع العمليات المنظمة التي تهدف إلى التغيير في السياسات الاقتصادية بغية إزالة الاختلالات المحلية والخارجية من خلال التغيير في السياسات العامة كمرتكز نمو قابل للاستمرار[1].

حيث يتبنى صندوق النقد الدولي عند تقديم القروض للدول النامية ما يسمى بالقاعدة الشرطية بمعنى التزام الدولة المعنية التي تطلب تسهيلاته بمجموعة من التغيرات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني والتي تعرف كبرامج إصلاح فعلية حيث أنها تنطوي على إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، وذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادي والاجتماعي، ويعبر عن تلك الأهداف في صورة قيم مستهدفة لمعدلات الأداء الاقتصادي سواء داخليا (معدل عجز الموازنة معدلات التضخم، معدلات نمو العرض النقدي) أو خارجيا (معدلات عجز ميزان المدفوعات، مستوى المديونية الخارجية)[2].

وهي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي المحلي والخارجي على المدى القصير والمتوسط بالتركيز على أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية أسعار الفائدة تخفيض قيمة العملة، الضرائب، فتح للقطاع الخاص وتقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية، تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من خلال 3 محاور رئيسية هي:

---

[1] حسن عبد الله العايد، **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص207.

[2] فلة عاشور، **آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 حتى 2002**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2005، ص 49.

المحور الأول: تخفيف العجز في ميزان المدفوعات

وذلك باعتماد الإجراءات التالية:

- تخفيض قيمة العملة.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى ادني مستوى.
- تحرير عملية الاستيراد من القيود المفروضة عليها.
- إلغاء الاتفاقيات الثنائية.

المحور الثاني: مكافحة التضخم

ويشمل الإجراءات التالية:

- رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة.
- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام.

المحور الثالث: تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي

وذلك بمنح مزايا ضريبية لصالح رأس المال الأجنبي.

المطلب الثاني: برامج الإنذار والإجهاد

أولا: برامج الإنذار المبكر

وهي برامج قام بإعدادها الصندوق لاستشعار الأزمات والتنبؤ بوقوعها حيث لجأ إلى نماذج الإنذار المبكر الذي يعتمد في التنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية المدة 12 إلى 24 شهر التي إلى حدوث الأزمة، وهذه المتغيرات متمثلة في نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي الارتفاع في السعر الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد، العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية[1].

ثانيا برامج اختبار الإجهاد:

تعد برامج اختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر واختبار السلامة المالية، وتقدير نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها الصندوق بالتعاون مع البنك العالمي منذ 1999 حيث

[1] كرستان ملدر، "**تحديد مكامن التعرض للمخاطر المالية مفتاح الوقاية من الأزمات**"، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر2002، ص 8.

تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات والبنوك مثلا والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة [1].

المطلب الثالث: سياسة الخوصصة

يعرف البنك الدولي الخوصصة على أنها "زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكه".

يمكن تعريف الخوصصة بأنها تتجلى في "أية معاملة تتمثل في نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين أو معنويين، خواص أو هيئات أو أجهزة تابعة للدولة ومؤسسة على شكل مدني أو تجاريا".

يمكن تعريف عملية الخصخصة بأنها العملية التي تنتج عن بيع الشركات المملوكة للدولة كاملة أو بيع حصص كبيرة منها إلى المستثمرين من القطاع الخاص سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب.[2]

فرضت الخوصصة على الدول النامية من قبل الجهات الممولة الدولية كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات، خصوصا ضمن ما يسمى بتمويل برامج الإصلاح الهيكلي، من قبل البنك والصندوق وهذا ما أشارت إليه **ماري شيرلي** واحدة من خبراء البنك الدولي بقولها:

"إن تصفية المشروعات العامة غير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرط من شروط الاقتراض لأغراض التكييف الهيكلي، على سبيل المثال في بورندي ومالاوي وبنما وتيلاندا، أما في توغو فقد قام البنك بدعم عملية تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة عن طريق ما يسمى الإقراض لدعم السياسات وكذلك بتقديم المعونة الفنية، وفي دول متنوعة الأوضاع مثل الكونغو وجاميكا والفلبين وتركيا يدعم البنك الاستعدادات الجارية لبرامج نقل المشروعات العامة الى القطاع الخاص، ويساعد في تحديد المشترين المحتملين لهذه المشروعات، كما يساعد في مفاوضات البيع وفي دول افريقية متعددة، يقوم البنك بتدبير

[1] محمد الفنيش، **البلاد النامية والأزمات المالية العالمية**، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2000، ص34 .

[2] خصخصة الشركات المملوكة للدولة – مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، الموقع:

www.cipe-arabia.org

الأرصدة التي سوف تمكن المشترين من القطاع الخاص المحلي للمشروعات العامة من الحصول على قروض لإصلاح أوضاع هذه المشروعات "[1] .

هذا الكلام ينطوي على جملة من التدابير والإجراءات التي تقتضي متابعة مرحلة الخوصصة من الألف إلى الياء، من طرف البنك وهذا يعزز من فرص بيعها إلى المستثمر الخاص الأجنبي، وتصفية تلك المؤسسات بأسعار رمزية بسبب تخفيض في قيمة العملة وتؤثر عملية الخوصصة على العمال فقد تزيد من تسريح العمال، كما أنها قد تدفع نحو مزيد من ترجع القدرة الشرائية وتحرير الأجور.

لقد افرز كل من البنك والصندوق عديد البرامج والسياسات لكنها لا تخرج كلها عن فلسفة اقتصاد السوق والحد من تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، ورفع كل أشكال الدعم الاجتماعي وتحويل دور الدولة من الممارسة إلى الحارسة، وهذه جملة من البرامج والسياسات يوضحها الجدول التالي :

[1] ضياء الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، ص29.

الجدول رقم (04): يبين حجم السياسات الاقتصادية المعمول بها في 94 برنامجا يدعمها الصندوق في الفترة: 1980-1984.

السياسات	عدد البرامج	النسب المئوية من مجموع البرامج
تحرير وإصلاح نظام سعر الصرف	52	55
الحد من توسع الاعتمادات	92	98
تدابير لتعبئة الادخارات الداخلية	51	54
تدابير تؤثر على الأجور والأسعار	82	88
تدبير التكييف البنيوية	70	74
تحسين وإصلاح إدارة الضرائب	52	55
إعادة تنظيم ضريبة الدخل الشخصية	43	46
تدابير تؤثر على ضرائب الشركات	32	34
ضرائب داخلية على السلع والخدمات	69	73
رسوم الاستيراد	54	57
رسوم التصدير	23	24
قيود على نفقات الحكومات المركزية	4	4
الحد من إنفاق الحكومة المركزي الجاري	86	91
الحد من الأجور والمعاشات	59	63
الحد من نفقات رؤوس الأموال والقروض	56	60
تحسين إدارة الإنفاق	40	43
الحد من الإعانات أو تخفيضها	39	41
اختصار التحويل الجارية للمؤسسات العامة غير المالية	26	28
سياسة الديون الخارجية	86	91

المصدر: مجلة التمويل والتنمية، المجلة (23)، العدد (1)، مارس1986، ص34.

المطلب الرابع: مشروطية البرامج والسياسات

يطلق مصطلح المشروطية على السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية التي يتوجب على أي دولة تطبيقها لكي تعتبر مؤهلة للإقراض، كما يمكن أن تأتي على شكل نصائح ما يسمى بالمشروطية المسبقة من خلال الشرط المسمى(pre -Qualification) ويطبق في حالة القرض الطارئ حيث يطلب من الدولة الإيفاء ببعض الالتزامات، ويطلب من الدولة التركيز على ما يلي[1]:

- ✓ ضبط الإنفاق الحكومي.
- ✓ تخفيض سعر العملة.
- ✓ تحرير التجارة وأسعار الفائدة.
- ✓ رفع القيود عن دخول الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ الإعفاءات الضريبية والجمركية للاستثمارات الأجنبية وحقها في تحويل الأرباح للخارج.
- ✓ تقديم المعلومات والإحصاءات للمستثمر الأجنبي.

ويلاحظ من هذه الشروط نوع من الإجحاف فعلى سبيل المثال تخفيض سعر العملة يؤدي إلى:

- غلاء الأسعار وزيادة التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن والذي هو أساس التنمية.
- أما تحرير التجارة فهذا يهدد الإنتاج الوطني بمنافسة شرسة تفضي إلى رفع حجم البطالة خاصة في ظل الاقتصاديات النامية التي تحتاج إلى دعم حكومي وتصريف المنتوجات الوطنية داخليا لتحقيق اكتفاء بينما فتح الباب على مصراعيه لتتحول الدول المتخلفة إلى أسواق هذا من شأنه تهديد البنية الداخلية للصناعة وإلى التدمير والكساد.
- يؤدي إتباع مثل هذه السياسات إلى رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع الموجهة لقوت المواطن البسيط وتوفير هذا الجزء من الدعم إلى خدمة الدين.
- خصخصة القطاع العام الناجح وبيعه للقطاع الخاص أو المستثمر الأجنبي وتحويل تلك الأموال إلى خدمة الدين وهذا يؤدي إلى رفع البطالة ولا يصب في مصلحة التنمية إطلاقا.
- تغيير دور الدولة لحساب الشركات المتعددة الجنسيات والمطالبة بعدم ممارسة مسؤوليتها تجاه المواطنين والفقراء.

[1] ضياء الموسوي، المرجع السابق، ص 30.

لم تتمكن دولة مثل نيجيريا، رغم العناية المتزايدة من البنك الدولي، من إدخال تحسين ملحوظ على أدائها الاقتصادي، ولكنها فى الغالب كانت تعلق المفاوضات على القرض بسبب كثرة الشروط المفروضة عليها وقد بلغ متوسط الشروط التي فرضها البنك والصندوق سنة 1999 على 13 دولة أفريقية جنوب الصحراء 114 شرطا لكل دولة، وكان لتنزانيا النصيب الأكبر من هذه الشروط حيث بلغ عددها 150 شرطا، وثبت أنه من المستحيل أن تتمكن هذه الدول الأفريقية من تلبية هذا العدد من الشروط وأن تنجح فى نفس الوقت فى تحسين مستوى معيشة شعوبها بكفاءة[1].

كما تحتاج الدولة الراغبة في التمويل، إلى شهادة حسن السلوك (certificate of Goode Policy) حيث تعد ضرورية للحصول على القرض، وترد الدولة الراغبة في الحصول على القرض بما يسمى **بخطاب النوايا** حيث يتضمن هذا الخطاب قبول الدولة وموافقتها على الشروط المطلوب، وهنا يأتي دور السياسة لتصبح تلك الشروط ضمن السياسة الوطنية لتفقد الدولة المقود والسيطرة والتحكم حيث تتغير جملة من التشريعات لتصب في خدمة تلك الشروط خاصة ما تعلق منها بسياسات الاقتصاد الوطني، حيث تطبق الدولة ما يعرف بالتكيف الهيكلي وتنتقل سلطة الدولة في تنظيم اقتصادها إلى غيرها حيث يتلقى مدير البنك المركزي الأوامر من إدارة الصندوق والبنك في واشنطن وليس من الدولة المعنية بالقرض.

يلعب الصندوق دورا مهما في المحافظة على مصالح الدول الخمس المسيطرة على الصندوق وإدارته وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في تطبيق رؤيتها في السياسات النقدية والاقتصادية وأسعار الصرف العملات، مقابل عماتها والعمل على ربط هذه السياسات بمصالحها[2].

---

[1] الكسندر شكولنيكوف وجون سوليفان، **شروط الإقراض الدولي بدائل برامج الإقراض الحالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي**، منتدى الحرية الاقتصادية الالكتروني، الموقع:

http://www.mafhoum.com/press5/144E13.htm. 2016/04/14 :يوم

[2] حسن عبد الله العايد، **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص197.

المبحث الثاني: آثار السياسات والبرامج على العالم الثالث

خلفت برامج وسياسات الصندوق والبنك، آثار سلبية على مسار التنمية في دول العالم الثالث، تمثلت في العديد من الأعراض، التي لا توحي بأفق تنموي مشرق.

المطلب الأول: تصاعد المديونية الخارجية

أولا: حجم المديونية

لقد ثبت في القراءات التاريخية لعلاقة المقرضين والدائنين خلال العقود الثلاثة السابقة إن هذه العلاقة اتجهت اتجاه سلبي، حتى تطورت في شكل أزمة الديون لتعلن المكسيك في أوت 1982 بأنها لن تستطيع تنفيذ التزاماتها المالية الخارجية، وتبعها ثلاثون دولة من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا لتتحول إلى أزمة عالمية[1].

ففي نهاية الستينات من القرن الماضي كان حجم المديونية الخارجية للدول النامية منخفض نسبيا وبالتالي لم تكن المديونية خلال تلك الفترة تمثل مشكلة ذات أهمية بالنسبة لدول النامية، إلا أنه ومع مرور الوقت، ارتفعت مديونيتها الخارجية بدرجة كبيرة بلغت عام 1981م ما يقارب 673.2 مليار دولار أمريكي بينما لم تكن تتجاوز عام 1970م 67 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعني أن 1981م ارتفعت أكثر من عشرة أضعاف .

تبرز مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية شيء فشيء إلى أن تفاقمت عام 1982م عندما أعلنت المكسيك عجزها، عن سداد ديونها وكان هذا الإعلان بمثابة الشرارة الأولى لانفجار أزمة المديونية ومن الأسباب التي أجبرت الدول النامية على التوسع في الاقتراض وبالتالي ارتفاع مديونيتها الخارجية خلال تلك الفترة[2].

هذا راجع حسب الخبراء إلى سياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة حيث كان لسياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة دور رئيسي في زيادة حجم الديون الخارجية للدول العربية المدينة حيث توسعت بعض البلدان العربية في الاقتراض، وأخذت تعتمد بشكل متزايد على التدفقات الميسرة وغير الميسرة حيث

---

[1] محمد بوحديدة، **النظام المالي الإسلامي**، الجزائر: كليك للنشر، 2011، ص135.

[2] سميرة أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الاقتصاد المالي "دراسة تحليلية"**، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص32.

أدى الاتجاه إلى الاقتراض التجاري قصير الأجل وبفوائد مرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية، وصل حجم الديون الخارجية للدول العربية معدلات مرتفعة منذ نهاية السبعينات.

حيث وصل حجم الديون الخارجية العربية حوالي 155.67 بليون دولار عام 1994 وصلا إلى 188مليار دولار عام 2003 مقارنة بـ 72.7 بليون دولار عام 1985 . أظهرت بعض المؤشرات والناتج المحلي خدمة الديون مما يعكس مدى الاضطراب الواضح في مدفوعات الدول العربية الخارجية[1] وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور مديونية البلدان النامية بالمليار دولار خلال الفترة 1982-2000.

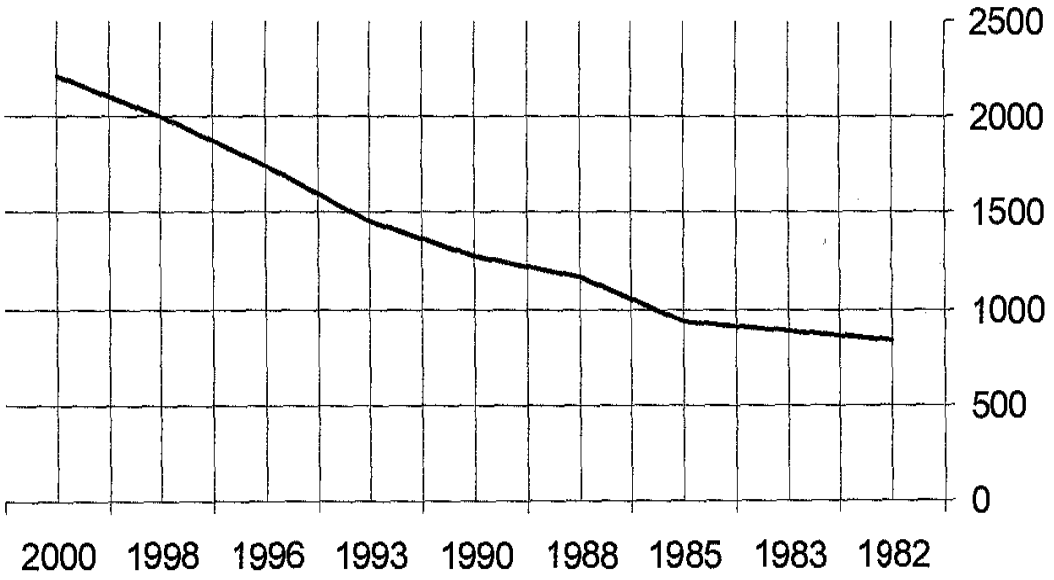

المصدر: هيثم عجام، على محمد سعود، المديونية الخارجية للدول النامية، الأردن: دار الكندي للتسير والتوزيع، ص119.

نلاحظ من خلال هذا الرسم البياني أن حجم المديونية في ازدياد متسارع وهذا يدلل على أن الدول النامية دخلت نفق مظلم فلا يمكن القول بوجود تنمية في ظل تسارع وتيرة المديونية.

[1] بلقاسم العباس، **ادارة الديون الخارجية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2000، ص20.

إن أغلب الدول النامية ومنها البلدان العربية التي لجأت إلى تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية وبدعم من المؤسسات الدولية الدائنة الصندوق والبنك الدولي عانت من معدلات بطالة كبيرة، أصبحت تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي.

ترجع هذه المعدلات إلى عدة عوامل منها على سبيل المثال :تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول نتيجة لتطبيق سياسات انكماشية تتضمنها هذه البرامج خاصة في المراحل الأولى لها، مما أدى إلى خفض الطلب المحلي المؤدي بدوره إلى المزيد من حدة الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى تراجع الطلب على العمل يضاف إلى ذلك، تأثير عمليات خوصصة المؤسسات العامة وضرورة تقليص العمالة بها قبل انتقالها إلى الملكية الخاصة، وكذلك تراجع الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الموازنات العامة، إلى غير ذلك من الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتي أصبحت شرطا ضروريا تفرضها الجهات المانحة مقابل إعادة جدولة الديون أو حصولها على قروض جديدة ومن بين أسباب ارتفاع الديون[1]:

- قصر آجال هذه القروض مما يطرح مشكلة تسييرها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.
- الارتفاع الفحش لخدمة الديون فزيادة أسعار الفائدة أثرت بشكل كبير ومباشر في قيمة خدمة الدين إن رفع أسعار الفائدة بمقدار 1% يعني زيادة تكلفة خدمة الدين بمقدار يصل إلى 4 مليار سنويا[2].

ثانيا: إعادة جدولة الديون

تعتبر عملية إعادة جدولة الديون الخارجية الحل التقني الأكثر استعمالا، وهو من بين الحلول التي يقترحها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والدائنون عموما، فإعادة الجدولة هي تقنية لإعادة صياغة الديون القديمة في جداول جديدة، مع إعادة تشكيل شروط الدين وتأجيل السداد[3].

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن إعادة الجدولة تعتبر من الحلول الكلاسيكية التي كانت تطبق قبل 1982 والنية لإعادة تنظيم الديون، يمكن أن تشتمل على تأجيل المستحقات الأولية، سواء الأصل وهو رأس المال فقط، أو

---

[1] فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة** رسالة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص144.

[2] محمد بوحديدة، المرجع السابق، ص 137.

[3] المرجع نفسه، ص 138.

الأصل والفوائد التي بلغت الاستحقاق خلال مدة محددة .وتلجأ الأطراف الدائنة إلى ذلك حتى لا يتحول مشكل السيولة المؤقت إلى خسارة أو ضياع رأس المال والفوائد التي قد تؤدي إلى إفلاس بنوكها أو على الأقل تؤثر سلبا على مركزها المالي.

يتم التفاوض على مستوى ناديين مختلفين، ويختلف النادي باختلاف نوع الدين .ففي نادي باريس يكون التفاوض حول الديون العمومية، أما في نادي لندن فالتفاوض يكون يشمل الديون التجارية ودراسة كل الصعوبات والمشاكل المتعلقة بالديون الخاصة، ودائما تكون إعادة الجدولة، مصحوبة بشرطية صندوق النقد الدولي المتمثلة في تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي فورا، متبوع ببرنامج التصحيح الهيكلي، وحتى تقبل الأطراف الدائنة التفاوض مع البلد المدين حول إعادة جدولة الديون لا بد أن تقبل البلدان المدينة المعنية بإعادة الجدولة بالبرنامجين المذكورين .

والجدير بالذكر أن من شروط اتفاقيات نادي باريس القاضية بإطفاء بعض الديون لأشد البلدان فقرا هو ارتباط الدول المدينة بصندوق النقد الدولي والالتزام بشروطه السياسية والاقتصادية القاسية، ودون الدخول في التفاصيل الفنية، فإن إعادة جدولة مبلغ معين لمدة 15 سنة مثلا يؤدي إلى دفع ضعف هذا المبلغ على الأقل في نهاية هذه المدة، ناهيك عن كون الدولة المدينة لا تستطيع أن تقدر بدقة المبلغ الذي ستدفعه فعلا في فترة التأجيل، لأن أسعار الفائدة قد تكون متغيرة، أي غير محددة مقدما لارتباطها بأحوال السوق، فعلى سبيل المثال فإن35% من القروض الخارجية التونسية عقدت بأسعار فائدة متغيرة.

لقد اضطرت الدول المدينة إلى التفاوض بشأن تأجيل ديونها مما أدى إلى تراكمها وارتفاع الفوائد، وكذلك إلى إتباع سياسات تقشفية في مختلف الميادين؛ وبالتالي انقلبت الحلول إلى مشاكل إضافية ودخلت البلدان المدينة في حلقة مفرغة.

بلغت نسبة نجاح برامج البنك في الدول الفقيرة أقل من 33% من مجموع الحالات ومن المحتمل أن تظل الدول الفقيرة التي تتلقى هذه البرامج فقيرة وألا يتمكن عدد كبير من هذه الدول من تسديد ما اقترضته من ديون، وليست هذه النتيجة مفاجئة، وخاصة إذا علمنا أن الديون الرسمية على 42 دولة من الدول الفقيرة

بلغت أكثر من 170 بليون دولار أمريكي ويقدر ما تسدده الدول الفقيرة المثقلة بالديون في الوقت الحالي بنحو 8 بليون دولار سنويا[1].

المطلب الثاني: اتساع رقعة الفقر

من خلال إحصائيات الأمم المتحدة ما زال يعيش 1.2 بليون شخص في فقر مدقع، يعيش واحد من كل خمسة أشخاص في المناطق النامية على أقل من 1.25 دولار يوميا.

تنتمي الغالبية العظمى ممن يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا إلى منطقتين: جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، غالبا ما توجد معدلات الفقر العالية في البلدان الصغيرة والهشة وتلك التي تعاني من النزاعات، هناك واحد من كل أربعة أطفال دون الخامسة من العمر في العالم يعاني من قصر القامة مقارنة بعمره، ورغم سعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة الصندوق والبنك وكل زعماء العالم إلى الأهداف التالية[2]:

- تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.
- استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.
- ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030.
- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.

[1] الكسندر شكولنيكوف وجون سوليفان، المرجع السابق.

[2] http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/ يوم: 2016/04/11

- حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.
- وضع أطر سياسية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.

في1 جانفي 2016، بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية، وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ.

هذا يدلل على أن التنمية لم تعرف طريقها بعد إلى العالم النامي وعليه أن ينتظر 15 سنة أخرى هذا إذا تمت ترقية الفقير من 1.25 دولار إلى دولارين ليصبح بذلك من يعيش على 1.5 دولار ليس بفقير.

يقابله تزايد إخفاء واقع الفقر العالمي بالتلاعب بالإحصائيات، حيث قدر البنك الدولي إن 18% من سكان العالم الثالث بالغي الفقر و33% فقراء كما حدد البنك بشكل تعسفي خط الفقر الأعلى بقيمة 1 دولار دخل الفرد أي أن من يحصل على أكثر من 2 دولار ليس بفقير وهذا لإعطاء مؤشر عن انخفاض الفقر، والتلاعب في إحصاءات الدخل غرض مفيدا هو تصوير الفقراء في البلدان النامية أنهم أقلية أو للتغطية عن أرقام رهيبة وتنمية للفقر[1].

المطلب الثالث: الفقراء يثورون في وجه السياسات والبرامج الهيكلية

إن آثار سياسة تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي فرضها الصندوق والبنك على الدول النامية كشرط لإعادة التفاوض في ديونها الخارجية منذ أوائل الثمانينات إلى إفقار مئات الملايين من الناس، وفي تناقض

[1] ميشيل تشوسودوفيسكي، **عولمة الفقر**، (تر: محمد مستجير مصطفى)، مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2012، ص37.

مع روح اتفاقية بروتن وودز التي قامت على إعادة البناء الاقتصادي وثبات أسعار الصرف الرئيسية، أسهم برنامج التكيف الهيكلي إلى حد كبير في زعزعة العملات الوطنية، وتدمير اقتصاديات الدول النامية.

انهارت القوة الشرائية الداخلية، وظهرت المجاعات وأغلقت العيادات والمدارس، وأنكر على مئات من الأطفال الحق في التعليم الأولي، وأدت الإصلاحات في عديد من مناطق العالم النامي إلى انتشار الإمراض والأوبئة مثل السل والملاريا والكوليرا.

رغم أن البنك يحاول مكافحة الفقر وحماية البيئة فان دعمه للمشاريع الكهرومائية والزراعية، والصناعية الضخمة قد أسرع بنزع الغابات وتدمير البيئة مما أدى إلى تشريد مئات الملايين من الناس كان الوضع في العالم الثالث في حالة اليأس كيف استقبلت الشعوب الفقيرة سياسات الصندوق والبنك حيث كانت مناهضة لسياسات الصندوق والبنك في مناطق عدة من العالم:

- قمع المظاهرات بقسوة في كركاس سنة 1989 إلى حد إعلان حالة الطوارئ وإرسال وحدات نظامية من المشاة والبحرية إلى مناطق الأكواخ فوق التلال لمحاربة التمردات المناهضة للصندوق التي اشتعلت نتيجة زيادة أسعار الخبز بنسبة 200%، وأطلقت النيران حيث قتل نحو 200 شخص في الأيام الثلاثة الأولى.
- و تذكر الأرقام غير الرسمية ان أكثر من 1000 شخص قتلوا في تونس، في جانفي 1984 ما تعرف اضطرابات الخبز التي قام بها الشباب العاطلون احتجاجا على ارتفاع الأسعار.
- نفس الأمر في نيجيريا عام 1989 اضطرابات مضادة لبرنامج التكيف الهيكلي التي أدت إلى غلق ستة جامعات في البلاد.
- في المغرب إضرابات عامة مناهضة لبرامج وسياسات الصندوق والبنك والقائمة طويلة[1].

المطلب الرابع: فشل الصندوق والبنك في التنبوء بالأزمات الاقتصادية[2]

هناك سلسلة من الأزمات المتعاقبة التي عجزت مؤسسات برتن وودز عن التنبوء بها نهيك عن انها كانت سبب فيها نذكر منها:

[1] ميشيل تشوسودوفيسكى، المرجع السابق، ص26.

[2] سكينة بن حمودة، **ازمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة ازمة 2008**، الجزائر: دار الحديث للكتاب، 2014، ص ص 36-53.

- **الأزمة النقدية والمالية في منتصف الستينيات:** بدأت هذا الأزمة سنة1967 بتدني معدلات النمو في اقتصاد معظم الدول الصناعية الغربية من خلال الانخفاض في معدلات النمو الإنتاج الصناعي والسبب الرئيس هو تبديل الدولار من طرف الدول الغربية الأخرى بالذهب مما شكل ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية.
- **الأزمة النقدية والمالية في السبعينيات سنة1971:** بسب فقدان الدولار لأهميته النقدية، وقدام الولايات المتحدة الأمريكية في خطوة انفرادية بقطع الطريق وعدم قابلية إبدال الدولار بالذهب.
- أزمة الأسواق المالية الدولية (1987- 1989) بسب الدولار كذلك حيث أقدمت أمريكا على تخفيض قيمته لتمويل العجز.
- الأزمة المكسيكية والآسيوية في التسعينات (1994-1997): أو ما يعرف بأزمة الديون.
- الأزمة المالية العالمية 2008 أزمة الرهن العقاري بسب المضاربة.

حيث كشفت أزمة 2008 عن نقاط ضعف عديدة في سياسات صندوق النقد الدولي، حيث لم ينجح الصندوق في التنبؤ بوقوع الأزمة، كما اتضح أيضا عدم تماشي وسائل الصندوق الإقراضية مع هذه الأزمة وكذلك فشل نظام الرقابة ونظام الإنذار المبكر، المتبع على المستوى الدولي وبالتالي حتمت هذه النقائص المسجلة ضرورة إعادة النظر في سياسات الصندوق.

كيف يمكن للصندوق والبنك أن يقدما وصفات للدول النامية في حين عجزا عن التنبوء بالأزمات الاقتصادية ورغم سياسة التعديل في اتفاقية بروتن وودز والانتقال من الذهب إلى الدولار دليل على ان مؤسسات بروتن وودز تحاول حل أزماتها المالية على حساب الدول النامية ولا أدل على ذلك من ربط العالم بعملة نقدية محورية " الدولار الأمريكي " وتشبيك العالم بمنظومة مالية بهذا الشكل يفسر، أن أي أزمة مالية في الدول الكبرى يدفع العالم ثمنها وإذا صح تصوير ذلك، إذا أصيب الاقتصاد الأمريكي بزكام فعلى العالم أن يصاب بالحمى .كيف يمكن لهكذا نظام يسهر على استقرار الاقتصاد العالمي إن يؤتمن في تنمية دول العالم الثالث ويطمئن لوصفاته، خاصة وأن هذه الأزمات كانت متقاربة جدا وهذا يوحي بهشاشة سياسته التنموية[1].

[1] محمد الأمين وليد طالب، "**انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات صندوق النقد الدولي**"، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد6، 2010، ص241.

المبحث الثالث: تجارب دول العالم الثالث مع الصندوق والبنك

بعد الوقوف على آثار سياسات البنك والبنك، تحاول الدراسة أخذ عينة من بعض الدول النامية، التي التزمت بتطبيق تلك السياسات، وحالة تلك البلدان بعد حصولها على قروض مشروطة من الصندوق والبنك.

المطلب الأول: آثار سياسات الصندوق والبنك على التنمية في الجزائر

انضمت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال إلى صندوق النقد الدولي وذلك بتاريخ 26 سبتمبر 1963 حيث كانت حصتها تقدر بـ 1.623 مليون وحدة (ح .س.خ)* لترتفع بعد ذلك إلى 1.941 مليون وحدة (ح .س .خ) وهذا في أوت 1994 ارتفع المبلغ المخصص للجزائر إلى 4.1286 مليون وحدة(ح .س .خ) وأصبح لدى الجزائر ما يقدر ب 9394 صوت، وقد كانت بداية تعاملات الجزائر مع صندوق النقد الدولي نهاية الثمانينات وتحديدا سنة 1988 والتي شهدت أحداثا أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري نتيجة الاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية وذلك على حساب الاستثمار والتشغيل فعمت البطالة وضعفت المردودية بالإضافة لانخفاض الكبير لأسعار المحروقات حيث انخفضت قيمتها من 27.12 مليار دولار إلى أقل من26.7 مليار دولار أي بنسبة 16% وفي ظل هذه الظروف قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية تجسدت في برنامجين اقتصاديين هما المخطط الخماسي الأول (1980–1984) والمخطط الخماسي الثاني(1985-1989) للخروج من الوضعية الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها[1].

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة، حيث انتهى بها الأمر بتوقيع قرض من نوع الاستعداد الائتماني (stand-by) في 31 ماي 1989 بتقديم شريحة الاحتياطات بمبلغ 7.155 مليون وحدة (ح .س. خ) وكانت شروط الصندوق على الشكل التالي [2]:

تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة ومن خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري:

---

[1] ايمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، 2014، ص 90.

[2] المرجع نفسه، ص91.

* (ح .س. خ) : اختصار لوحدة حقوق السحب الخاصة

- تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار وتحرير الأسعار.
- تقليص حجم الموازنة العامة.
- تجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

ثم لجئت الجزائر للمرة الثانية للصندوق وأبرمت ما يعرف بالاتفاق الاستعدادي الثاني (1991/06/03 إلى 1992/03/30)، لكن ساهم عبء المديونية الخارجية وخدماتها في التأثير على فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بداية التسعينات بالإضافة إلى التذبذب الكبير وعدم استقرار أسعار المحروقات والتي تشكل 95% من إجمالي الصادرات مما أدى إلى ضعف احتياطات الصرف بالعملة الأجنبية، وهذا ما استدعى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي وقفزت المديونية الخارجية من 26.859 مليار دولار سنة 1989 إلى 28.25 مليار دولار سنة 1990 وذلك بسبب ارتفاع خدمة الدين الخارجي [1].

ومع انخفاض البترول لجت الجزائر للمرة الثالثة على التوالي للصندوق (اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث في أفريل 1994) تم إبرام هذا الاتفاق بشكل علني على عكس الاتفاقين السابقين اللذان تم تنفيذهما في سرية تامة، وقد تم إعداد هذا البرنامج في إطار إعادة الجدولة للديون الخارجية، وكان الهدف من تنفيذ هذا البرنامج هو إعادة بعث التنمية لكن النتائج كانت معاكسة وتمثلت في:

- تخفيض قيمة العملة المحلية بـ 40.17%في أفريل 1994 إذ فقدت أكثر من60% من قيمتها خلال سنة واحدة، واحدث ارتفاع كبير لأسعار المواد الغذائية قدره40% والمحروقات ب 15% وهذا يترجم تقليص الدعم لتخفيض عجز الميزانية .
- استقلالية 5 مؤسسات عمومية وطنية من بين 23 مؤسسة وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بعد تفاقم حجم البطالة.
- حل 88 مؤسسة عمومية محلية.
- عرض 5 فنادق عمومية للبيع تمهيدا لوضع برنامج الخوصصة.

[1] ايمان حملاوي، المرجع السابق، ص92.

- بلغ معدل التضخم 29 % سنة 1994، بعد أن كان 20.8% سنة 1993.
- فيما يخص معدلات البطالة كانت في ارتفاع مستمر بحيث سجلت سنة 1994 نسبة 36.6% بالمقارنة مع سنة 1993 بتسجيلها لمعدل 33% نتيجة لبعض الإصلاحات التي مست القطاع العمومي مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة[1].

أن تطبيق إجراءات التثبيت الاقتصادي لم تكن كما توقعت الجزائر حيث كانت الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل، مما أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

إن فشل تلك الإصلاحات انعكست على المجال الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي مما جعلها تعيش وضعية صعبة تميزت بعدم الاستقرار إن لجوء الجزائر إلى الصندوق ثلاث مرات متتالية وفي فترات قصيرة يدلل على أن الأوضاع تتطور من سيئ إلى أسوا والتنمية مؤجلة.

المطلب الثاني: آثار سياسات الصندوق والبنك على التنمية في المكسيك

لقد حدثت أزمة المكسيك سنة 1994 وكشفت عن ضعف اقتصاديات الدول النامية والأسواق الناشئة في الصمود والتكيف مع الصدمات التي تحدثها العولمة المالية بسبب التحرير المالي والاقتصادي وتحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق الذي يدعمه الصندوق والبنك.

نجمت هذه الأزمة عن تدفق مذهل لرؤوس الأموال إلى خارج البلاد، بشكل سريع مثير للانتباه، وممهد الانهيار النظام المالي العالمي، فحسب قول"Michel Camdessus" المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي: إن الأزمة المكسيكية عام 1995 كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، عالم الأسواق[2] المعولمة، التي جرت وراءها أزمات في عدد كبير من الدول العالم، ولا سيما في بلدان جنوب شرق آسيا وغيرها من بلدان أوربا الشرقية، وتعود الأزمة للأسباب التالية:

[1] ايمان حملاوي، المرجع السابق، ص 94.

[2] نادية العقون، **تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات "دراسة حالة الجزائر الفترة 1990– 2000"**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004، ص 99.

1 – تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك في أعقاب تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (وصفة الصندوق والبنك) عام 1989م، أدى إلى إخفاء حقيقة العجز في حساب العمليات الجارية والتدهور في المدخرات الخاصة وتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقة.

2 – المغالاة في تقييم سعر صرف البيزو المكسيكي، مما أدى إلى ارتفاع شديد في الاستهلاك، ومن ثم زيادة الواردات زيادة كبيرة، نتيجة قيام المستوردين باستيراد السلع التي يخشون أن تصبح أسعارها أعلى فيما بعد.

3 – أدى تفاقم المشاكل التي خلفتها المغالاة في تقييم العملة إلى زيادة الاعتقاد في أنها لن تختفي دون خفض في قيمة العملة، وأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى لها.

4– سلسلة الاضطرابات المالية والتقلبات في سعر الصرف التي مر بها الاقتصاد المكسيكي، كانت نتيجة مباشرة لعوامل اقتصادية خارجية وعوامل سياسية داخلية، وأدت العوامل الخارجية لانخفاضات متتالية في الاستثمارات غير المباشرة، وأسهمت العوامل الداخلية في إشاعة جو من الغموض الشديد على المستوى الاقتصادي والتساهل في السياسية النقدية خلال عام 1994م، والتي أدت إلى توسع سريع في الائتمان الممنوح من البنك المركزي المكسيكي للبنوك، والائتمان الممنوح من البنوك التجارية وبنوك التنمية للقطاع الخاص.

5– تعويم عملة البيزو المكسيكية وتخلي الحكومة عن التزاماتها بإدارة نظام سعر الصرف مما أدى إلى آثار سلبية شديدة على توقعات الأسواق المالية حيث هبطت قيمة البيزو حوالي 40% في 1995/01/31.

6– تثبيت سعر الصرف المكسيكي جعل من الصعب درء هجمات المضاربة التي تزداد عندما يكون النظام المالي ضعيف، إضافة إلى أن الزيادات المطلوبة في سعر الفائدة من أجل دعم سعر الصرف لها تأثير سلبي على النظام المالي وتسبب أزمة في هذا القطاع. [1]

وأدت الأزمة المالية في المكسيك إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات، وتوقفت معه المكسيك عن سداد الديون الخارجية مع حدوث زيادة سريعة في معدلات التوسع النقدي الذي ساهم في المضاربة على

[1] نادية العقون، المرجع السابق، ص100.

العملة المكسيكية التي انهارت بشدة مما استدعى تدخل سريع للإنقاذ من الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي[1].

من خلال هذه الأزمة يتبين إن الحرية الكبيرة التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي وسهولة تحويل إرباحه التي جنها من البلدان النامية، إلى خارج البلد في أي لحظة من شأنها إن تعصف بالاقتصاد، وهذا راجع إلى شروط الصندوق والبنك بتسليم المستثمر الأجنبي كل التسهيلات وتطبيق سياسة دعه يعمل دعه يمر ومروره برؤوس الأموال إلى الخارج جرت الويلات للاقتصاديات النامية.

المطلب الثالث: آثار سياسات الصندوق والبنك على التنمية في دول جنوب شرق أسيا

عند نشوب الأزمة الشهيرة (1997)، واتضح فيما بعد ان سياسة الصندوق قد زادت الوضع تفاقماً مما جعله في قفص الاتهام بسبب سياسته الاستعجالية في تحرير الأسواق المالية سبباً رئيسا للازمة، وقد اعترف الصندوق وحاول احتواء الأزمة من خلال، برنامجاً كلفته 40 بليون دولار أمريكي لدعم اقتصاديات إندونيسيا وتايلند وكوريا الجنوبية، وهي أكثر الاقتصاديات تأثرا بالأزمة، حيث كان الهدف من هذه الخطوة كبح الأزمة عن التحول إلى أزمة مالية عالمية. رغم ذلك، لم تساعد هذه الجهود كثيراً بإعانة اقتصاد إندونيسيا المحلي، وقد اضطرَّ إثر ذلك الرئيس الإندونيسي سوهارتو إلى الاستقالة في 21 مايو عام 1998 بعد ثلاثين عاماً من الحكم المتواصل، وذلك إثر احتجاجات عارمةٍ أعقبت ارتفاع الأسعار في البلاد.

تجاهل الصندوق طبيعة الوضع الخاص في شرق آسيا، خروج رؤوس الأموال بكميات كبيرة وفي فترات قصيرة أدى إلى انخفاض حاد في قيمة العملة المحلية.

اتخاذ اجراءات تجاه النظام المصرفي، من خلال الإسراع بإغلاق عدد من البنوك في اندونيسيا وحدها إغلاق 16 بنك [2].

[1] نادية العقون، المرجع السابق، ص106.

[2] https://ar.wikipedia.org/wiki/ le 13/04/2016 :يوم

بدأت آثار الأزمة بالانخفاض مع عام 1998، في العام ذاته، انخفض معدَّل نمو اقتصاد الفلبين إلى قرابة الصّفر، لم تستطع سوى سنغفورة وتايوان الاحتماء إلى حدٍّ ما من الأزمة، إلا أنَّ كليهما واجها أضراراً كبيرة خصوصاً سنغافورة الواقعة بين ماليزيا وإندونيسيا المتضرّرتين، وهذا مما أدى إلى الآثار التالية[1]:

- تضاءل الثقة بالأنظمة الاقتصادية –خاصة المالية منها– والسياسية القائمة.
- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير.
- التحويلات الرأسمالية للخارج تؤدي إلى خفض في الإنفاق العام والخاص وتفاقم في المديونية للخارج.

قال البنك الدولي أن الأزمة المالية الأسيوية الأخيرة دفعت بالملايين إلى الفقر وربما تؤثر على أهداف تخفيض معدلاته التي طال التمسك بها وقال البنك إن الأزمة الأسيوية التي بدأت 1997 في تايلاند وانتشرت عبر المنطقة وتجاوزتها أظهرت أن إصلاحات اقتصادية لم تضمن شبكة ضمان اجتماعي للفئات الأكثر فقرا وفي تقرير أصدره البنك ذكر أن اندونيسيا من أكثر البلدان التي تضررت من الأزمة وقفزت نسبة مواطنيها الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى قرابة 20 % في 1998 بعد أن كانت 11% في 1997 بما يعني إضافة 20 مليونا إلى عدد من يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا، وهذا باعتراف خبراء البنك.

وقال **جيمس ولفنسون** رئيس البنك الدولي، أن الاضطراب المالي وجه لطمة إلى توقعاتنا بتخفيض الفقر وقال **مايكل والتون** الاقتصادي البارز في البنك الدولي في مؤتمر صحفي أن هناك ان قلق متزايد بسبب توقع عدم تحقيق أهداف المجتمع الدولي[2] .

المطلب الرابع: آثار سياسات الصندوق والبنك على السودان

كانت نقطة البداية لدخول الصندوق في عام1978 ، حينما قدم دعمًا لميزان المدفوعات بدأت الحكومة سلسلة برامج تثبيت أو برامج إنعاش اقتصادي في عام 1978 بالتشاور مع المجموعة الاستشارية لصندوق والبنك شملت برامج التثبيت الفترة من 1978الى غاية 1983.

[1] سكينة بن حموده، المرجع السابق، ص 55.

[2] جريدة الدستور الأردنية الالكترونية، الموقع:

http://www.addustour.com 2016/04/14 :يوم

كانت الإجراءات الموجهة للطلب في برامج الإنعاش بصفة رئيسية في شكل سياسات مالية ونقدية تهدف لتحديد نمو الطلب الكلي بقيود في العرض .شملت هذه الإجراءات تجميد الأجور، والحد من التوظيف الحكومي والتحكم في الإنفاق .بالإضافة لذلك، برنامج الاستثمار العام الثلاثي، الذي حل محل خطة الحكومة السداسية للتنمية، صممته المجموعة الاستشارية للصندوق والبنك وركز على إعادة تأهيل ودعم المشاريع الزراعية القائمة، وتكملة المشاريع الجارية وانجر على ذلك الآثار التالية:

- التخفيض الكبير في الإنفاق العام الخاص بالخدمات الاجتماعية.
- وتجميد الأجور والرواتب، ورفع الضوابط على أسعار السلع الأساسية.
- التخفيض الكبير لسعر العملة قد خّفض القوة الشرائية للفقراء بدرجة كبيرة .
- هبط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي من "468" دولار في عام 1978 إلى "288" دولار في عام 1984.
- دخل المزارع السوداني المتوسط سنة 2007، أقل بنسبة "30" في المائة عن 1970 م.
- غرق السودان في ديون قدرت ب 11 بليون دولار، ولم يتمكن صندوق النقد الدولي من تحصيل دينه على السودان البالغ 110 مليون دولار[1].

[1] جعفر عثمان بخيت، **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدين الأفريقي الأثر الاجتماعي والاقتصادي**، مذكرة ماجستير في الترجمة، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2007، ص93.

المبحث الرابع: مبادرات دول العالم الثالث للإصلاح أو التجاوز

هناك العديد من المبادرات المتعلقة بالسياسات المقترحة، للإصلاح منظومة بروتن وودز وهناك من تنادي بتجاوزها منها:

المطلب الأول: مجموعة دول أمريكا اللاتينية

1- إعلان مجموعة قرطاجنة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية:

في سنة 1984 بمدينة قرطاجنة الكولومبية، دعت إحدى عشر دولة من الدول المدينة في أمريكا اللاتينية على ضرورة إيجاد مخرج لأزمة المديونية الخانقة ومن بين الحلول:

- ✓ زيادة القروض المقدمة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وكذلك إلزام البنوك التجارية بمنح قروض بقدر أكبر.
- ✓ تخفيض أسعار الفائدة، وتحديد سقف لخدمة المديونية.
- ✓ تحسين شروط إعادة الجدولة، وإلغاء الرسوم عليها، هذا بخصوص المؤسسات المالية وبالمقابل، على الدول النامية المدينة أن تقوم بجملة من الإجراءات:

– تصحيح سياستها الاقتصادية الداخلية، مع إعطاء أولويات لتحقيق نمو في الإنتاج وزيادة التوظيف وغيرهما.

– ضرورة تحسين شروط التبادل التجاري الدولي، والسماح لصادرات البلدان النامية بالدخول إلى أسواق البلدان الرأسمالية المصنعة؛ وذلك بإلغاء القيود الحمائية وتقليص الرسوم والتعريفية الجمركية إلى المستويات التي تعرقل صادرات البلدان النامية المدينة، والعمل على استقرار أسعار صادراتها[1].

2– **قمة أكابولكو(ACAPULCO):** اجتمعت ثمانية دول من أمريكا اللاتينية بمدينة بأكابولكو بالمكسيك في عام1987، وذلك من أجل تحليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالأزمة المالية وخلص جميع المشاركين في القمة على الربط بين أزمة المديونية الخارجية وحتمية التنمية الاقتصادية لبلدانهم وبالتالي طالبوا بضرورة ما يلي:

- ✓ طلب المساعدة من الدول الدائنة من أجل تحقيق برامج التنمية.

[1] فضيلة جنوحات، المرجع السابق، ص 167.

✓ ضرورة خفض أسعار الفائدة.

ان طلب مراجعة سياسة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهذا يدلل على ان التنمية هي الغائب الأكبر.

المطلب الثاني: مجموعة الدول الإفريقية

1- قمة منظمة الوحدة الإفريقية: اجتمعت الدول الأفريقية بأديس أبيبا، بإثيوبيا في نوفمبر 1987، وخرجت باقتراحات وحلول لأزمة المديونية الخارجية للدول الإفريقية ويمكن تقسيم هذه الحلول والاقتراحات إلى قسمين الأول خاص بالدول الإفريقية والثاني بالمجموعة الدولية[1].

أ- إجراءات تخص الدول الأفريقية:

- تحسين تسيير المديونية وتدعيم التعاون مع المؤسسات المختصة (البنك الإفريقي للتنمية، المركز الإفريقي للدراسات النقدية، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، منظمة الوحدة لإفريقيا).
- تخفيض معدلات التضخم وتشجيع البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي في القارة الإفريقية.
- إنشاء مؤسسات متعددة الفروع لرفع المستوى التفاوضي مع الدول المتطورة.
- المطالبة بإنشاء صندوق نقد إفريقي وتدعيم البنك الإفريقي للتنمية وتشجيع التعاون داخل القارة الإفريقية.
- إنشاء نادي للمدينين الأفارقة، تكون مهمته المشاركة في تسوية أزمة المديونية الإفريقية، وإنشاء بنك معلومات حول المديونية الخارجية للبلدان الإفريقية.

ب- إجراءات تخص الصندوق والبنك:

خلصت الدول المجتمعة في القمة الأفريقية بضرورة التزام الدول الدائنة بالإجراءات التالية:

- تحسين البيئة الاقتصادية الدولية وجعلها ملائمة للتصحيح الاقتصادي في الدول الإفريقية.
- مطالبة الدول الدائنة بالتصريح بالأموال الإفريقية الخاصة، المودعة في بنوكهم من طرف أفارقة.
- زيادة الحصص المالية الموجهة لإفريقيا في إطار المساعدات.
- تخفيض أسعار الفائدة والرفع من مدة القروض.
- منح أجل استحقاق لمدة 50 سنة وفترات سماح تبلغ 10 سنوات فيما يخص كل أنواع القروض الجديدة.
- تحديد المبالغ الإجمالية لخدمة المديونية بسقف لا يتجاوز نسبة معينة من إيرادات الصادرات.

[1] فضيلة جنوحات، المرجع السابق، ص 168-170.

- تحويل كل القروض الثنائية العمومية القديمة بهبات.
- تعليق مدفوعات خدمة المديونية الخارجية لفترة 10 سنوات ابتداء من سنة 1988 .
- إعادة جدولة متعددة السنوات بحيث لا تقل عن 10 سنوات وبمعدلات فائدة معدومة.

2-إعلان الجزائر لقمة النقابات الأفريقية(8-9 جويلية 1999):

تبنى المشاركين في القمة الأفريقية الأولى، المجتمعون في الجزائر العاصمة، وبعد مناقشات، إعلان الجزائر الذي قدم إلى القادة الأفارقة المشاركين في القمة الخامسة والثلاثين بمنظمة الوحدة الأفريقية، التوصيات التالية:

- التنمية الدائمة لا يمكن أن تتم دون إلغاء ديون البلدان الأفريقية كليا، وأن الظلم الذي خلفه النظام الاقتصادي الدولي ليس إلا انتهاك لحقوق شعوب القارة الأفريقية في التنمية.
- المديونية الخارجية تشكل عاملا أساسي لتحدي التنمية في إفريقيا وأن استمرار عبء هذه الديون يبقى واحدا من أهم العوائق للانطلاقة الاقتصادية للقارة.
- عند التوقيع على القروض، توصى القمة بانتهاج إدارة حكيمة وتوخي الشفافية والالتزام بقبول المحاسبة والمسؤولية خلال الألفية القادمة.
- تنسيق جهود إفريقيا وأن تعمل سوية لدى جميع المؤسسات الدولية للمطالبة بفتح فضاء اجتماعي بهدف وضع حد لأزمة المديونية الأفريقية.

إن فكرة إلغاء الديون بدأت تتردد في كثير من المحافل والمؤتمرات الدولية، وكثير من الحكام والمختصين طالبوا بإلغاء المديونية الخارجية.

فقد أعلن الرئيس الأرجنتيني، راؤول الفونسين في 19 مايو 1983 في الاجتماع الوزاري الذي عقد لوزراء المالية والاقتصاد لدول أمريكا اللاتينية بالمكسيك، أن دول القارة قد وضعت في ظلام دامس من جراء تزايد معدلات الفائدة، والأعباء الإضافية المتوقعة لعمليات إعادة الجدولة.

حيث طالب بان تتخذ الإجراءات المناسبة التي تكفل تأجيل سداد الديون بشروط معقولة، مثل إطالة فترة السداد، بمعنى زيادة مدة السماح، وتخفيض أسعار الفائدة والعمولة ورسوم إعادة الجدولة، وأن يكون هناك تدفق مستمر للموارد المقترضة التي تسمح باستمرار التنمية.

مع العلم أن الدول الدائنة لم تقبل هذه الاقتراحات التي تمس مصالحها، وأصرت على ضرورة تطبيق الإصلاحات المقترحة من طرف مؤسسات التمويل الدولية؛ ولكنها حاولت في قمة السبع الكبار الرابعة عشر بتورنتو، المنعقدة في شهر جويلية 1988، أن تخفف من عبء الديون القائمة على الدول الأقل نموا، وبمنحها أسعار فائدة ميسرة، وإلغاء بعض الديون إلى جانب إطالة فترات السداد وفترات العقود.

وقد استفادت من هذه المبادرة 13 دولة من إفريقيا منها :أوغندا، بنين، السنغال، غينيا، النيجر، الكامرون، المغرب وغيرها، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلجيكا بإعلان عن مبادرات رسمية لإلغاء الديون القائمة على الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، لكن ذلك لم يكن كافي.

المطلب الثالث: آسيا نحو بنك دولي جديد

قادت الصين فكرة ومبادرة إنشاء البنك الآسيوي في عام 2013، وتباحثت مع الدول الآسيوية حول آليات العمل وطبيعته والعضوية فيه إلى أن أُعلن عنه في تشرين الأول 2014، لقد تبلورت الفكرة كرد فعل ضد تشدد وتعنت الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية ورفضها إصلاح النظام المالي الدولي وتوسيع مشاركة الدول النامية، في عملية اتخاذ القرار في صندوق النقد والبنك الدوليين، لاسيما إن الأزمة المالية العالمية تركت خللا هيكليا كبيراً في المؤسستين المذكورتين، إضافة إلى الشروط التعسفية الباهظة الثمن التي تفرضها على الدول النامية عند طلب الحصول على الدعم والتمويل للمشاريع الإنمائية وتلك المتعلقة بالبنى التحتية، إذ تشير التقارير التي نشرت عام 2010 أن الدول الآسيوية بحاجة إلى 8 ترليونات دولار للاستثمار بمشاريع البنى التحتية لإدامة ونمو اقتصادها إن الأهداف الرئيسة والخطوط العريضة التي أستند إليها البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية تتمثل في ما يلي[1]:

أولاً: العمل على تقوية وتعزيز التنمية المستدامة وتحسين الأجواء والظروف المواتية للاستثمار في البنى التحتية للدول الآسيوية.

ثانياً: دعم التعاون الإقليمي والشراكة العالمية والعمل على التغلب على التحديات التي تواجه الدول الآسيوية بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف.

[1] http://www.alsabaah.iq/ArticleShow. 2016/04/22 :يوم

ثالثاً: دعم الاستثمار في آسيا في القطاعين العام والخاص بما في ذلك الاستثمار في البنى التحتية الأساسية للنمو الاقتصادي.

رابعاً: استخدام القدرات البشرية المتوفرة للتنمية في البلدان الآسيوية لتنفيذ المشاريع المتوسطة والكبرى بما يدعم التنمية البشرية والاقتصادية.

خامساً: حث الشركات الخاصة على المشاركة في تمويل المشاريع الاستثمارية إلى جانب التمويل من البنك الآسيوي الجديد.

سادساً: تكون نسبة التصويت في البنك الآسيوي محسوبة على نسبة المشاركة المالية والنقدية فيه (المساهمة الفعلية) مع إضافة نسبة أصوات الى الدول المؤسسة لهذا البنك.

أما من ناحية العضوية في البنك الآسيوي، فقد أشترك في المفاوضات عدد كبير من الدول الآسيوية وغير الآسيوية، والتي جرت في سنغافورة عام 2014، وقعت 21 دولة على الاتفاقية المنشئة للبنك وبرصيد مالي مبدئي يبلغ 100 مليار دولار أميركي، ومن الدول التي وقعت على اتفاقية البنك (الصين وبنغلادش وبروناي وكمبوديا وكزاخستان والكويت ولاوس وماليزيا وميانمار ومنغوليا والنيبال وعمان والباكستان والفلبين وقطر وسنغافورة وسيرلانكا وتايلند وازبكستان وفيتنام بينما وقعت اندونيسيا متأخرة)، كما دعت الصين الهند إلى الانضمام إلى الدول الآسيوية المؤسسة للبنك.

وفي الوقت الذي وقفت الولايات المتحدة ضد فكرة إنشاء البنك الأسيوي بكونه منافساً للبنك الدولي وصندوق النقد الذي تسيطر عليهما ولها نفوذ قوي في إصدار القرارات فيهما، وفي 2015/06/29 وقعت 50 دولة من أصل 57 على ميثاق تأسيس البنك، وعدت دولاً مؤسسة لها حق التصويت بنسب مختلفة وحسب حجم مساهماتها المالية في البنك إضافة إلى نسبة ثابتة كونها دولاً مؤسسة، وهذا مؤشر على أن سياسات البنك والصندوق لم تكن في مستوى تطلعات الدول الآسيوية ولا تريد ان تلدغ من الجحر نفسه مرة أخرى أي ما حصل في أزمة جنوب شرق آسيا[1].

[1] الموقع السابق.

المبحث الخامس: شهادات حول منظومة بروتن وودز

رغم عمليات الإصلاح ومحولة التكيف، التي عرفها كل من البنك والصندوق منذ النشأة إلى اليوم، إلا إن ذلك لم يعفيه من المسؤولية، بسبب سياسته تجاه الدول التي تحاول الوصول إلى تنمية حقيقية ويستعرض هذا المبحث أهم الشهادات التي تناولت منظومة بروتن وودز بالنقد .

المطلب الأول: الشهادة الأولـــى

وكما قال تعالى: (وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا)[1] كانت هذه الشهادة من أكبر الخبراء في البنك الدولي حيث يؤكد **جوزيف ستيغليتز*** "إن اتخاذ القرار داخل الصندوق يستند إلى خليط غريب من الايدولوجيا، والاقتصاد السيئ، إلى عقيدة جامدة تكاد لا تستر المصالح الخاصة التي وراءها، وان وصفة واحدة كانت تفرض أن تعمل البلدان بموجبها، ولم يكن المطلوب آراء مختلفة، كان النقاش الصريح والمفتوح لا يحظى بالتشجيع".

ويضيف ستغليتز "إن إتقان العمل السري كان كبيراً إلى حد كان الصندوق معه يخفي قسماً كبيرا من المفاوضات وبعض الاتفاقات عن اقتصاديي البنك الدولي، حتى في أثناء القيام بمهام مشتركة، ورغم الكثير من الكلام عن الانفتاح والشفافية، مازال الصندوق لا يعترف رسميا بـ«الحق في المعرفة» هذه الحرية الأساسية للمواطن".

بالإضافة إلى «السرية» في اتخاذ القرار، يضع الصندوق إمام البلد المستهدف أهدافا محددة بدقة تسمى «شروطاً»، فكل عقد قرض ينص على شروط أساسية، ويوضح على الأقل إن القرض قد منح بشرط أن يسدد عموما وفق رزنامة معينة.

كما يكشف ستغليتز "ان هذه الرزنامة التي يعتمدها الصندوق أضحت اليوم مجافية للأفكار التي كانت وراء إنشاء الصندوق، والتي وضعها الاقتصادي الأمريكي (كينز) الذي كان يشدد على نواقص السوق، وعلى دور الدولة في خلق فرص عمل. بينما أصبحت رزنامة الصندوق اليوم تعتمد على التحرير، والتخصيص وتتغنى بحرية السوق. ولكن متى ولماذا تبدلت أفكار الصندوق"[2].

---

[1] سورة يوسف، الآية 26.

[2] جوزيف ستكليتز، **العولمة ومساوئها**، (تر:عبد القادر حلمي)، بغداد: بيت الحكمة، 2003، ص 10.

تعتبر إثيوبيا نموذج آخر عايشه المؤلف، واسهم في إنقاذه من قرارات كادت ان تصل بالاقتصاد الإثيوبي حافة الانهيار، فقد نشب خلاف بين إثيوبيا والصندوق، عندما استعانت الأولى باحتياطاتها فسددت قبل الاستحقاق قرضاً حصلت عليه من احد المصارف الأمريكية، وكانت تدفع معدل فائدة اعلي بكثير من ذاك الذي كانت تناله لقاء احتياطاتها، ومع أن هذا القرار كان رشيداً تماماً من الناحية الاقتصادية، لكن الولايات المتحدة والصندوق، احتجا على الدفع قبل الاستحقاق لا لشيء سوى أن إثيوبيا أقدمت على هذه الخطوة دون مصادقة الصندوق!، لكن لماذا يتوجب على دولة ذات سيادة أن تطلب إذن الصندوق عند اتخاذها كل قرار؟ ويضيف:

إن إرادة التدخل هذه كانت بالنسبة إلى إثيوبيا أشبه بشكل جديد من إشكال الاستعمار، أما في نظر الصندوق فكانت معاملة إدارية عادية. ماذا كانت النتيجة؟

يجيب ستيغليتز: عندما رأى الصندوق إن إثيوبيا تتحفظ في استجابة طلباته لمح إلى ان حكومتها ليست جادة في سلوك طريق الإصلاح، وأوقف عملياته... لحسن الحظ تمكن اقتصاديون آخرون من البنك الدولي وأنا شخصيا، من إقناع إدارة الصندوق بان زيادة القروض لإثيوبيا قد تكون قراراً صائباً[1].

أما حول سياسات التكييف الهيكلي فيقول ستغليتز "**أدت سياسات التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وهي سياسات مصممة لمساعدة البلدان على التكيف للازمات والاختلالات المستمرة إلى حدوث مجاعة واضطرابات في بلدان عديدة ....وحتى عندما أديرت بطريقة لتحقيق النمو برهة وجيزة، غالبا ما كانت المنافع تذهب بشكل غير متناسب إلى الأغنياء وترك أولئك الموجودين في الطبقات الدنيا أحيانا يتمرغون في مهاوي الفقر المدقع**".

ويضيف خبير البنك الدولي السابق فيقول " **المشاكل التي تواجه البلدان النامية شاقة وصندوق النقد الدولي غالبا ما كان يستدعى في المواقف المتفاقمة عندما يواجه البلد أزمة، ولكن علاجاته غالبا ما كان مآلها الفشل**"[2] إن هذا الكلام من خبير اقتصادي واحد الخبراء الذين زاروا الكثير من دول العالم الثالث للوقوف على أوضاع هذا العالم المتخلف بالإضافة الى انه كان قريب من مركز صنع القرار في البنك

[1] جوزيف ستكليتز، المرجع السابق، ص 11.
[2] المرجع نفسه، ص 12.

الدولي وهو شاهد من أهلها ومن رحم مؤسسات بروتن وودز وصور كيف ان وصفات الصندوق والبنك عمقت الفقر وكيف ان هذه السياسات قد حادت عن الأهداف الحقيقية وإن تصورات كينز لبنية النظام المالي العالمي لم تكن بهذا الشكل المشوه.

المطلب الثاني: شهادات أخــرى

وبالإضافة الى شهادات الهيئات المؤهلة في الشمال كما في الجنوب التي تعترف علنا بفشل سياسات التنمية في معظم الدول النامية كثيرة نذكر منها ما يلي[1]:

1- **(هالس هانسن)** مستشار لدى وزارة التنمية النرويجية، حيث يصنف سنوات الثمانينيات" كعقود للفشل "مضيفا بأن" الفقراء في البلدان الفقيرة عانوا من الوصفات والتوجيهات السياسية للدول الغربية ...إن هؤلاء الفقراء هم الذين يؤدون ثمن الفقر الدائم واللامساواة لا تعمل هنا إلاّ على تعميق ذلك بفقدان أغلبهم لوظائفهم أو أجورهم التي تتقلص وتتجمد كنتيجة للحضور المكثف للخوصصة التي يشيعها الغرب.

2- **الفـاتيكـان:** في فيفري 1988 نشرت موسوعة لجون بول الثاني خصصت لمسألة التنمية تعرض من بين نصوصها فقرتين: **" لا يمكننا إنكار الوضعية الراهنة للعالم فيما يتعلق بالتنمية التي تعطي انطباعا سلبيا". "و بخصوص المديونية (الأداة .المستعملة لتحقيق التنمية) بدأت تتحول إلى آلية ذات نتائج مضادة"**

3- **الحكومات الإفريقية:** من خلال تقرير المؤتمر الاقتصادي لوزراء الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية الذي سلم لرؤساء الدول المجتمعين في أول قمة اقتصادية لمنظمة الوحدة الإفريقية بلاغوس سنة 1980.

جاء في هذه الشهادة" **بتحليل نتائج استراتيجيات التنمية المتبعة إلى الآن من طرف الدول الإفريقية أوضح المندوبون أن كل هذه الاستراتيجيات لم تعمل إلاّ على شد أفريقيا إلى حالة التخلف والتبعية للخارج**".

4- **ستيفان هيس:** السفير المنتدب للتعاون والتنمية في الحكومة الفرنسية سنة 1981يقول : "**إنّ الشيء الأكيد هو أننا لم نعرف كيف نساعد العالم الثالث للخروج من التخلف، لقد جرب الغرب كل نماذجه تغلغلت**

[1] المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى** . الجزائر: شركة الشهاب، 1991، ص48.

جاذبيتها إلى العمق، حتى داخل القارات" المحمية"، فحضورنا التجاري والاقتصادي والعسكري والسياسي كان يؤخذ بكل حرارة من طرف المسؤولين والنتائج كانت سلبية" .

5- **المهدي المنجرة** (خبير اقتصادي) حيث يقول: "**إن نماذج التنمية أبانت عن فشلها في كل دول العالم الثالث سواء كانت هذه الدول اشتراكية أو ثورية أو عسكرية أو إصلاحية أو ليبرالية لا نجد واحدة منها طبقت نموذجا تنمويا ولم يفشل لأنها كلها نماذج فرضت علينا**".[1]

6- **ادم ليرك** يصف سياسة البنك الدولي فيقول" في جميع الحوارات، تم توجيه اهتمام ضئيل إلى السجل التعس للمساعدات السابقة أو إلى الإشراف خلال الخمسين السنة الماضية للبنك الدولي على تدفقات مالية بقيمة 500 ألف مليون دولار من الدول الصناعية .حسب تقدير البنك، فإن أقل من مشروع واحد من كل ثلاثة من مشاريعه التي نفذها في الدول الأكثر فقرا أعطى نتائج مُرضية وقابلة للاستدامة.

ففي العام2001 ، كانت اثنتان وأربعون دولة محتاجة تتحمل عبئا قدره 175 ألف مليون دولار على شكل ديون رسمية من الواضح أنها لن تستطيع تسديدها، كما لم تستفد منها بشيء إلا الهبوط بنسبة25% في مستوى معيشتها منذ عام1980 "[2].

إذا بشهادة هؤلاء وغيرهم كثر، فشلت الجهود الإنمائية التي بذلت في تحقيق التنمية المنشودة ومن ثم زادت حدة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في معظم الدول النامية، ومظاهر الفشل على مدى ما يقرب من نصف قرن، لا يمكن إنكارها، وهي شهادات إدانة لمؤسسات بروتن وودز.

فحسب تقرير البنك الدولي للعام2014، فإن عمليات إقراض البنك الدولي التي تركز على التنمية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والاشتمال بالنسبة للسنة المالية2014 لم تتجاوز حصتها 3% من مجموع الإقراض البالغ 8.40 مليار دولار أمريكي، في حين أن محور الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر

[1] المهدي المنجرة، المرجع السابق، ص49.

[2] عبد القادر تومي، **العولمة من الاقتصاد الى الايدولجية**، الجزائر : دار هومه، 2009، ص121.

وصلت نسبته إلى9%، بينما وصلت نسبة التنمية الريفية من نفس الغلاف إلى16% ومن الواضح أن المثالية في الطرح النظري لا تعكس في الواقع مما يفاقم من أوضاع الفقراء ويقف حاجز أمام تحقيق التنمية[1].

وبهذا الصدد يرى الرئيس الكوبي فيدال كاسترو أن الحل لن يكون إلا بإلغاء هذه الديون واتحاد الدول المدينة للنضال من أجل أن يصبح الإلغاء حقيقة، ويرى كاسترو أن هذا الإلغاء خطوة هامة نحو الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، حينما تستغل الموارد المالية الناجمة عن إلغاء الديون في تمويل التنمية وبالتالي في تحسين مستوى معيشة شعوب البلدان المدينة، فإن وارداتها ترتفع لتعود بالنفع على اقتصاديات الدول المصدرة إذ تزدهر التجارة العالمية ومن ثم الاستثمار وتنخفض معدلات البطالة في البلدان الدائنة.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجه للصندوق والبنك

تشير الكثير من التحليلات التي تجرى لتقييم سياسات وأداء الصندوق الدولي على أنه توجد مآخذ وتحفظات على سياسات وأداء الصندوق منها ما يلي[2]:

- المشكلة في وصفة الصندوق أنها كتلة واحدة وغير قابلة للتجزئة، أما تأخذها جملة واحدة كما هي أو ترفضها أما أن تنتقي منها ما يناسب الوضع الاقتصادي لذلك البلد، فذلك مرفوض.
- إن إدارة البنك الدولي لازلت تتأثر كثيرا بنفوذ الدول الخمس الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي تملك حوالي 20% من القوة التصويتية في البنك، 17% من القوة التصويتية في الصندوق.
- تزيد المشروطية من قبل البنك وخاصة في برامج الإصلاح الهيكلي التي تحتاج إلى إعادة نظر من قبل البنك لتكون أكثر ملائمة لظروف الدول النامية.
- يعاب على مؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة التنمية الدولية إن مواردها محدودة وبالتاي فائدتها ليست كبيرة للدول.
- لا يقدم البنك الدولي إلا القليل لتنمية المشروعات الصناعية وهي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية في الدول النامية ويركز فقط إلا على القطاع الفلاحي والطاقة والبنية الأساسية.

---

[1] الهادي عبدو أبوه، **الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريتانيا**، رسالة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقائد تلمسان، 2015، ص 215.

[2] أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسويت الإختلال في ميزان المدفوعات**، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2013، ص210.

- فرض خطط إصلاحات هيكلية تصب في مصلحة الجهات الدائنة وتضمنت خفض هائل في الإنفاق الاجتماعي وعمليات خصخصة مكثفة وإزالة الرقابة على الاقتصاديات والأسواق المحلية مع إعطاء أفضلية للمنتجين متعددي الجنسيات على المنتجين المحليين، وكانت نتائج هذه التوصيات سيئة للغاية، حيث وجد الصندوق نفسه، ما بين عامي 2007 و2008، مشرفاً على الإفلاس نتيجة لفقدانه شرعيته كلياً بسبب فشل حلوله الاجتماعية[1].

[1] عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، **المرجع السابق**، ص172.

خـــلاصة الفصل:

يقوم الصندوق والبنك بإعداد حزمة من البرامج والسياسات الموجه إلى دول العالم الثالث وأهم هذه السياسات ما يعرف بالتكيف الهيكلي أي إعادة تشكيل الاقتصاد الوطني للدول على قاعة اقتصاد السوق وكبح تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد، ورفع يد الدولة عن البنك المركزي ليتلقى أوامره من مؤسسات بروتن وودز بواشنطن، بالإضافة إلى اعتماد سياسة الخوصصة وبيع مؤسسات القطاع العام الى الخواص محليين كانوا أو أجانب، وتسهيل الاستثمار الأجنبي، وعادة ما تتحول هذه البرامج والسياسات من توصيات واقتراحات إلى أوامر أو ما يطلق عليها بالمشروطية، للحصول على التمويل اللازم وغالبا ما تستجيب الدول النامية، إلى تطبيق تلك السياسات دون تعديل أو مراعاة لظروف كل دولة.

إن سياسات بروتن وودز تركت آثار على التنمية في دول العالم الثالث حيث ساهمت بشكل سلبي ونتج عن تلك البرامج تصاعد في المديونية إلى درجة العجز عن أداء فوائد القروض نهيك عن القرض وما يثير الانتباه في سعر الفائدة هو تحول البنك والصندوق إلى مؤسسات ربحية عوض أن تكون مؤسسات تعاونية استشارية وفنية حسب قانونها الأساسي، بالإضافة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، لأنه من غير المعقول الكلام عن تنمية، في ظل المديونية العالية والعجز التجاري، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وتفشي الفقر رغم إن البنك يرفع فوق مقره بواشنطن شعار" **نحو عالم خالي من الفقر** " بالإضافة إلى شهادات حية من معاناة الدول، وشهادات مختصين وخبراء يقرون بفشل السياسات والبرامج.

خـــــاتمة

الخاتمـــــــــــــة

إن التنمية ليست مجرد شعار يرفع بل هي مرمى تصبو إليه كل الدول خاصة تلك المتخلفة عن ركب الحضارة، والتقدم والتنمية عملية مجتمعية يشارك فيها الكل ويختلف مفهوم التنمية من مكان لأخر ومن زمن إلى زمن، إلا أنها تجمع كلها على إنها بلوغ الأحسن والأفضل، حيث أهتم العلماء والباحثين بمفهوم التنمية الذي اختلفوا حوله وقدمت النظريات التي حاولت تفسير التخلف وانطلقوا منه للوصول إلى صياغة نظريات تنموية تسعى إلى تقديم تفسير للتنمية.

يقتضي من الدول المتخلفة والراغبة في تحسين مستواها إلى رواق أفضل أن تعيد تعريف التنمية التي تصبو إليها، لأنه من غير المعقول أن تستهلك أفكار غيرها أو تنتظر أن يخاط لباس يناسب حجمها.

فالتنمية بنت بيئتها، نعم أن نأخذ من النظريات المفسرة لعملية التنمية –حتمية التراكمية– لكن يجب أن نضع عليها بصمتنا وخصوصيتنا لتتناسب مع ما نصبو إليه، كما يقتضي الأمر بعد تعريف التنمية أن تكون قابل للقياس والتطبيق ويلمس أثرها الغني والفقير والحاكم والمحكوم وليست مجرد أرقام تزين التقارير، في حين البؤس يضرب أطنابه في المجتمع.

يتوجب على الدول النامية إذا ما أرادت اللحاق بركب التنمية، أن تقوم بتطوير أنظمة اقتصادية فاعلة تتلاءم والموروثات الثقافية والاجتماعية المتفردة لكل دولة من هذه الدول مع بناء إستراتجية تنموية تراعي الخصوصية وتكون نابعة من عمق أزمتها لا تابعة لدوائر خارجية تعالج أدواء العالم بنفس الوصفة التي ثبت في أكثر من موقع وأكثر من حقبة زمنية فشلها، خاصة وأن فشل هذه الوصفات لا تتقاسمه معها أصحاب هذه الوصفة.

تحتاج التنمية إلى تمويل لانجاز مشاريع وتسيير اقتصاد قوي، وقد يكون التمويل الداخلي غير كافي كما هو في حالة دول العالم الثالث فتحتاج الى تمويل خارجي ثنائي أي بين دولة وأخرى وقد يكون متعدد الأطراف مثل حالة دول العالم الثالث وصندوق النقد الدولي بمعية البنك العالمي وهذا النموذج هو الأكثر انتشارا.

إن صندوق النقد والبنك يعتبران من المؤسسات المهمة على الصعيد العالمي نظير ما يتمتعان به من موارد مالية ضخمة ويشارك في عضويتهم اغلب دول العالم، لكن ظروف النشأة في مؤتمر بروتن وودز وما سبقها من مفوضات شكلت كل منها على أساس قاعدة المنتصر بعد حرب عالية ثانية، خرجت منها دول

الخاتمـــــــــــــة

العالم خاصة الأوربية مدمرة وتبعتها دول العالم الثالث مستعمرة، فكان المنتصر الوحيد في العالم هو الولايات المتحدة الأمريكية، فتمت صياغة اتفاقية تحوز فيها امريكا وحلفائها القسم الأكبر من القرار، وليس أدل على ذلك من قيادة الأوروبيين لرئاسة الصندوق، والامر كان للبنك وأصبح ذلك عرفا.

ويضطلع البنك والصندوق بأدوار كبيرة تتمثل في رسم السياسة النقدية في العالم، تمويل الدول الأعضاء بالعملات، إقراض دول العالم الثالث...الخ.

اتبع الصندوق والبنك سياسيات وبرامج مثل التكييف والتعديل الهيكلي بمقتضى المشروطية، لكن ما يعاب على سياسة المشروطية هي فرض وصفة وحيدة على كل العالم وغير قابلة للتجزئة أو النقاش، ويتحجج الصندوق والبنك بالرغبة في إعادة أمواله التي يقرضها والمساهمة في احدث تنمية على الصعيد الاقتصادي والمجتمعي.

المجحف أن الدول المقترضة تتحمل النتائج لوحدها، كان يفترض تقديم قروض بفوائد منخفضة أو معدومة، بالإضافة إلى عدم فرض أي نموذج اقتصادي يسلكه المقترض من الدول أي ترك كامل الحرية في التصرف واختيار النموذج التنموي الذي يناسب تلك الدولة وهذا هو منطق الرشادة التي يرفع البنك شعاره لكن ان يتم فرض نمط اقتصاد السوق من طرف الصندوق وتحميل الفشل للدولة المقترضة أمر غير منطقي.

فمن غير المعقول إن يكون الطبيب غير مسؤول عن الوصفة التي يعطيه للمرضى نهيك عن انه يعطي وصفة واحدة لكل المرضى الذين هم مصبون بأمراض مختلفة.

كان يمكن تحميل المسؤولية كاملة لدول العالم الثالث لو أعطت قروض بفوائد منخفضة ومن دون شروط باستثناء شرط الآجال، لكن ان تتحمل كل هذا العبء وفي الأخير يخرج الصندوق والبنك ويعترف ببعض الأخطاء في معالجة بعض الأمور والقيام بتعديلات على النظام الأساسي لكلا المؤسستين تبقى تعديلات غير جوهرية لا تمس عمق الصندوق والبنك رغم عجزهم على التنبوء بالأزمات الاقتصادية وهذا يضرب المنظومة المالية العالمية في العمق باعتبارهما احد أهم أقطابها ثم يطالبان الدول النامية بإتباع نمط اقتصادي رأسمالي وتحويل الدول النامية لساحة سوق اقتصادية دون أدنى تحمل لروح المسؤولية، فان من حق الدول النامية أن تساءل الصندوق والبنك وان ترفع به دعوى قضائية أمام الجنائية الدولية بدعوى الرشادة التي يدعيها كلاهما، كما الأولى به عند الاتفاق مع الدولة إن يطرح كل المعلومات بشفافية ويصارح المجتمع المدني باعتباره طرف من إطراف منظومة الرشادة، ولا يجنح للسرية عند عقد اتفاقه مع حكومات الدول.

الخاتمـــــــــــــة

يعتمد البنك والصندوق عن بدأ المشاورات مع دول العالم الثالث، السرية التامة ولا تسمع بها الشعوب إلا أثناء مرحلة التنفيذ وهذا مجافى ومنافي الرشادة التي تقتضي الشفافية والمشاركة والإفصاح التي تعتبر أركان أساسية تقوم عليها الرشادة التي يركز عليها البنك.

لقد تركت سياسات وبرامج البنك العديد من الآثار السلبية، على دول العالم الثالث خاصة في مجال التنمية، فقد كرست تلك الوصفات مديونية عالية عجزت عن أدائها الدول، ومعرفة أسعار فائدة ديونها المتغيرة باستمرار، كما خلفت الفقر المدقع في أوساط المجتمعات وتفشي الأمراض والأوبئة بسبب الفقر وسوء التغذية في قارة إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية.

كانت مساهمة الصندوق والبنك في تنمية العالم الثالث، ضعيفة، ومخيبة للآمال حسب ما ورد في الفرضية الرئيسية.

بعد كل هذه الآثار المدمرة على العالم الثالث، يتعين على البنك والصندوق تحمل تبعات سياساته وهذا يقتضي ما يلي:

- إصلاح الصندوق والبنك وفك الارتباط بينهم.
- أن يهتم الصندوق بالمسائل النقدية والعملات وسعر الصرف.
- إلغاء الدولار كعملة تفضيلية والاعتماد على حقوق السحب الخاصة (ورق الذهب).
- أن يهتم البنك بالقروض فقط وتكون قروضه طويلة الآجال، من 20الى 30 سنة.
- أن تكون قروض البنك دون شروط، باستثناء القدرة على أداء الدين وتتحمل الدولة المقترضة المسؤولية التامة في إتباع أي سياسة تنموية تختارها.
- إصلاح نظام التصويت على قاعدة المساواة بين القارات أو الدول وحق الدول في رفع حصتها والحق في تغيير نظام الحصص من 85% إلى 60% من الأصوات.
- أن يحضى طلب الاقتراض على موافقة البرلمان.

هذا بخصوص مؤسسات بروتن وودز وإذا تعذر ذلك التفكير جديا في إنشاء مؤسسة نقدية وتمويلية جديد تستجيب لمتطلبات البيئة الدولية وتراعي التوازنات الإقليمية والعالمية.

إما فيما يخص دول العالم الثالث فيجب عليها أن تدرك مايلي :

- ✓ أن تعزز دول العالم الثالث القوة التفاوضية مع الصندوق والبنك من خلال نماذج وحدوية مثل نموج البريكس واتحاد النمور الأسيوية أي تكتلات اقتصادية وسياسية.
- ✓ إنشاء صندوق نقد مشترك بين دول كل قارة، يساهم في تمويل التنمية ويخفف من الأزمات والكوارث.
- ✓ إطلاق حوار مجتمعي لاختيار نموذج تنموي نابع غير تابع يستجيب لحاجيات المجتمع والدولة.
- ✓ تدريب الكادر البشري المؤهل لقيادة العملية التنمية أي الاستثمار في الطاقات البشرية.
- ✓ اختيار الكفاءات من الخبراء لأي اتفاق مع البنك أو الصندوق وعدم التسرع في إبرام الاتفاقية وعرضها على البرلمان لتقاسم الأعباء.
- ✓ البحث عن موارد تمويل بديلة، مثل اللجوء إلى التمويل الثنائي أفضل بكثير من التمويل المتعدد الأطراف الذي يقوده البنك والصندوق.

قائمةمصادروالمراجع

القــرآن الكـــــريم

- سورة يوسف، الآية 26.

القواميس:

- المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، بيروت: دار المشرق،2003، ص 1054

القوانين والاتفاقيات:

- اتفاقية صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2011، ص2.

الكتب باللغة العربية:

1. أيوب سميرة، **صندوق النقد الدولي وقضية الاقتصاد المالي– دراسة تحليلية . مصر**: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
2. بلقاسم العباس، **ادارة الديون الديون الخارجية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2004.
3. بن حمودة سكينة، **أزمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة أزمة 2008**.الجزائر : دار الحديث للكتاب، 2014.
4. بن شهرة مدني، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**. عمان : دار حامد للنشر والتوزيع، 2009.
5. بوحديدة محمد، **النظام المالي الإسلامي** .الجزائر :كليك للنشر، 2011 .
6. بوداقجي عبد الرحيم ,**التنمية الاقتصادية، سوريا: (د.د.ن)، 1977**.
7. تشوسودوفيسكى ميشيل، **عولمة الفقر**، تر: محمد مستجير مصطفى، مصر : الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2012.
8. تومي عبد القادر،**العولمة من الاقتصاد الى الايدولجية** .الجزائر : دار هومه،2009.
9. حجاز بسام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،، 2003
10. حسن خلف فليح، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان: عالم الأكتب الحديث، 2006.
11. حسن عوض الله زينب، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999.
12. حشيش عادل أحمد، مجدي محمود شهاب، **جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر**، بيروت: الدار الجامعية، (د.س.ن).
13. حشيش عادل أحمد، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
14. حشيش عادل أحمد، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية** .الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،، 2005.
15. خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، الجزائر: دار هومة، 1996.
16. الدوري أحمد، **التخلف الاقتصادي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
17. الزغبي محمد هيثم، **الإدارة والتحليل المالي**، الأردن، دار الفكر، ط1، 2000.
18. ستكليتز جوزيف، **العولمة ومساوئها**، (تر:عبد القادر حلمي) .بغداد : بيت الحكمة، 2003.
19. الشافعي محمد زكي، **التنمية الاقتصادية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1970
20. صيد أمين، **سياسة الصرف كأداة لتسويت الإختلال في ميزان المدفوعات**، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2013.
21. ضياء مجيد، اقتصاديات **أسواق المال**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005.
22. طاشمة بومدين، ناجي عبد النور، **أصول منهجية البحث في علم السياسة**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014.
23. العايد حسن عبد الله، **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**، الأردن : دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008
24. عبد الحميد ابراهيم، **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

25.عبد الحميد محمد القاضي ,**التنمية والتخطيط الاقتصادي** ,(د.م.ن)، (د.س.ن).

26.علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع،، 2003 .

27.فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان: عالم الكتاب الحديث، 2006

28.الفنيش محمد، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2000.

29.فؤاد مرسي ,**المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية** بغداد: (د. د. ن.)، 1977 .

30.قادري عبد العزيز، **دراسات في القانون الدولي الاقتصادي صندوق النقد الدولي الـ"صندF.M.I "(الآليات والسياسات)**. الجزائر :دار هومه للطباعة والنشر،2002 .

31.القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات**، الأردن : دار وائل للنشر، 2007

32.كنعان علي، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**. بيروت :دار المنهل اللبناني، 2012.

33.محمد العقاد، مدحت **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

34. مسفر بن علي القحطاني، **النظام الاقتصادي في الاسلام**، (د.م.ن)، (د.هـ.ن)، 2002 .

35.مصطفى حسين ومحمد شفيق وأمية بدران، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**، عمان: دار المستقبل للنشر، 1995.

36.المنجرة المهدي، **الحرب الحضارية الأولى** . الجزائر: شركة الشهاب 1991 .

37.الموسوي ضياء، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية** .الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005 .

38.الهواري عادل مختار، **التنمية الاقتصادية**، مصر : دار المعرفة الجامعية، 1998.

الكتب باللغة الأجنبية:

1- Morris, D.M, ***Measuring the condition of the world's poor: The physical quality of life index***. New York: Pergamon Press,1979.p212.
2- W.W, Rostow, **les étapes de la Croissance économique**, France: Edition du Seuil, 1963.
3- Samuelson Alain, **Les Grands Courants de la pensée économique, Concepts de Base et Questions Essentielles**, quatrième édition, France: Presses Universitaires de Grenoble,1995.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. بخيت عثمان جعفر، **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدين الأفريقي الأثر الاجتماعي والاقتصادي**، مذكرة ماجستير في الترجمة، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2007.

2. بن عمار هند، **المسئولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، رسالة دكتورا، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر، 2004.

3. بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية**– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، 2008–2009.

4. جمعون نوال، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**، جامعة الجزائر: مذكرة ماستر السنة الجامعة 2005/2004

5. جنوحات فضيلة، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، رسالة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

6. حملاوي إيمان، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دارسة حالة الجزائر (1990– 2012)**،رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

7. خلادي إيمان نور اليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

8. زايدي عبد العزيز، **تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من1989-2005** ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009 .

9. ساحلي مبروك، **أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي –دراسة حالة الجزائر–**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2015/2014 .

10. صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

11. عاشور فلة، **آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 حتى 2002**. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الافتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2005.

12. عبدو أبوه الهادي، **الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريتانيا**، رسالة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقائد تلمسان، 2015.

13. العقون نادية، **تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات– دراسة حالة الجزائر الفترة 1990–2000** . رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004 .

14. كبداني سيدي أحمد **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية** جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان : أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،السنة الجامعية2012 – 2013 .

15. مقاوسي صليحة وهند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية: 2009-2010.

المجلات العلمية:

1. سعد الدين إبراهيم، "حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية"، المستقبل العربي، 17يوليو1980 .
2. طالب محمد الأمين وليد، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات صندوق النقد الدولي"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 06، 2010.
3. ملدر كرستان، "تحديد مكامن التعرض للمخاطر المالية مفتاح الوقاية من الأزمات"، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2002 .
4. نصيب رجم، "ظاهرة الفقر وأثارها على التنمية الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد04 ، جامعة تلمسان، الجزائر، مارس 2005 .

المواقع الالكترونية:

1. http://www.addustour.com
2. http://www.albankaldawli.org/ar/about
3. http://www.almaany.com/ar/dict/ar-
4. http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=97545
5. https://ar.wikipedia.org/wiki/

6. www.cipe-arabia.org
7. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/le 11/04/2016
8. www.imf.org
9. http://www.jadaliyya.com/pages/index/4299 -le 08/04/2016
10. http://mawdoo3.com
11. http://www.sasapost.com/imf-wb
12. http://web.worldbank.org
13. http://www.mafhoum.com/press5/144E13.htm

فهـــرس الجـــــــداول

الرقـــم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	16
02	يبين القوة التصويتية لمجموعة البنك الدولي	66
03	يبين مهام ودور كل من الصندوق و البنك	72
04	يبين حجم السياسات الاقتصادية المعمول بها في 94 برنامجا يدعمها الصندوق 1980-1984	80

فهـــــــــــرس الأشكـــال

الرقـــم	العنـــــوان	الصفحة
01	تطور مديونية البلدان النامية بالمليار دولار خلال الفترة 1982-2000	47
02	الهيكل التنظيمي للصندوق	54
03	الدول الأقوى تصويتا في الصندوق في 21 مارس 2014	63
04	مجموعة عمل البنك	84

فهـــــــــرس المحتـــويات

العنوان	الصفحة
كلمة الشكر	
الملخص	
مقـــــــــدمة	
الفصـــل الأول: مفهوم التنمية والتمويل	
تمهيد	9
المبحث الأول : التنمية والنمو	10
المطلب الأول: تعريف التنمية	10
المطلب الثاني: التمييز بين التنمية والنمو	14
المبحث الثاني: خصائص التنمية وأهدافها	17
المطلب الأول: خصائص التنمية	17
المطلب الثاني: أهداف التنمية	17
المطلب الثالث: قياس التنمية	18
المبحث الثالث: أهم النظريات المفسرة لعملية التنمية	20
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	20
المطلب الثاني: النظرية الكينزية	21
المطلب الثالث: نظرية المراحل الخطية لرستو	21
المطلب الرابع: نظرية التبعية:	24
المطلب الخامس: نظرية النيوكلاسيكية المعاكسة	26
المطلب السادس: التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي	27
المبحث الرابع : متطلبات وعوائق التنمية	30
المطلب الأول: متطلبات التنمية	30
المطلب الثاني: عوائق التنمية	31
المبحث الخامس :التمويل الأجنبي للتنمية في البلدان النامية	34
المطلب الأول: تعريف التمويل	34
المطلب الثاني: مصادر التمويل	36
خلاصة الفصل	38
الفصـــل الثاني: ظروف نشأة الصندوق النقد والبنك الدوليين وآليات العمل	
تمهيد	40

المبحث الأول : بنية صندوق النقد الدولي	41
المطلب الأول: مؤتمر بروتن وودز	41
المطلب الثاني: تعريف صندوق النقد الدولي	43
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	44
المبحث الثاني : أهداف ودور صندوق النقد الدولي	48
المطلب الأول: أهداف الصندوق	48
المطلب الثاني: دور الصندوق	49
المطلب الثالث: آلية صنع القرار في الصندوق	52
المبحث الثالث : موارد الصندوق وكيفية الاستفادة منها	55
المطلب الأول: موارد الصندوق	55
المطلب الثاني: القروض والمساعدات التي يقدمها الصندوق	57
المبحث الرابع بنية البنك الدولي	59
المطلب الأول: تعريف البنك الدولي	59
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك	59
المبحث الخامس : أهداف البنك وآلية صنع القرار	64
المطلب الأول: أهداف البنك الدولي	64
المطلب الثاني: وظائف البنك الدولي	65
المطلب الثالث: آلية صنع القرار في البنك	66
المبحث السادس : موارد البنك وشكل الاستفادة منها	67
المطلب الأول: موارد البنك الدولي	67
المطلب الثاني: القروض والتسهيلات التي يقدمها البنك	68
المطلب الثالث: العلاقة بين الصندوق والبنك	71
خلاصة الفصل	73
الفصـــل الثالث: آثار سياسات وبرامج صندوق النقد والبنك الدوليين على العالم الثالث	
تمهيد	75
المبحث الأول: سياسات وبرامج الصندوق والبنك	76
المطلب الأول: برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي	76
المطلب الثاني: برامج الإنذار والإجهاد	77
المطلب الثالث: سياسة الخوصصة	78

المطلب الرابع: مشروطية البرامج والسياسات	81
المبحث الثاني: آثار السياسات والبرامج على العالم الثالث	83
المطلب الأول تصاعد المديونية الخارجية.	83
المطلب الثاني: اتساع رقعة الفقر	87
المطلب الثالث: الفقراء يثورون في وجه السياسات والبرامج الهيكلية	88
المطلب الرابع: فشل الصندوق والبنك في التنبوء بالأزمات الاقتصادية	89
المبحث الثالث: تجارب دول العالم الثالث مع الصندوق والبنك	91
المطلب الأول: آثار سياسات الصندوق والبنك على التنمية في الجزائر	91
المطلب الثاني: آثار سياسات الصندوق والبنك على التنمية في المكسيك	93
المطلب الثالث: آثار سياسات الصندوق والبنك على التنمية في دول جنوب شرق أسيا	95
المطلب الرابع: آثار سياسات الصندوق والبنك على التنمية في السودان	96
المبحث الرابع: مبادرات دول العالم الثالث للإصلاح أو التجاوز	98
المطلب الأول: مجموعة دول أمريكا اللاتينية	98
المطلب الثاني: مجموعة الدول الإفريقية	99
المطلب الثالث: آسيا نحو بنك دولي جديد	101
المبحث الخامس: شهادات حول منظومة بروتن وودز	103
المطلب الأول: الشهادة الأولى	103
المطلب الثاني: شهادات أخرى	105
المطلب الثالث: الانتقادات الموجه للصندوق والبنك	107
خلاصة الفصل	109
الخاتمة	111
قائمة المراجع	116
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
فهرس المحتويات	